جامعة محمد الأمين دباغين سطيف (2)

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في مقياس

منهجية البحث العلمي 2

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر حقوق- تحصص" إدارة عامة "-

إعداد: د. شيباني عبدالله

أستاذ محاضر قسم "أ"

السنة الجامعية 2025-2026

الفصل الثاني: مناهج وتقنيات البحث العلمي

يلعب منهج البحث دورا أساسيا في تدوين معلومات البحث، فهو يلزم الباحث على عدم إبداء رأيه الشخصي دون تعزيز بآراء لها قيمتها، والتّقيد بإخضاع أي رأي للنقاش مهما كانت درجة الثقة به، إذ لا توجد حقيقة راهنة بذاتها، وضرورة تقيد الباحث بالدّقة في الاعتماد على الروايات والاقتباسات أو التواريخ غير الواضحة أو الدقيقة، وكذلك الدّقة في شرح المدلولات التي يسوقها الباحث.

وتختلف مناهج البحث باختلاف الظواهر والمشكلات المدروسة، فما يصلح منها لدراسة ظاهرة معينة قد لا يصلح لدراسة أخرى، نظرا لاختلاف الظواهر المدروسة في خصائصها وموضوعاتها، ورغم ذلك فإنّ هذا لا ينفي بشكل مطلق إمكانية دراسة ظاهرة ما باستخدام أكثر من أسلوب أو منهج علمي، مع الإشارة إلى أنّ بعض الظواهر لا يمكن دراستها إلا باستخدام أساليب ومناهج علمية معينة.

وعليه سنتناول في هذا القسم المناهج والأدوات البحثية الرئيسية (المبحث الأول)، المناهج والأدوات البحثية الفرعية (المبحث الثاني) يسبقهما مدخل تمهيدي يتناول الإطار المفاهيمي لمناهج البحث العلمي.

مبحث تمهيدي: الإطار المفاهيمي لمناهج البحث العلمي

قبل التفصيل في الإطار المفاهيمي لمناهج البحث العلمي وجب التنويه بداية إلى أهداف تدريس "مناهج البحث العلمي" في القانون، حيث أن الهدف من ذلك هو وضع دليل أمام الطالب حول كلّ مشكلة منهجية تعرض لها أثناء دراسته وعمله مستقبلا واكتساب فكر علمي قانوني، وهذا من خلال ما يلي:

- إرساء المنهج العلمي بما يمثله من طرق وأساليب تسمح بترسيخ قدرات الطالب على الفهم والتفسير واكتساب كيفية تنظيم دراسته.
- إعداد الطالب للقيام بمهامه في حياته الأكاديمية والمهنية بمسؤولية وعلى أحسن وجه.
- إكسابه مجموعة طرق وأساليب علمية تساعده على تكوين شخصيته القانونية المستقلة.
- تعليمه كيف يفكر، وكيف يستنتج وينتقد ويحلل ويفسّر ويقارن بواسطة أساليب وطرق المناهج.
- تعويده على تحمل العبء بنفسه.
- التّعرف على المناهج العلمية ومعرفة كيفية تطبيقها واستخدامها علميًا.

- إعداد الطالب إعدادا جيّدًا بالمهارات التي تجعله قادرًا على تصميم خطة البحث وتنفيذها، قادرًا على القراءة التحليلية الناقدة لما كتبه الغير، وتقييمه والحكم عليه.

المطلب الأول: مفاهيم عامة

إنّ مسألة تحديد المفاهيم والمصطلحات الرئيسية المستعملة في الموضوع هي خطوة إجرائية مهمة تساعد القارئ منذ البداية أن يعرف ماذا يقصد بهذا المفهوم أو ذاك، ومن هذا المنطلق نحاول تحديد المفاهيم الأولية لمصطلحات: المنهج، المنهجية، علم المناهج.

الفرع الأول: مفهوم المنهج

أولا: تعريفه

1- لغة:

المنهج لغة مشتق من الجذر اللغوي (نهج)، ونهج الطريق نهجًا ونهوجًا أي أوضح واستبان؛ وانتهج الطريق إستبانه وسلكه، واستنهج الطريق سلك مسلكه، والمنهاج هو الطريق الواضح.

إذن يقصد بالمنهج الطريق الواضح والسليم أو المسلك (في مجال اللغة)، وقد ذكر معناه في القرآن الكريم يقول الله تعالى: ﴿...لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا...﴾[1] أي الطريق البيّن الواضح، ومن ذلك أيضا تسمية (نهج البلاغة) على مجموعة رائعة من خطب علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وجاء في مصطلح قصيدة لإبن الرومي:

أمامك فأنظر أي نهجيك تنتهج طريقان شتى مستقيم وأعوج

وتشتق كلمة منهج «Méthode» من فعل نهج، وأصلها من اللاتينية، وتعني البحث والنظر والمعرفة (عند أفلاطون)، والكلمة بالعربية ترجمة لكلمة Méthode الإنجليزية التي تعني طريقة أو نظام، كما تعني كيفية أو فعل أو تعليم شيء وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة.

---

[1] سورة المائدة، الآية 48

ويقصد بها أيضا الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات، والمنهج هو الطّريق البيّن إلى الحق في أيسر سبله.

والمنهاج كما ورد في الآية الكريمة يقصد به الطريق المحدد الواضح لمعرفة دين الله وفهم القواعد التي قامت عليه أحكامه، لكي يعبد النّاس ربهم ويطيعوا أوامره ويجتنبوا نواهيه عن معرفة وبينة بالحكم من هذه الأوامر وتلك النواهي.

2- إصطلاحا:

عَرَف المنهج بتعريفات مختلفة، ففي العهد الإغريقي يرجع أوّل استعمال لمصطلح "**منهج**" المترجم من المصطلح "Méthode " ويقصد به البحث أو المعرفة المكتسبة من تعامل الإنسان مع واقعه، وعرّفه الفيلسوف "أرسطو" بأنّه البحث نفسه، وعرّف المسلمون المنهج (إبن خلدون وإبن تيمية) بأنّه عبارة عن مجموعة من القواعد المصوغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدّراسة والتحليل. ويعرّف المنهج بأنّه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إمّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين."

كما يعرّف بأنه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة."

وعرّفه البعض بأنّه: "الطريقة التي يصل بها الإنسان إلى الحقيقة"

أو هو: "خطوات منظمة يتخذها الباحث لمعالجة مسألة أو أكثر للوصول إلى الحقيقة." أو هو: "الطريق المؤدي إلى اكتشاف الحقيقة في العلوم"، أو هو: "البرنامج الذي يحدد السبيل للوصول إلى الحقيقة، وهي جميعا تعريفات تدور حول السبيل العلمي المنظم للوصول إلى الحقيقة في العلوم."

هذا ويمتاز المنهج العلمي في البحث بما يلي:

- **التعميم:** أي تعميم النتائج الخاصة بموضوع البحث والخروج بقواعد عامة يستفاد منها في تفسير ظواهر أخرى مشابهة.

– يجمع بين الاستنباط والاستقراء أي بين الفكر والملاحظة أي بين الفكر التأملي، لأنّ الاستقراء بمعنى الملاحظة للظواهر وتجميع البيانات عنها بهدف التوصل إلى تعميمات حولها، أما الاستنباط فيبدأ بالنظريات ويستنبط منها الفروض ثم ينتقل إلى عالم الواقع بحثا عن البيانات لاختيار صحة هذه الفرضيات.

– يمتاز المنهج العلمي بالمرونة مع القابلية للتعدد والتنوع ليتلاءم مع تنوع العلوم والمشاكل.

ثانيا: أهمية وأسس المنهج في البحث العلمي

1– أهمية المنهج:

–تتلخص أهمية البحث العلمي في أنّه كشف لثمرة جهود العلماء، لأخذ نتائجها وإضافة الجديد عليها، ومناهج البحث هي الطرق التي يتوصل بها إلى تحقيق هذا الهدف، وتطبيق المنهج الذي يلائم خصائص البحث أو الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه البحث، مما يزيد في الوصول إلى النتائج المقصودة منه.

– إنّ الالتزام بالمنهج في بحث معيّن يزيد البحث احتراما لدى المتخصصين، ويزيده قوة في ذاته، كما يزيده جمالا عند المهتمين بتطبيق المناهج في البحث العلمي.

– إنّ جودة البحث أصبحت تقاس بمدى التزام الباحث بالمنهج الذي رسمه لبحثه، ولا تقاس بمدى هضمه للموضوع، وما توصل إليه من نتائج، وما كشفه من جديد.

وقد عبّر بعض الباحثين عن هذا المعنى بالقول أنّه غالبا ما يكون تنظيم معلومات الرسالة ملفتا للانتباه، وإنّ المرء ليعجب أن يحتل هذا الجانب الدرجة الأولى من هذا التدريب العلمي أكثر من هضم الموضوع وجوانب الجدّة فيه، فمن خلال طريقة استعمال المعلومات في موضعها الصحيح تتجلّى قدرة الكاتب، وملكته العلمية؛ فالالتزام بعمل علمي يفرض إتباع الطرق المتبعة والمعترف بها علميا وتعلّمها، والتّعرف عليها مسبقا يجعل إتباعها أمرًا سهلا، وعلى العكس من ذلك لو لم يوجد سابق معرفة بها أو كان تعلمها خاطئا.

2– أسس اختيار منهج البحث

إنّ مسألة تحديد المنهج المتبع في البحث يتطلب بعض الأسس نوجزها فيما يلي:

1– القدرة على الإفادة من المنهج المختار بحيث يمكن حلّ مشكلة البحث بدقة بإتباع ذلك المنهج، وعليه لا يمكن اعتبار المنهج هدفا في حدّ ذاته، وإنّما هو مجرد وسيلة لتحقيق الهدف أو الغرض.

2- تخطيط الباحث المسبق للخطوات التي سيقوم بها لتتقدم نحو حلّ مشكلة بحثه على الرغم من أنّ الباحث قد يجري تغييرات أو إضافات في طريقة البحث التي يتبعها نتيجة لاكتشافه المزيد من الأدلة مع تقدمه في الدّراسة.

3- إنّ اختيار الباحث لمنهج معين يجب أن يكون كامل الوضوح في ذهنه، وأن يكون هذا المنهج محددا في تفاصيله بحيث يكون الباحث مستعدا لشرح هذه الخطة لأي شخص آخر بسهولة ويسر.

4- ضرورة استخدام المبادئ العلمية المبنية على الموضوعية والإدراك السليم لا البداهة والتخمين أو التجربة العابرة، والمنهج العلمي لا يصلح للعلوم الطبيعية فحسب بل يصلح كذلك للعلوم الاجتماعية والإنسانية عموما والعلوم القانونية خصوصا إذا استطعنا استبعاد العوامل الذاتية والتركيز على الظواهر والعوامل الموضوعية.

الفرع الثاني: خطوات المنهج العلمي وعلاقته بالمنهجية

أولا: خطوات المنهج العلمي

تتمثل خطوات المنهج العلمي فيما يأتي:

1- الشعور بالمشكلة أو الإحساس بالمشكلة:

فالتفكير في حل المشكلة لا يبدأ من فراغ، إذ لابد من وجود مشكلة تدفع إلى التفكير في حلّها، وينشأ هذا الشعور نتيجة العجز عن الوصول إلى حلول ذاتية عن المشكلة التي يواجهها أو نتيجة العجز عن تفسير حدث غير متوقع أو نتيجة الفضول لمعرفة الأسباب وراء ظاهرة ما.

2- تحديد وحصر المشكلة:

ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات والملاحظات المرتبطة بالمشكلة ثم يقوم بفحص هذه المعلومات لمعرفة درجة ملاءمتها لموقف المشكلة أو عدم ملاءمتها، مستبعدا ما هو غير ملائم، ويؤدي هذا الإجراء إلى توضيح وتحديد المشكلة بشكل أكثر دقة مما يمهد الطريق إلى وضع فروض كلّها.

3- فرض الفرضيات (إقتراح حلول للمشكلة)

وهي خطوة يقوم بها الباحث بتخمينات ذكية حول الحلول الممكنة للمشكلة، وتسمى هذه التخمينات الذكية بالفرضيات اختبار صحة الفرضيات عمليا: وفي هذه الخطوة يختبر الباحث كلّ فرض، بأن يقوم من خلال

إجراءات محددة بالبحث عن أدلة تثبت أنّ النتائج المترتبة على الفرض قد حدثت فعلا أو ينفي حدوثها، وبهذه العملية يعرف الباحث أي الفرضيات يتفق مع الحقائق الملاحظة، ومن ثم يقدم أصدق إجابة للمشكلة، بعد استبعاد الفرضيات التي لا تتفق مع الحقائق الملاحظة.

4- إختبار صحة الفرضيات:

وفي هذه الخطوة يختبر الباحث صحة فروضه فيقبلها، أو عدم صحتها فيرفضها.

5- الوصول إلى نتائج أو حلول للمشكلة:

وفي هذه الخطوة يتوصل الباحث إلى نتائج البحث بعد اختبار صحة الفرضيات، حيث يرفض الباحث فرضا ويقبل فرضا آخر، أو قد يقبل جميع فروض بحثه، وبذلك يتوصل إلى حلول معينة حول مشكلة بحثه.

وتبدو الحاجة ماسة إلى استخدام المنهج العلمي (التفكير العلمي) كأسلوب عمل وأداة تفكير للوصول إلى نتائج يوثق بصحتها إلى حدّ كبير من خلال المثال البسيط الآتي من الحياة اليومية.

يوضح المنهج العلمي في الوصول إلى الحقيقة:

عاد رجل من إجازته فاكتشف أنّ حديقته قد خربت (الشعور بالمشكلة –الخطوة الأولى)، أخذ يفحص الحديقة فوجد سياج الحديقة مكسورًا، والزهور قد سقطت على الأرض، والقوائم قد أُقْتُلِعَتْ (تحديد المشكلة- الخطوة الثانية)، بينما هو يبحث عن تفسير لهذه الوقائع، خطر بفكره أنّ أطفال الجيران ربما يكونوا قد خربوا الحديقة عامدين (فرض أول- الخطوة الثالثة)، وكذلك قد يخطر بفكره أنّ حديقته ربما دمرتها عاصفة عنيفة وبهذا يكون لديه (فرض ثاني- ضمن الخطوة الثالثة)، وعلى الرجل أن يؤجل إصدار حكمه حتى يحصل على الأدلة، يحاول الرجل أن يستنبط نتائج الفرض الأوّل (الخطوة الرابعة- اختبار صحة الفرضية). فإذا كان الأطفال هم الذين خربوا الحديقة، تحتم أن يكونوا في بيوتهم وقت أن كان هو في الإجازة، ولاختبار هذا الفرض أخذ يسأل أين كان الأطفال، وتبيّن أنّهم كانوا بعيدًا في أحد المعسكرات التدريبية خلال إجازته، إذًا يجب أن يسقط الفرض الأوّل لأنّه لا يتفق مع الوقائع، فعن طريق الملاحظة يستطيع الرجل (الوصول إلى النتائج – الخطوة الخامسة) ثم يأخذ في استنباط نتائج الفرض الثاني، إذا كانت الحديقة قد خربتها عاصفة عنيفة، فلابد وأنّها قد خربت أيضا، وبمراجعة الصحف يجد تقريرًا عن عاصفة خربت بعض الحدائق في الحي الذي يقطن فيه في مدّة إجازته وغيابه عن البيت، ويخبره أحد الجيران أنّه شاهد البرد والريح يقتلعان نباتات الحديقة، وينتهي الرجل إلى أنّ الفرض الثاني هو التفسير المقبول للوقائع.

ثانيا: علاقة المنهج بالمنهجية

من خلال ما سبق يمكن القول إنّ المنهج هو تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي باحث في دراسته وتحليله لظاهرة معينة أو لمعالجة مشكلة وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن موضوع الدّراسة والتحليل.

بينما يقصد بمصطلح المنهجية العلم الذي يبيّن كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثه، أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث وتحديد موضوع بحثه حتى الانتهاء منه، أو هي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعد في بحثه.

وهي "الطريقة أو الكيفية المتعبة في ممارسة نشاط سواء كان ذلك النشاط ماديا أي عملا يدويا أو نشاطا معنويا أي عملا فكريا."

ويقصد بالمنهجية في البحث العلمي الطريقة أو الكيفية العقلانية المتبعة لتقصي الحقائق وإدراك المعارف، فهي إذن الصيغة أو الأسلوب المتبع في ترتيب الأفكار، وعقلنة الفرضيات، وإخضاعها للامتحان والتحليل بما يضمن التوصل إلى نتائج معرفية جديدة.

هناك من يجعل مفهوم المنهج مرادفًا للمنهجية، فهل المنهج هو المنهجية؟

إنّ التّمييز بين المنهج والمنهجية يستند إلى الاعتبارات التالية:

- المنهجية يقابلها في اللغة الفرنسية Méthodologie وهذا المفهوم مركب من كلمتين: Méthode وتعني المنهج، و logie وتعني علم، وبذلك فالمنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج فهي علم المناهج.
- إنّ المناهج وصف لأعمال العلماء المتقدمين وطرائق بحوثهم وأساليبهم ومصطلحاتهم، فالعلوم والبحث العلمي سابقة للمنهج، أمّا المنهجية فهي مجموعة معايير وتقنيات ووسائل يجب إتباعها قبل البحث وفي أثنائه.
- إنّ المنهجية كالمنهج وصفية، لأنها تبيّن كيف يقوم الباحثون بأبحاثهم، لكنها تختلف عنه في أنها معيارية في الوقت نفسه، لأنها تقدم للباحث مجموعة الوسائل والتقنيات الواجب إتباعها.

- إنّ مناهج الدّراسة تختلف من علم لآخر، فللأدب مناهجه، وكذلك للغة والتاريخ، والبيولوجيا، والرّياضيات...إلخ، أمّا المنهجية فواحدة عمومًا.
- إنّ المناهج تطرح عادة للنقد والتقويم، فَيُفَضَلُ ما لها وما عليها، وأيّها الأولى بالإتباع، وما المنهج المناسب لهذا النوع من الدّراسات...، أمّا المنهجية فهي معايير وتقنيات يجب التزامها لتوفير الجهد وعدم إضاعة الوقت، وتسديد الخطى على الطريق العلمي الصحيح.
- إنّ المناهج مرتبطة بالمنطق وطرق الاستدلال والاستنتاج، ولذلك فهي تتطوّر من حين إلى آخر أمّا المنهجية فأصبحت عمومًا جملة قواعد ثابتة.

وبذلك فالمنهجية هي أشمل من المنهج، ففي البحوث العلمية نستخدم مفهوم المنهجية في حال اعتمادنا على مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي، ونستعمل مفهوم المنهج في حال اعتمادنا على منهج علمي واحد.

المطلب الثاني: مفهوم علم المناهج

لقد كان علم المناهج يظهر في شكل تطبيقات متفرقة لعلماء العرب والمسلمين، ولكن لم يتوصل هؤلاء لصياغته في شكل نظريات عامة تتصرف تطبيقاتها على كلّ الأبحاث العلمية مهما اختلفت، ولهذا لم يظهر المنهج عندهم في شكل واضح، فبادر بعض الفلاسفة العرب إلى تأسيس علم مناهج واضح، حيث ظهر بعدها كعلم مستقل به أسسه، ومبادئه معممة على شتى ميادين البحث.

ومنذ ذلك الوقت انصرف اهتمام كثير من العلماء إلى دراسة هذا العلم وتحليله وبيان كيفيات تطبيقه، وأجمل ما في هذا العلم أنّ كل العلوم تسعى إلى التّقرب منه، ذلك لأنّه المحدد الأوّل لمدى علمية أي معرفة من المعارف، ولهذا فإنّ كلّ العلوم بما فيها العلوم الإنسانية تفتخر بعلميتها كلما نجحت أكثر في تطبيق المناهج العلمية من هنا سنتناول تعريف علم المناهج، إشكالية تكوين علم المناهج ، اختلاف علماء المناهج حول تصنيف مناهج البحث العلمي.

الفرع الأول: تعريف علم المناهج وإشكالية تكوينه

أولا: تعريف علم المناهج

ذكرنا سابقا أنّ مصطلح المنهجية في اللغة الفرنسية يتكون من كلمتين: Méthode ونعني المنهج، و logie وتعني العلم، ومن خلال التركيب نحصل على:Méthodologie ونقصد بها علم المناهج.

إذن علم المناهج هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة المناهج المطبقة في البحوث العلمية، وهو العلم الذي يبحث في وسائل وصول العقل إلى الحقيقة أو صور "العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون للوصول إلى الحقيقة، وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة."

لقد جاءت المناهج التي اعتمدها علم المناهج استنادًا إلى دراسات متخصصة من طرف الكثير من علماء المناهج، ويهدف تطبيقها إلى الوصول إلى نتائج سليمة للبحث.

وفي الواقع يمكن أن يسير البحث وفق خطوات منظمة ودقيقة بطريقة تلقائية، حيث أنّ السير الطبيعي للعقل إذا لم تحدد أصوله مسبقا وكان منظما من شأنه أن يسطر لنفسه منهجا بدون الاعتماد على ما هو موجود من قواعد منهجية مسطرة مسبقا.

إلا أنّ المنهج التلقائي قد يعرّض صاحبه للخطأ، فتفكير شخص واحد ليس كتفكير جمع كبير من علماء المناهج، فالباحث يرسم لنفسه منهجا ولكن بدون العلم المسبق بالخطوات التي سيسلكها بشكل دقيق، وما قد يعترضه من صعوبات، أمّا المناهج العلمية فقد جاءت عن طريق دراسات متخصصة من طرف الكثير من علماء المناهج، لذا فتطبيقها يضفي على نتائج البحث نوعا من الثقة. بمعنى أن الاعتماد على المناهج المعتمدة والموضوعة من قبل باحثين متخصصين في علم المناهج يقلل من هذه الصعوبات ويساعد على الوصول إلى نتائج معلومة.

من خلال كلّ هذا يمكن القول أنّ علم المناهج هو ذلك العلم الذي يبيّن لنا مجموعة القواعد والقوانين التي تبيّن لنا الخطأ والصواب في خطوات البحث، وطرق البحث عن الحقيقة.

ثانيا: إشكالية تكوين علم المناهج

المقصود بتكوين علم المناهج هنا هو بيان كيفية تكوين المناهج العلمية، وما نصيب كلّ من العالم المتخصص في ميدان علمه، ونصيب الفيلسوف المنطقي في تكوين قواعد ومبادئ وقوانين المناهج العلمية.

اختلف الفلاسفة في مجال تكوين علم المناهج، وقد أثار "كلود برنار" هذا الإشكال في كتابه "المدخل لدراسة الطب التجريبي"، وقد ظهرت ثلاثة آراء حول كيفية تكوّن المناهج العلمية، وهل يتم وضعها من طرف فلاسفة وعلماء متخصصين في علم المناهج مسبقا، أم يتم وضعها من طرف العلماء المتخصصين في مختلف العلوم، حيث يتخصص كلّ عالم بوضع المناهج التي تلائم بحثه.

أ- الرأي الأوّل:

يرى أنصار هذا الرأي أنّ المناهج يجب أن تصاغ من طرف فلاسفة وعلماء مناهج، ولا يستطيع الباحث أو العالم المتخصص أن يضعها، لأنّ هذه العملية تخرج عن اختصاصه، حيث أنّ هذه العملية فلسفية بالدرجة الأولى، ويحتاج الأمر إلى عملية الكشف عن الروابط والعلاقة ما بين المبادئ التي تحكم العلوم انطلاقا من فكرة وحدة العقل الإنساني ووحدة المنهج.

من خلال ذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن صياغة المناهج لا يقوم بها الباحثين أو العلماء المتخصصين، حيث أنّ الباحث أو العالم المتخصص لا يمكنه الوصول إلى كلّ الروابط التي تحكم العلوم بمختلف أنواعها، في حين أنّ الفيلسوف أو عالم المناهج يستطيع الوصول إلى ذلك لأنّ هذه العملية هي عملية فلسفية بالدرجة الأولى.

ب- الرأي الثاني:

من أنصار هذا الاتجاه "كلود برنار"، حيث يرى أنّ المناهج يضعها العلماء المتخصصون كلّ حسب ميدان تخصصه، فالعالم المتخصص في مجال معين أدرى بذلك التّخصص من غيره في المجالات الأخرى، وأدرى بالمناهج المتبعة في هذا المجال، وما يخدم بحثه وموضوعه، فلا يستطيع الفيلسوف أن يضع منهجا يسير عليه الباحث المتخصص لعدم درايته بكلّ دقائق هذا التّخصص، وما يتطلبه من وسائل وأدوات منهجية.

ج- الرأي الثالث:

يعتمد هذا الاتجاه على المزج بين الرأي الأوّل والثاني، فهو يرى أنّ الفيلسوف هو وحده من يكشف على العلاقات بين مختلف العلوم والروابط بينها، ولذا فالفيلسوف يضع المبادئ الأساسية لكلّ منهج، ودور

العالم المتخصص هو البحث عن آليات تطبيق المنهج في تخصصه فيكون بذلك للفيلسوف مجاله، ويكون للعالم المتخصص مجاله الخاص به، بمعنى أنّ أنصار هذا الرأي يرون ضرورة تكامل جهود العالم المتخصص والفيلسوف أو عالم المناهج.

الفرع الثاني: تصنيف مناهج البحث العلمي وإشكالية الفصل بينها

أولا: تصنيف مناهج البحث العلمي

تختلف وجهات وآراء نظر العلماء المختصين والمهتمين بعلم المنهجية حول عدد وأنواع مناهج البحث العلمي، إذ هناك أنواع كثيرة لا يمكن حصرها، حيث تطول وتضيق قائمة تصنيف مناهج البحث العلمي من عالم إلى آخر، فالبعض يركز على أنواع المناهج الرئيسية والأصلية، والبعض الآخر يوسع في عدد المناهج، لأنه يعتبر بعض فروع وأجزاء المناهج الأصلية الأساسية مناهج بحث مستقلة وقائمة بذاتها، ويرى آخرون أنواع البحوث والدّراسات العلمية وكذا طرق الحصول على المعرفة مناهج البحث العلمي.

من هنا وجب التّعرض لكافة التقسيمات والتصفيات المختلفة لأنواع المناهج، ثم بيان أنواع مناهج البحث العلمي الأساسية والأصلية الكبرى التي تعتبر مناهج علمية.

- إشكالية الفصل أو عدم الفصل بين المناهج العلمية:

رغم اختلاف مناهج العلوم تبعا لاختلاف ميادينها فإنّ هذه المناهج كلها تشكل وحدة للعقل الإنساني، ويثير الباحثون والمتخصصون إشكالية الفصل أو عدم الفصل (التّعددية المنهجية) بين المناهج العلمية في مجال البحوث العلمية، غير أنّه وإن كان يجب التسليم بعدم إمكان الفصل بين المناهج إلّا أنّه لا يمكن تقسيمها من أجل دراستها فقط، كما أنّ هذه المناهج تختلف باختلاف الظواهر المدروسة، وما يصلح منها لدراسة ظاهرة قد لا يصلح لدراسة غيرها من الظواهر لاختلافها من حيث موضوعها وخصائصها، إلّا أنّ ذلك لا ينفي إمكانية دراسة ظاهرة واحدة بأكثر من منهج مع ضرورة تكييف ذلك مع غايات البحث الخاصة والقدرات الخاصة بالباحث.

سنتطرق في هذا العنصر إلى المقصود بالتّعددية المنهجية، ثمّ أسبابها.

1- تعريف التّعددية المنهجية:

تختلف المناهج باختلاف المواضيع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كلّ باحث في ميدان اختصاصه، والمنهج أيّا كان نوعه هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة، وإذا كان الباحثون يتجنبون المناهج الخاطئة لأنّها لا تقودهم إلى الحلول الصحيحة، فإنّهم يحرصون على استخدام المناهج العلمية التي ثبت نجاحها، ويسعون لإيجاد فن استخدام الأسلوب الملائم في كلّ قضية يدرسونها، فإذا كان البحث حول موضوع تاريخي فإنّه يتعيّن على الباحث أن يعتمد على المنهج التاريخي، وإذا كان البحث حول دراسة ظاهرة معينة من تصرفات الأفراد وردود أفعالهم، فإنّ ذلك يتطلب استعمال منهج دراسة حالة، وفي بعض الحالات يجد الكاتب نفسه مجبرا على استخدام منهجين أو أكثر، وذلك إذا كانت طبيعة المشكلة التي يدرسها تتطلب ذلك.

تعتبر العلوم القانونية أحد فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبذلك فهي تخضع من حيث الدّراسة المنهجية إلى كلّ الأسس والركائز المعتمدة في مجال الدّراسات الاجتماعية بصفة عامة.

وتتميز العلوم الاجتماعية ومن بينها العلوم القانونية بأنها تستخدم مجموعة من المناهج في البحث الواحد وهذا ما يسمى بالتّعددية المنهجية، وهذا ما تقتضيه الدّراسات الاجتماعية ومنها القانونية.

2- أسباب التّعددية المنهجية:

يهدف البحث الاجتماعي منذ العهد الإغريقي حتى وقتنا الحالي إلى محاولة الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة الاجتماعية المدروسة، ولا تتميز البحوث الاجتماعية ومنها القانونية بأحادية المنهج وإنّما بالتّعددية المنهجية أو عدم الفصل بين المناهج العلمية، وهذا يدخل في إطار التكامل المنهجي، ويمكن أن يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:

- كون الظاهرة الإنسانية والاجتماعية تشكل جزءًا من الباحث في حدّ ذاته، وهو جزء لا يتجزأ منها وليس مستقلا عنها مثلما هو الحال في مجال العلوم التطبيقية والطبيعية.
- إن كلا منهم هو وليد عمر معيّن ونتاج مفكر معين، وهذا معناه أن المنهج المعمول به في العهد اليوناني لم يعمل به العهد الروماني وهكذا.
- علاقة العلوم القانونية بغيرها من العلوم الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى استخدام مناهج أخرى، فمثلا للقانون علاقة كبيرة بعلم التّاريخ فتستخدم بذلك العلوم القانونية في بحوثها المنهج التاريخي، وكذلك نظرًا للعلاقة الوطيدة بين العلوم القانونية والعلوم الاقتصادية فإنها تستخدم المنهج الإحصائي...

وفي هذا المجال يقول "أرسطو"، "إنّ بعض العلوم لا يقبل إلّا لغة الرّياضيات، والبعض الآخر لا يريد إلّا أمثلة، والبعض يريد الاستشهاد بالشعر، والبعض يحتم في كلّ بحث برهانا محكما، بينما غيره يعتبر هذه الأحكام إسرافًا...ولكن يجب أن يبدي بتعريف مقتضيات كلّ نوع من العلوم، فلا وجوب لدقة الرّياضيات في كلّ موضوع وإنّما فقط في الكلام عن المجردات، ولذلك فالمنهج الرّياضي لا يصلح للعلم الطبيعي لأنّ الطبيعة تحتوي المادة."

إنّ مناهج البحث العلمي لا تشكل جزرًا متباعدة أو نظما متنافرة، بل إنّها مناهج يكمل بعضها بعضا، فالبحث قد يحتاج في دراسته إلى أكثر من منهج، لكي يتم بحثه على النحو الأكمل.

إنّ تعدّد الظاهرة القانونية في حدّ ذاتها، يحتم عدم إمكانية استخدام منهج وحيد في دراستها، وفي هذه الحالة يستخدم الباحث في مجال العلوم القانونية مزيج من مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي، فإذا اختار الباحث المنهج التحليلي مثلا، لأنّه الأكثر مناسبة لبحثه، فإنه قد يحتاج إلى تكملته بالمنهج التاريخي إذا كان الموضوع يضرب بجذوره في الماضي البعيد، كما قد يستعين بالمنهج المقارن إذا أراد الموازنة بين القانون الوطني وبعض القوانين الأجنبية، بل قد يستعين بالمنهج الوصفي لتحديد مضمون النّص بصورة محايدة دون نقد أو تحليل.

وبناء على ذلك فقد ظهر مصطلح جديد في مناهج البحث العلمي هو المنهج المتكامل في البحث العلمي، ويعني ذلك عدم وقوف الباحث عند منهج معين، بل يجب عليه الاستعانة بأكثر من منهج، ما دامت طبيعة البحث تقتضي ذلك، ولكن المهم أن يعي الباحث المناهج التي يستعين بها في إعداد بحثه.

– أحد أسباب دعوة بعض الباحثين إلى ضرورة الجمع بين أكثر من منهج في دراسة واحدة يكمن في أن لكلّ منهج وظيفته وحدوده، فيكون التّكامل بين المناهج وسيلة لسدّ الفجوة بين المستويات. كذلك فإنّ تكامل المناهج من الممكن أن يوفر فهما أكثر اكتمالًا لطبيعة الإشكالية البحثية (لها عدّة جوانب) حيث يحتاج الباحثون في العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى التفكير من خلال النظرة الفلسفية، ولاعتبارات عملية براغماتية تدفع بالباحث إلى ضرورة التّعمق في الدّراسة والبحث باستخدام عدّة مناهج، أيضا فإنّ استخدام أكثر من منهج للتحقيق في ظاهرة ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج أكثر تأكيدا، إذ يمكن التّحقق من نتائج نوع من المناهج في الدّراسة إذا ما قورنت نتائجه المستمدة من النّوع الآخر.

وكمثال على ذلك:

لدراسة ظاهرة الانتخابات يتوجب على الباحث أن يعتمد على المنهج الاستقرائي بالنسبة للمترشحين للعملية الانتخابية، والمنهج التاريخي لمعرفة نتائج العملية الانتخابية السابقة، ويعتمد على المنهج المقارن للمقارنة بين ماضي العملية الانتخابية وحاضرها، كما يعتمد على المنهج الإحصائي عند قيامه بقياس اتجاهات الرأي العام، وكذا نسبة المشاركة في العملية الانتخابية، ونسبة الأصوات المقبولة والملفات.

وفي هذه الحالة يكون الباحث أمام تعدّدية منهجية في بحث قانوني، وهذا في إطار التكامل المنهجي.

في الأخير، وما يمكن ملاحظته هو اشتراك مناهج البحث العلمي جميعها في أنها أسلوب للتفكير المنظم، ذلك الأسلوب الذي يعتمد على أسس ومراحل مدروسة في دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية دراسة موضوعية بعيدة عن المؤثرات والميول الشخصية والمصالح الذاتية، وذلك من أجل الوصول إلى نتيجة وهدف محدد بطريقة صحيحة وبأقل جهد ووقت، وبطريقة منظمة يفهمها الدّارسون.

المبحث الاول: المناهج والأدوات البحثية الرئيسية (الأصلية)

انقسم الكتاب والباحثين المهتمين بعلم المناهج حول تصنيف وحصر عدد مناهج البحث العلمي لكنهم يتفقون في معظمهم على تعداد مناهج علمية رئيسية وهي نقطة التقاء بين مختلف مفكري مناهج البحث العلمي وهي: المنهج التاريخي، المنهج الجدلي، المنهج الإستدلالي والمنهج التجريبي، والتي ستكون محور الدّراسة بالتفصيل كما يلي:

المطلب الأول: المنهج التاريخي (الإسترادادي)

يعرّف التاريخ بأنه (هو كلّ ما حدث) أو (هو رواية وتدوين كلّ ما حدث) وهو (فعالية علمية من فعاليات المعرفة البشرية، تتسع ساحتها لكل شؤون الإنسان)، وقد عرّفه بعض الباحثين بأنّه (التّدوين الموثق للأحداث الماضية)، وعرّفه البعض الآخر بأنّه وصف الحقائق التي حدثت في الماضي بطريقة تحليلية ناقدة.

من هذين التعريفين نستخلص أن علم التاريخ لا يمكن فصله بل ربطه مع المنهج التاريخي، باعتبار أنّ البحث أو التقصي العلمي وسيلة موضوعية هدفها الوصول إلى نتائج أو قوانين أو قواعد يمكن تعميمها واستخدامها للتنبؤ بما يحدث في المستقبل ضمن السياق التاريخي.

يتكون التاريخ من الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي ولن تتكرر أبدًا، على أساس أن التّاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجه دومًا إلى الأمام دون تكرار أو رجوع إلى الوراء.

وقد كانت الأحداث التاريخية والوقائع مقترنة إلى حد كبير في الماضي بالأساطير إلى أن تمّ إخضاع الظاهرة التاريخية إلى المنهج التاريخي والاتجاه إلى دراسة الوقائع والأحداث بطريقة علمية، وبالتالي الوصول إلى الحقائق التاريخية، ومحاولة فهم الحاضر انطلاقا من الماضي والتنبؤ بالمستقبل، ويعدّ ابن خلدون من المؤسسين للمنهج التاريخي في كتابه "المقدمة"، فهو يجعل التاريخ علمًا اجتماعيا، ومحاولة منظمة للتحقيق في الحوادث الماضية عن طريق ربط كلّ حادثة بالأخرى والبحث في المشكلات والكشف عن تأثيرها في مسيرة الحضارة الإنسانية.

يعنى علم التاريخ بدراسة الحوادث الماضية من أجل فهم الحاضر ومن ثم التنبؤ بالمستقبل، ومن خلال ذلك فإنّ الباحث في مجال علم التاريخ يقوم بتحليل الأحداث الماضية وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات.

ومهمة علم التاريخ هو القيام بوظيفة مضادة لسير الزمن تتمثل في استعادة أحداث الماضي استعادة ذهنية لاستقراءها واستخراج عبرها وإفادة الحاضر والمستقبل بمعارف الماضي وأسراره.

والجدير بالذكر أنّ بعض الباحثين يرون أنّ التاريخ لا يعتبر علما باعتبار أنّ من يقومون باسترجاع الأحداث الماضية لتحليلها لا يقومون بملاحظة الظواهر التي حدثت فعلا حتى يمكن لهم دراستها بطريقة موضوعية، وأنّ المؤرخين يعتمدون على الاستماع أو النقل عن الآخرين أو القيام بتجميع بعض المقالات المنشورة هنا وهناك، وفي كلّ هذه الحالات فإنّ الأمر يتطلب الحيطة والحذر لتفادي الوقوع في الخطأ أو التأويل غير الدقيق للظواهر التي وقعت في الماضي.

إلّا أنّ كلّ ذلك لا يقلل من إمكانية استخدام المنهج التاريخي في البحوث لأنّ علم التاريخ عبارة عن قواعد ذات دلالات هدفها تحليل وتحقيق للكائنات من خلال سرد أو إيراد علمي منطقي من وقائع زمنية غير قابلة للإعادة، لأنّ الزمان يسير قدمًا دون إعادة أو تراجع.

فما هو المنهج التاريخي؟ وما مكانته في العلوم القانونية والإدارية؟

الفرع الأول: مفهوم المنهج التاريخي

يدور المنهج التاريخي حول الجهود الضخمة التي يبذلها الباحثون لتحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدّد تأثيرها على الواقع الحالي

للمجتمعات واستخلاص العبر منها، وبناء عليه يتم استخدام هذا المنهج الاسترجاعي للحصول على أنواع مختلفة من البيانات والمعلومات ذات الطابع المعرفي، وذلك لتحديد تأثير هذه الأحداث الماضية على المشكلات أو القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمعات في الأوقات الحالية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأحداث التاريخية تعتبر مادة غنية حيث يقوم الباحثون بتحليلها واستخلاص مضامينها المختلفة، وبالتالي فإنّها تثري أفكارهم وخبراتهم من جهة، بالإضافة إلى أنّها –أي الأحداث التاريخية– تساعد في تطوير المناهج العلمية المستخدمة من قبل الباحثين الآخرين وتعميقها بشكل إيجابي.

أولا: تعريف المنهج التاريخي

يراد بالمنهج التاريخي الوصول إلى نتائج وقوانين عامة من خلال البحث في الأحداث، وتحليل المعلومات المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الإجتماعية التي شكلت الحاضر، وهذا يعني أنّ إتباع المنهج التاريخي يقصد به البحث في الظواهر الإنسانية المختلفة اعتمادا على معلومات ماضية، أي أنّ الباحث يدوّن الشواهد والأحداث التاريخية ويحللها، ويعقد بينها المقارنات لإيجاد العلاقات والوصول إلى التعميمات.

ويعدّ المنهج التاريخي تعاملا منهجيا مع المادة التاريخية في ضوء القواعد والأساليب المستخدمة في البحث العلمي وما يقتضيه ذلك من تحديد للمفاهيم، ووصف وتحليل وتفسير وغير ذلك من خطوات منهجية، "فالمنهج التاريخي يدرس الماضي من أجل الإفادة منه في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، والمادة التاريخية ليست هدف البحث العلمي، ولكنها وسيلة لإثبات الفرضيات والوصول إلى النتائج، وهذه المادة لا تعني شيئا إلا إذا وظفها البحث العلمي في غايات فهم البيئة وفهم الدوافع الإنسانية."

وبناء عليه، فقد تمّ تعريف المنهج التاريخي بأنّه: "مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكلّ وقائعه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه."

وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل، مع تطور جموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ومنهج اكتسابها.
إذن يمكن القول أنّ المنهج التاريخي هو ذلك المنهج الذي يقوم على طريقة علمية يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة والحقيقة، ويتبع في ذلك الدّراسة التحليلية للظاهرة المدروسة من خلال الإطار الزماني والمكاني، ويكون ذلك وفق خطوات معينة تعتمد على المصادر التاريخية من أجل فهم الظاهرة كما هي في الوقت الحالي. وعلى هذا الأساس يعرّف المنهج التاريخي بالمنهج الإسترادادي.

ويسمى المنهج التاريخي بالمنهج الإسترادادي لأنه عملية استرداد وعملية استرجاع للماضي، وهو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى، إذ يساعد الباحث الاجتماعي خصوصا عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية وتطور النظم الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علميا، في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه، ومدى ارتباطها بظواهر أخرى، ومدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدّراسة، ومن ثم الوصول إلى تعميمات والتنبؤ بالمستقبل.

والبحث القانوني وفق المنهج التاريخي ليس بحثا وصفيا يرصد فيه الباحث ما حدث في الماضي كما هو ويقف عند هذا الحدّ، بل هو بحث تحليلي أو تأصيلي للظاهرة التي هي محلّ البحث في العهود الغابرة، وعادة ما يستعين الباحث بالمنهج المقارن بعد دراسته التاريخية للظاهرة التي هي محل بحثه، ليوازن بين حكمه في الماضي، وحكمها في الحاضر، ليصل إلى الحكم المناسب لها، سواء كانت موجودة في الماضي أو في الحاضر.

ويستخدم المنهج التاريخي عادة في التمهيد للموضوع الأساسي للبحث، فيبين فيه الباحث جذور مشكلة البحث، وأسبابها، وكيفية معالجتها في الماضي، لذا فالموضوعات التي تحتاج إلى تمهيد تاريخي هي الموضوعات الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، كموضوع الملكية، العقد، الحيازة، والمعاهدات...إلخ في حين أنّ هناك موضوعات ظهرت في العصر الحديث ليس لها جذور في الماضي، لأنّها ظهرت نتيجة التّقدم والتّطور الذي أصاب السلوك البشري، كالموضوعات المتعلقة بالأنترنت، الاستنساخ، والأقمار الصّناعية...إلخ، فهذه الموضوعات لا تحتاج عند بحوثها إلى التمهيد لها بمقدمة تاريخية.

وقد يكون المنهج التاريخي هو المنهج الأساسي الذي يعتمد عليه الباحث في بحثه، إذا تعلّق موضوع بحثه بفرع معيّن من فروع القانون هو "تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية" ففي هذه الحالة يجب على الباحث أن يختار موضوعًا ذا قيمة علمية يهمّ المجتمع الذي يعيش فبه ليبحثه في الماضي، وأن يقارن بين الأحكام التي تحكم موضوع بحثه في الماضي، والأحكام التي تحكم هذا الموضوع في مجتمعه المعاصر، ليخرج بالحكم المناسب لحكم موضوع بحثه، سواء وجد في النظم الماضية أو في النظم المعاصرة.

وعلى الباحث أن يختار موضوعًا يفيد المجتمع الذي يعيش فيه، لكن لا يشترط أن يكون هذا الموضوع له امتداد عبر التاريخ، لأننا لو اقتصرنا على بحث الموضوعات القانونية المعروفة في نظمنا المعاصرة أدى

ذلك إلى حصر أنفسنا في إطار ضيق من الحلول، وأدى ذلك أيضا إلى حرماننا من الإفادة من تجارب من سبقونا في معالجتهم لموضوعات قد اختلفت من الممكن أن تعود للظهور مرّة أخرى.

والمنهج التاريخي يساعد الباحث على التمييز بين ثلاثة أنواع من النظم القانونية:

أولا: النظم القانونية البائدة التي طبقت في الماضي ولا تصلح لأن تطبق في الحاضر؛ لأنّها تتنافى مع القيم والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع المعاصر كنظام الرق، ونظام التبني.

ثانيا: النظم القانونية التي طبقت في الماضي وتصلح لأن تطبق في الحاضر؛ لأنّها تتفق مع المبادئ والقواعد التي يقوم عليها المجتمع المعاصر كنظام الشركة والملكية الفردية، والملكية الشائعة.

ثالثا: النظم القانونية التي طبقت في الماضي ثم اختفت، ولم تطبق في الحاضر لا لإنّها تصطدم بالمبادئ العامة التي يقوم عليها المجتمع المعاصر، ولكن لأنّ هذا المجتمع لم يرق بعد لأنّ تطبق فيه مثل هذه النظم.

وهذا النوع الأخير من النظم القانونية هو الذي يجب أن يكون موضوعًا للبحث التاريخي فيوضح فيه الباحث أسباب ظهور هذه النظم وشروط تطبيقها، ومميزاتها، وأسباب اختفائها، وأخيرًا كيفية تطبيقها في العصر الحاضر، ومن أمثلة هذه النظم: "نظام تحمل التبعة" المعروف في الشريعة الإسلامية، ومعناه أن المسؤولية التقصيرية في الشريعة الإسلامية أساسها هو "تحمل التبعة" أي أنّ أركانها هي الخطر والضرر وعلاقة السببية، لأن كلّ ضرر مجبور في الشريعة الإسلامية، حتى ولو لم يكن هناك خطأ، وهذا النظام العادل الذي يحكم المسؤولية التقصيرية اختفى تطبيقه رويدًا رويدًا في المجتمعات المعاصرة، وحلّ محله نظام "المسؤولية التقصيرية" المبني على أساس الخطأ، بحيث أصبحت أركان المسؤولية التقصيرية الخطأ والضرر وعلاقة السببية، فإذا كان هناك ضرر ولم يكن هناك خطأ فلا مسؤولية، وهذه هي القاعدة العامة التي تحكم المسؤولية التقصيرية في الماضي والحاضر، وبالبحث المدقق تبيّن أنّ فكرة تحمل التبعة تفضل فكرة الخطأ كأساس للمسؤولية. ولذا أورد المشرع الوضعي استثناءات على القاعدة التي تحكم المسؤولية التقصيرية، وعاد إلى فكرة تحمل التبعة في بعض المجالات كعقد العمل والمسؤولية الناشئة عن التلوث البيئي، ولكن هذه الفكرة لم تطبق بصورة شاملة في المجتمع المعاصر، لأنه لم يصل بعد إلى درجة الرقي التي وصل إليها المجتمع الإسلامي.

إذن فالمنهج التاريخي يكون بمثابة السبيل الذي يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، لذا يعتمد على الاستقصاء والتّحري عن وقائع الماضي، وأنّ هذا المنهج في الدّراسة لا يقتصر على الدّراسات التاريخية في علم التاريخ فقط، وإنّما يمتد إلى العديد من العلوم المختلفة الأخرى.

ويمكن إبراز أهمية هذا المنهج في الدّراسات الإنسانية بما يأتي:

أ- يمكّن استخدام المنهج التاريخي في حلّ مشكلات معاصرة على ضوء خبرات الماضي.
ب- يساعد على إلقاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية.
ج- يؤكد الأهمية النسبية للتفاعلات المختلفة التي توجد في الأزمنة الماضية وتأثيرها.
د- يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة لفروض معينة أو نظريات أو تعميمات ظهرت في الزمن الحاضر دون الماضي.

ثانيا: مصادر المنهج التاريخي

تنقسم مصادر المنهج التاريخي إلى نوعين رئيسين: مصادر أصلية أو أولية ومصادر ثانوية.

1- المصادر الأصلية:

وهي المصادر المعاصرة للحدث أو للظاهرة وتشمل الوثائق التاريخية الأصلية أو الأولية إلى جانبها الآثار التاريخية.

فالوثائق هي سجل الأحداث أو الوقائع الماضية وتشمل عدّة أنواع كالسجلات الشرعية الصادرة عن المحاكم والقوانين والتشريعات، ومحاضر الاجتماعات والتقارير الإدارية وتقارير اللجان، والشّهادات الشرعية الخاصة بالأفراد... وقد تكون الوثيقة مكتوبة أو مصورة أو شفوية.

أمّا الآثار فهي بقايا حضارات أو أحداث ماضية، فقد تكون في صورة مباني وطرق وجسور ونقود وأدوات وبقايا إنسانية، فالأهرامات مثلا تعتبر من المصادر الهامة في فهم الحضارة المصرية.

2- المصادر الثانوية:

وهي التي يتم اللجوء إليها عند تعذّر توفر المصادر الأصلية أو الأولية، وقد تكون المصادر الثانوية المشتقة أو المنقولة والمقتبسة من الأصل التاريخي من الدرجة الأولى أو من الدّرجة الثانية أو من الدّرجة

الثالثة...إلخ، وذلك وفقا لدرجة قربها أو بعدها من المصدر الرئيسي الأصلي، وتبعا لتعدّد المراجع الواسطة بينها وبين العدد أو الوثيقة الأصلية.

وبصورة عامة تنقسم مصادر البحث التاريخي إلى أنواع منها:

- التقارير الصحفية.
- تقارير شهود العيان عن الأحداث.
- المصادر الشخصية كالرسائل والمذكرات والتراجم.
- الدّراسات والكتابات التاريخية – البقايا الأثرية والجيولوجية.
- الدّراسات الوصفية التي تمت في وقت سابق – الكتب الأدبية والفلسفية.

ثالثا: مراحل (خطوات) المنهج التاريخي

إنّ الهدف من البحث التاريخي هو صنع معرفة علمية من الماضي الإنساني، ونعني بالعلمية أنّها تستند إلى طرائق عقلانية توصل إلى الحقيقة بقدر ما تسمح به الظروف التي تخضع لها، وهي ظروف تقنية (طبيعة الوثائق المستخدمة ووجودها) وظروف منطقية (تلك التي تحللها نظرية المعرفة).

والباحث الذي يريد دراسة ظاهرة حدثت في الماضي بواسطة المنهج التاريخي عليه إتباع مراحل أو خطوات صنع المعرفة العلمية وهي:

1- مرحلة تحديد الإشكالية العلمية التاريخية.
2- مرحلة جمع وحصر الوثائق التاريخية المتعلقة بالموضوع التاريخي.
3- مرحلة نقد وتقسيم الوثائق التاريخية.
4- عملية التركيب والتفسير التاريخي أي صياغة الفرضيات والقوانين المفسّرة للحقيقة التاريخية.
5- مرحلة تفسير نتائج البحث وكتابة تقرير عنه.

1- مرحلة تحديد الإشكالية العلمية التاريخية:

يبدأ الباحث بتوضيح ماهية مشكلة البحث تتناول خطوات الأسلوب العلمي في البحث وهي: التمهيد للموضوع، تحديده، أهمية البحث وأهدافه، أسباب اختياره، وصياغة أسئلة له، ومصطلحات البحث وتحديد

الظاهرة أو الحادثة التاريخية المراد دراستها ويتم هذا التحديد وفق نسقين محدّدين: الأوّل هو البعد المكاني للظاهرة، والثاني هو المجال الزماني.

ويشترط في مشكلة البحث توافر شروط الأهمية وحدود إتاحة مصادر البحث ووثائقه للباحث وتوافر الإمكانات اللّازمة وأهمية النتائج التي يتوصل إليها الباحث.

إنّ الأصول العامة لاختيار موضوع المشكلة المراد بحثها واحدة في كلّ المناهج: التاريخي منها والوصفي والتجريبي، ويعني اختيار المشكلة اختيار موضوع البحث، أي طرح مشكلة تتعلق بالماضي يكون لها أهمية واقعية وقيمة وجودة، والباحث الأصيل هو الذي يعرف كيف يختار المشكلة الحقيقية؛ والمشكلة المطروحة يجب أن تنطلق من المبادرة الذاتية للباحث التاريخي، وتنبثق من فضوله العلمي الخاص، وأن تكون جديدة في عنوانها ومضمونها، تضيف جديدًا إلى المعرفة التاريخية، أكان في ميدان التوثيق أو في مجال التركيب، وقد يعيد بعض الباحثين موضوعات طرحت سابقا، إذا وجدت أصولا تاريخية جديدة تسوّغ إعادة بحث الموضوع من جديد، وإسقاط أضواء جديدة على بعض مناحيه، وأن تكون المشكلة بقدر طاقة الباحث على العمل ومدى قدرته على الحصول على الأصول الضرورية، وأن تكون هذه الأصول قادرة على تقديم ما يوضح المشكلة ويحلها، وقد يدفع الباحث للمشكلة دفعا نتيجة الصدفة وهذا كثير في التاريخ القديم، حيث الوثائق نادرة.

عند تعيين الباحث لمشكلة بحثه يكون في أحد موضعين: إمّا أنّ المشكلة انبثقت في ذهنه واتضحت إحداها وعندئذ يتم تحديدها بيسر، أو أن يكون خالي الذهن عنها، أو أن الغموض يكتنفها في فكره، حينئذ يلجأ إلى القراءة والمطالعة، ليكوّن خلفية ثقافية يحدّد عليها موقع المشكلة، ويقوم ببحث عام أولي عن مصادر المشكلة، ويلجأ إلى الاستفسار ممّن لهم خلفية عن هذه المشكلة، ومن ثم يضع مخططا أوليا للنقاط التي سوف يعالجها بالبحث والدّراسة وبهذا يتكون هيكل الموضوع وعنوانه.

إذن فالمقصود بتحديد المشكلة العلمية التاريخية هنا هو تحديد الموضوع أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها، والتساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث العلمي التاريخي لاستخراج فرضيات علمية تكون الإجابة العلمية الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات والاستفسارات التاريخية، فالمشكلة العلمية التاريخية هي تلك الفكرة المحركة والقائدة والموجهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول إلى فرضيات ونظريات وقوانين علمية ثابتة وعامة تفسّر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية لهذه

الفكرة القائدة (المشكلة)، إذ أنّ تحديد الظاهرة التاريخية يتعلق بتحديد المشكلة وتبيان عناصرها بدقة والتي يريد الباحث التّصدي لها في بحثه.

ويستعين الباحث من مجال العلوم القانونية بالمنهج التاريخي حيث يقوم بتحديد الظاهرة التاريخية المتعلقة بموضوع بحثه، ومثال ذلك: أصل الدولة ونشأتها في مجال القانون الدستوري، التّطور التاريخي للعقوبات في النظم القانونية المختلفة.

2- مرحلة جمع وحصر الوثائق التاريخية المتعلقة بالموضوع التاريخي:

بعد عملية تحديد المشكلة العلمية وصياغتها، تأتي مرحلة جمع كافة الحقائق المتعلقة بهذه المشكلة وذلك عن طريق حصر وجمع كافة المصادر والوثائق والتسجيلات المتصلة بعناصر وأجزاء المشكلة ودراسة وتحليل هذه الوثائق والمصادر بطريقة علمية سليمة للتأكد من هويتها وصحتها وصدق سلامة مضمونها.

ونظرا لحيوية وخطورة وأهمية الدور الذي تقوم به الوثائق والمصادر التاريخية في تكوين المنهج التاريخي، وفي القيام بعملية البحث عن الحقيقة التاريخية، حيث أنّ الوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي لذلك يطلق البعض على المنهج التاريخي اسم منهج الوثائق أو بحث الوثائق.

يستوجب الأمر هنا تحديد معنى الوثائق وبيان معناها اللغوي والاصطلاحي وتحديد أنواعها المختلفة وتوضيح كيفية تحليلها ونقدها وتقييمها كأدلة علمية للتجريب والتحليل والتركيب للوقائع والأحداث الماضية لاستنباط الحقائق العلمية التاريخية في صورة فرضيات ونظريات وقوانين علمية عامة وثابتة ودقيقة.

أ-معنى الوثائق:

الوثائق أوسع من النص المكتوب حيث تشمل كافة الوثائق والمصادر والأدلة والشواهد التاريخية أصلية وأولية أو ثانوية وتكميلية مكتوبة أو غير مكتوبة ورسمية وغير رسمية وأدلة ميتة وجامدة أو غير مادية والتي تتضمن تسجيل الحوادث ووقائع تاريخية أو بعض أجزاءها وعناصرها.

ب-أنواع الوثائق:

تشتمل الوثائق تسجيلا دقيقا لأحداث تاريخية قد تكون مكتوبة أو مصورة– رسومات، آثار القصور والمعابد– أو حتى شفهية من خلال إجراء المقابلات مع الأفراد الذين عايشوا أحداث تاريخية محددة بالإضافة إلى تحليل مضمون المخطوطات والمذكرات التي قد تكون محفوظة في المتاحف أو المكتبات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه توجد مصادر أخرى –كما سبق القول– للبحث التاريخي منها: القصص والأساطير والفلكلور والحكايات الشعبية والكتب العلمية والفنية والسير الذاتية لأشخاص عاشوا في تلك الفترات الزمنية موضوع الاهتمام وباستخدام مختلف النشرات والرسومات والمجلات العامة والمتخصصة.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، أنّه يتعيّن على الباحث التّمييز بين نوعي المصادر: الأولية والثانوية في الصحف والمجلات وشهود العيان، والمذكرات والسير الذاتية، والدّراسات السابقة، والكتابات الأدبية، والأعمال الفنية، والقصص، والقصائد، والأمثال، والألعاب، والرقصات المتوارثة، والتسجيلات الإذاعية والتلفزيونية، وأشرطة التسجيل، وأشرطة الفيديو، والنشرات والكتب، والدوريات، والرسومات التوضيحية، والخرائط.

3– مرحلة نقد وتقييم الوثائق التاريخية:

تعتبر هذه المرحلة بالنسبة للباحث من أصعب مراحل البحث التاريخي، لأنّها تتعلق بنقد الوثائق التاريخية التي تشكل الركيزة الأساسية للدّراسة التاريخية، وتتعلق هذه المرحلة بالبحث عن صحة الوثيقة المعتمد عليها في البحث التاريخي والتأكد من شخصية أصحابها ومدى نسبتها لهم، بمعنى أنّ الباحث يتطرق إلى مدى صحة أو خطأ أو تزييف المصادر التاريخية.

وتعرف عملية التقييم والفحص وتحليل هذه بعملية النقد الخارجي والداخلي، وتتطلب صفات خاصة في الباحث مثل: الحسّ التاريخي القوي، الذكاء اللّماح، الإدراك العميق، الثقافة الواسعة والمعرفة المتنوعة، وكذا القدرة القوية على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد الوثائق التاريخية مثل: اللغة وعلم الكيمياء وعلم الأجناس، وعلم الخرائط وعلم النفس وعلم الجغرافيا، وكذا معارف الفنون والآداب ومعرفة اللغات القديمة والحديثة.

ولمعرفة بعض تفاصيل كيفيات تحقيق عملية تحليل ونقد الوثائق التاريخية يجب التّطرق إلى شرح نوعي النقد: الخارجي والدّاخلي.

أ– النقد الخارجي للوثائق التاريخية:

يتعلّق النقد الخارجي بالتأكد من صحة الوثيقة من خلال مظهرها الخارجي وعلاقتهما فعلا بعصر من العصور التي صدرت فيها من خلال الدّراسة الزمانية والمكانية انطلاقا من نوع الخط واللّغة المستعملة في الكتابة وشخصية مؤلفها وربط زمن صدور الوثيقة بحياة شخصية هذا المؤلف.

فالنقد الخارجي للوثيقة التاريخية ينصب على إثبات مدى صحة وسلامة الوثائق، وعلى إثبات مدى صحة المصدر، أي التأكد من هوية وشخصية المؤلف الأصلي.

ويمكن القيام بعملية التحليل والنقد الخارجي للوثائق التاريخية عن طريق الأسئلة التالية ومحاولة الإجابة عليها بواسطة كافة أنواع الاستدلال والتجريب العلمي:

- هل كتبت الوثيقة بعد الحادث مباشرة أو بعد مرور فترة زمنية معينة؟
- هل هناك ما يشير إلى عدم موضوعية كاتب الوثيقة؟
- هل كان الكاتب في صحة جيّدة أثناء كتابة الوثيقة؟
- هل كانت الظروف التي تمت فيها كتابة الوثيقة تسمح بحرية الكتابة؟
- هل هناك تناقض في محتويات الوثيقة؟
- هل تتفق الوثيقة في معلوماتها مع وثائق أخرى صادقة؟

وعموما فإنّ النّقد الخارجي للوثائق التاريخية يكمن في التّحقق من صدق الكاتب أو الراوي المعاصر للحدث، بحيث يقوم بجمع معلومات عنه للتّعرف عن مدى التزامه بالصّدق والموضوعية ومدى كفاءته أو قدرته على نقل الأحداث أو تصويرها دون تحيّز.

بعد أن يتمّ التأكد من زمان ومكان الوثيقة وتحقيق شخصية الباحث، فإنّ النّقد الدّاخلي أو الباطني يسير نحو تحقيق عمله لتقويم الوثيقة، معنى المادة الموجودة في الوثيقة وصدقها، هل كتبت بناء على ملاحظة شخصية مباشرة أم نقلا عن رواة، ويسير ذلك وفق النّقد الدّاخلي الإيجابي والهدف منه تفسير الأصل التاريخي، وإدراك معناه الحقيقي، ويميّز ذلك بدورين: الأوّل تفسير ظاهرة النص وتحديد المعنى الحرفي له، والثاني إدراك المعنى الحقيقي للنّص أي هدف المؤلف ممّا كتبه.

ب- النّقد الدّاخلي (نقد الباطن) للوثائق التاريخية:

بعد عملية النّقد الخارجي للوثائق التاريخية تأتي عملية النّقد الدّاخلي، ويسمّى كذلك بالنقد الباطني، ويتعلق النقد الدّاخلي بالتّحقق والتّمعن والتّدقيق، ومدى صدق الوثائق التاريخية، ومدى الثقة في المعلومات التي تحتويها، وذلك عن طريق الحصول على المعلومات التاريخية الحقيقية الصادقة من الوثائق والأصول التاريخية.

وتتم عملية النّقد الدّاخلي للوثائق التاريخية من جانبين: عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادة التاريخية من جهة، وإثبات مدى أمانة وصدق المؤلف ودقة معلوماته من جهة أخرى .

ويمكن القيام بعملية التحليل والنقد الدّاخلي للوثائق التاريخية بواسطة الأسئلة التالية:

- هل تمت كتابة الوثيقة بخطّ صاحبها أم بخط شخص آخر؟
- هل تتحدث الوثيقة بلغة العصر الذي كتب فيه؟
- أم تتحدث بمفاهيم ولغة مختلفة؟
- هل كتبت الوثيقة على مواد مرتبطة بالعصر أم على ورق حديث؟
- هل هناك تغيير أم شطب أم إضافات في الوثيقة؟
- هل تتحدّث الوثيقة عن أشياء ولم تكن معروفة في ذلك العصر؟
- هل يعتبر المؤلف مؤهلا للكتابة في موضوع الوثيقة؟

والنقد الدّاخلي نوعان:

– **نقد باطني إيجابي (نقد داخلي إيجابي):** ويتعلق بتفسير النص التاريخي وهدف المؤلف منه.

– **نقد باطني سلبي (نقد داخلي سلبي):** ويتعلق بتحليل شخصية المؤلف وظروفه، مدى صحة ما ورد من حوادث.

من خلال ذلك فإنّ النقد الداخلي يفرض على الباحث أن يقارن الوثيقة التاريخية معتمدة في البحث مع وثائق أخرى صادرة عن نفس الشخص لمعرفة مدى تطابق الآراء الواردة فيها أو تناقضها أو تقاربها، لأن التضارب قد يدلنا على أن الوثيقة منسوبة إلى شخص آخر.

كما يقوم الباحث بدراسة الفترة الزمنية التي كتبت فيها تلك الوثيقة، وهل تتوافق مع ما ورد فيها وذلك من خلال وثائق أخرى.

كما يقوم الباحث بدراسة كلّ الوثائق التي تتعلق بنفس الظاهرة المدروسة ومعرفة مدى انسجامها مع بعضها البعض من حيث مضمونها.

هذا وقد وضع المختصون في هذا المجال دليلا ببعض القواعد والمبادئ التي تساعد على عملية نقد وتحليل الوثائق التاريخية منها:

- لا تبالغ في تقدير قيمة المصدر التاريخي، بل أعطه قيمته العلمية الحقيقية، ولا تتسرع في الحكم على المؤلف بأنه يجهل أحداثا معينة لأنه لم يذكرها، ولا تعتبر عملية عدم ذكر هذه الوثائق والأحداث دليلا على عدم وقوعها فعلا.
- لا تكتف بمصدر واحد، ولو كان قاطع الدلالة والصدق، بل حاول كلما أمكن ذلك تأييده بمصادر أخرى، إنّ الأخطاء المتماثلة في مصدر أو أكثر تدل على نقلها على بعضها البعض أو نقلها من مصدر واحد مشترك.
- إذا ما تناقض الشهود في تقرير واقعة معينة وضع احتمال أن أحدهم صادقا واحتمال أنهم جميعا مخطئين، الوقائع التي يتفق عليها الشهود والأكثر كفاية وحجة تعتبر مقبولة، يجب تأييد ودعم الشهادات والأدلة الرسمية الشفوية والكتابية بالشهادات والأدلة غير الرسمية كلّما أمكن ذلك.
- اعترف بنسبة الوثيقة التاريخية، فقد تكون –الوثيقة– دليلا قويا وكافيا في نقطة معينة، ولا تعتبر كذلك في نقطة أو نقاط أخرى، لا تقرأ في الوثائق التاريخية القديمة مفاهيم وأفكارًا زمنية لاحقة ومتأخرة.

4- عملية التركيب والتفسير التاريخي أي صياغة الفرضيات والقوانين المفسّرة للحقيقة التاريخية:

يقوم الباحث في ضوء ما حصل عليه من بيانات تفصيلية باستشفاف مجموعة العوامل والأسباب التي تكمن وراء إحداث الظاهرة، ووفقا لهذا الاستشفاف يقوم بفرض مجموعة من الفرضيات التي تتعلق بأسباب هذه المشكلة أو هذه الظاهرة استنادًا إلى رؤيته الموضوعية لتلك الأسباب والبواعث، ويقوم بوضع كلّ فرضية من هذه الفرضيات موضع الاختبار، وقياس النتائج التي يحصل عليها، وفي ضوء هذه النتائج يقوم بالإبقاء أو استبعاد بعض الفرضيات خاصة تلك التي لم يثبت تأثيرها على إحداث الحدث التاريخي أو المشكلة محل البحث.

إنّ الباحث حين بدأ يجمع الحقائق ونظر في المصادر لم يكن يفعل ذلك من لا شيء، وإنّما كانت له فرضية مبدئية جمع الحقائق وفقها ونظر في المصادر يوحي منها، لهذا فإنّه يعود إلى فرضيته هذه بعد أن جمع هذه الحقائق ونقدها، فيعيد صياغة الفرضية في ضوء ملاحظاته ومكتشفاته ويعدّل فيها في ضوء ما توصل إليه، مع الإشارة إلى أن طبيعة البحث التاريخي تقتضي حتما اختلافا في نوعية الفروض وكيفيتها وتتطلب مهارة خاصة، كما أن سمات الحادثة التاريخية وماهيتها وغيابها، وكونها وقعت في الماضي لا تتكرر، متعددة العوامل متشابكة الأسباب كلّ ذلك يجعل الفرضية في البحث التاريخي صعبة، كما تتطلب من الباحث أن يتميّز بصفات من حيث قراءة المعرفة والخيال الواسع، ومهما كان الأمر فإنّ درجة اليقين التي تنتهي إليها الفرضيات التاريخية أقل بكثير من درجة اليقين التي يتوصل إليها علماء الطبيعية.

5- مرحلة الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها:

هذه هي المرحلة الأخيرة، حيث يتوصل المؤرخ أو الباحث إلى مجموعة من النتائج، وهي المحطة التي تكرس البحث التاريخي وتبرز نتائجه العلمية وتقدمها في شكل قواعد عامة أو نظريات قائمة بذاتها تشرح الظواهر التاريخية وتستوعبها.

فالهدف من البحث التاريخي هو الوصول إلى نتائج يتم استخلاصها من خلال دراسة وتحليل العوامل الدّاخلية والخارجية التي أثرت على الأحداث وأدتّ إلى إيجاد البواعث والأسباب وساهمت في إحداث التنافر أو التصارع القائم، ويتم التّوصل إلى تلك النّتائج وصياغتها في شكل قواعد وقوانين يمكن تطبيقها إذا ما توافرت أو تشابهت الظروف الحالية مع الظروف التي كانت سائدة أثناء إحداث المشكلة، ويجب التحذير من خطورة تعميم هذه النتائج بشكل مبالغ فيه، أو تضخيم ما توصل إليه بهدف إبراز الجهد الذي بذله الباحث.

الفرع الثاني: تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية وتقويمه

أولا: تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية

يقوم المنهج التاريخي بدور هام وأساسي في ميدان الدّراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية المتحركة والمتطوّرة والمتغيّرة باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إنسانية في الأصل، فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة، للكشف عن الحقائق العلمية

الصحيحة، للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والمدارس والنظريات والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.

إنّ معرفة قواعد وأحكام وأصول النظم القانونية والإدارية الحالية تقتضي معرفة أصولها وجذورها التاريخية الماضية، وهذا لا يتحقق إلا باستخدام المنهج التاريخي، فعن طريقه يمكن معرفة الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والعائلات والمدارس والنظريات والفلسفات والقواعد والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية، إذ به تمكّن منا معرفة جذور مبادئ وأحكام نظرية الإلتزام في ماضي الحضارات الإنسانية المختلفة،

وأحكام ومبادئ نظريات العقود والمسؤولية، البطلان، المركزية الإدارية، الرقابة الإدارية، والوظيفة العامة.

فالقانون باعتباره ظاهرة اجتماعية قديمة تتمدد جذوره في التاريخ لأمد بعيد، حيث كانت بدايات فكرة التشريع في الحضارة البابلية، وتطورت في شكل يقترب في الحضارة الرومانية فيما عرف بالألواح الإثنا عشر لجونستينيان، فدراسة الأنظمة القانونية عبر التاريخ طريق محاط بمخاطر الفهم الخاطئ والتزييف والذاتية، لذا وجب وضع كلّ ذلك في إطار المنهج التاريخي الذي يضبط طريقة تفكير الباحث وتاريخ النظم القانونية، وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية في مختلف الحضارات.

وفائدة ذلك هو فهم الحاضر من خلال دراسة الماضي بعد تحديد خلفياته وأهدافه من أجل رسم معالمه مستقبلا، كما قد يلجأ القضاء إلى المنهج التاريخي للوقوف على حقيقة النص القانوني –في حالة غموض النص– الواجب التطبيق على النزاع.

ويستخدم أيضا في تفسير القرآن بمعرفة أسباب النزول من أجل فهم النص القرآني، ومن الموضوعات القانونية التي يتم فيها استخدام المنهج التاريخي:

- أصل القانون.
- أصل الدولة.
- تطور حركة التشريع.
- تطور الأنظمة الديمقراطية.
- تطور حقوق الإنسان.
- تطور العقوبة عبر الأنظمة القانونية المختلفة.

لقد أصبح المؤرخ اليوم لا يكتفي بوصف الحوادث الفردية وتتابعها فقط، وصار المؤرخ المحقق لا يعتبر خبرا مقبولا إلا إذا نقده وفحصه وقارن بين مختلف رواياته لأنه يريد الوصول إلى حقيقة تاريخية مجردة من كل طابع شخصي بقدر الإمكان والتجؤوا إلى وضع الفرص والقياس الكمي، كما استخدموا طريقة استقرائية يغلب عليها طابع التحليل شأنه شأن أي علم آخر بعد أن اقترب التاريخ من العلوم الاستقرائية، وأضحى المؤرخ يبذل جهدا من أجل الحصول على الحقيقة التاريخية، فقد ارتقت علوم كعلم قراءة الكتابات القديمة، وعلم المصكوكات القديمة وعلم تنظيم المراجع، ارتقت هذه العلوم حتى بلغت من التطور حدا بعيدا باعتبارها تقنيات تساعد على أداء المنهج التاريخي لمهمته.

ثانيا: تقويم المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي مزايا وعيوب شأنه شأن مناهج البحث العلمي المختلفة:

1-مزاياه:

- يعتمد المنهج التاريخي الأسلوب العلمي في البحث، فالباحث يتبع خطوات الأسلوب العلمي مرتبة، وهي: الشعور بالمشكلة، وتحديدها، وصياغة الفرضيات المناسبة ومراجعة الكتابات السابقة، وتحليل النتائج وتفسيرها وتعميمها.
- اعتماد الباحث على المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات ذات الصلة بمشكلة البحث لا يمثل نقطة ضعف في البحث إذا ما تم القيام بالنقد الداخلي والنقد الخارجي لهذه المصادر.

-**عيوبه**: تتمثل عيوب المنهج التاريخي فيما يأتي:

- أن المعرفة التاريخية ليست كاملة، بل تقدم صورة جزئية للماضي، نظرا لطبيعة هذه المعرفة المتعلقة بالماضي، ولطبيعة المصادر التاريخية وتعرضها للعوامل التي تقلل من درجة الثقة بها، مثل: التلف والتزوير والتحيز.
- صعوبة تطبيق الأسلوب العلمي في البحث في الظاهرة التاريخية محل الدراسة، نظرا لأن دراستها بواسطة المنهج التاريخي تتطلب أسلوبا مختلفا وتفسيرا مختلفا.
- صعوبة تكوين الفرضيات والتحقق من صحتها، وذلك لأن البيانات التاريخية معقدة، إذ يصعب تحديد علاقة السبب بالنتيجة على غرار ما يحدث في العلوم الطبيعية.
- صعوبة إخضاع البيانات التاريخية للتجريب، الأمر الذي يجعل الباحث يكتفي بإجراء النقد بنوعية الداخلي والخارجي.

- صعوبة التعميم والتنبؤ، وذلك لارتباط الظواهر التاريخية بظروف زمانية ومكانية محددة يصعب تكرارها مرة أخرى من جهة، كما يصعب على المؤرخين توقع المستقبل.
- تتعرض بعض الأحداث التاريخية للتلف والتزوير، وبالتالي فإنه من الصعب القول إن التاريخ سيعطينا معرفة كاملة حول مختلف جوانب الحياة وظواهرها في الماضي.
- عجز الباحثين بحسب المنهج التاريخي عن الإلمام الكافي بالمادة التاريخية ومن مصادرها الأولية أو الثانوية، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات لا يمكن تجاهلها عند التحقق من الفرضيات أو الأسباب باستخدام التجريب.

المطلب الثاني: المنهج الجدلي:" الديالكتيكي"

هو المنهج الوحيد الذي يوافق النظرة العلمية إلى العالم، فالجدلية تنظر إلى الأشياء والمعاني في ترابطها بعضها بالبعض وما يقيم بينها من علاقة متبادلة، وتأثير كل منها في الآخر وما ينتج عن ذلك من تغيير، كما تنظر إليها عند ولادتها ونموها وانحطاطها، وهنا لا بد من أن نؤكد بأن هذا لا يعني أن الجدلية لا تقبل أي سكون أو فصل بين مختلف جوانب الواقع، بل هي ترى في السكون جانبا نسبيا من الواقع بينما الحركة مطلقة.

لدراسة المنهج الحركي سنتطرق إلى مفهومه ، وتطبيقه في مجال العلوم القانونية.

الفرع الأول: مفهوم المنهج الجدلي

للإلمام بمفهوم المنهج الجدلي وجب التطرق إلى تعريفه وخصائصه، ثم تطوره وقوانينه.

أولا: تعريف المنهج الجدلي وخصائصه

1- تعريف المنهج الجدلي:

يتم تعريف المنهج الجدلي لغة واصطلاحا كالتالي:

أ-تعريف الجدل لغة:

جدل وجدال بمعنى اشتدت خصومته، خاصمه، ناقشه.

– كما يعني فن الحوار والمناقشة لقوله تعالى: (وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) فهي فن المناظرة والمعارضة، والجدلية هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية "dialgien" "**ديالكتيك**"، والتي تعبر عن طرح الأفكار المتناقضة، ومنها الكلمة الفرنسية "le dialogue " أي الحوار.

ويقال: لا تجادل قارونا (المعاند)، بل جادل هارونا (المعلم والمتعلم).

قال علي بن أبي طالب: "ما جادلت عالما إلا غلبته وما جادلت جاهلا إلا غلبني"

ويقال: جادل الرأي والرؤى فإنها ولودة.

وكان الإنسان أكثر شيء جدلا.

ب-التعريف الاصطلاحي:

كان الجدل يعني فن إدارة الحوار والمناقشة من خلال المتناقضات الموجودة في حديث الخصم، والجدل أيضا طريقة الأسئلة والأجوبة، واستدلال الحقائق من الأسئلة والأجوبة. أما في الوقت الحالي فإن الجدلية تعني علم فلسفي حول القوانين الأكثر عمومية تعتبر أساس التفكير والدراسة العلمية للظواهر الطبيعية والفكرية.

الجدل هو منهج المعرفة العلمية:" فهو يدرس الأشياء والظواهر في تناقضها وتفاعلها المتبادل"

"فهو عبارة عن طريقة في البحث العلمي التي تدرس العلاقات المتبادلة في التأثير ما بين ما بين الظواهر المختلفة".

– هو استدلال يعتمد المتناقضات وتفاوت الأفكار ليصل من بعد إلى عملية تركيبية، إن الجدل القائم حول قضية واستخدامه أيضا كنمط في دراسة التناقضات التي تنشأ عن تطبيق مبادئ المعرفة الواقعية خارج نطاق الخبرة.

من خلال ما سبق يظهر أن المنهج الجدلي يبحث عن التغيرات التي تحدث للظاهرة، ليس باختيار فرض نظري معين، بل يدرس بالتركيز على لبها تفكيك الظاهرة، مكوناتها، تناقضاتها، وإمكانية وجود صراع في مكوناتها.

أي الحوار والفن في اختيار الدلائل والبراهين التي تؤدي إلى الحقيقة التي لا يمكن الكشف عنها إلا عن طريق الكشف عن التناقضات وتقييدها...

2- خصائص المنهج الجدلي:

إن المنهج الجدلي يقوم على أساس أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العالم هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل مستمر، وهي دائما في حالات

تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي ومحرك ودافع وباحث على الحركة والتغيير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل ومن حالة إلى حالة ومن صورة إلى صورة جديدة أخرى...

وهكذا ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء الداخلية توجد الظواهر والحقائق.

وهذا ما يميز هذا المنهج عن المنهج لتجريبي الذي يدرس الظاهرة من الخارج فهو يدرس التطورات والتغيرات والتناقضات في جوهر الأشياء.

إن الديالكتيك هو منهج علمي موضوعي، عام وشامل في كشف وتحليل وتفسير حقائق الأشياء والظواهر وخاصة تلك التي تقوم في المجتمع، ذلك أن المنهج الديالكتيكي يبدوا أكثر علمية وموضوعية في العلوم الاجتماعية منه في العلوم الطبيعية، باعتبار أن المجتمع المعاصر وخاصة المجتمع الرأسمالي قد وفر محيطا غنيا للبحث والدراسة سواء تحت مفهوم ليبرالي أم تحت مفهوم اشتراكي، وما بين كل من المفهومين استطاع أن يتطور مفهوم الجدلية في وجهين متوازيين جاء أحدهما كرد فعل للآخر بل من طبيعة وأسلوب النقد الموجه من الواحد للآخر.

إن المنهج الجدلي عام وشامل لأنه يستعمل في كل العلوم سواء كانت طبيعية وإنسانية، وموضوعي لأنه يقوم على ضوابط وقواعد للوصول إلى قوانين تفرض نفسها على العقل، وعلمي لأن هدفه الحصول على قوانين.

ثانيا: تطور المنهج الجدلي "تكوينه":

يعد المنهج الجدلي منهجا قديم النشأة كفكرة، ولكن صياغة قواعده وضوابطه لم يظهر إلا حديثا، فالمنهج الجدلي قديم في فلسفته وأسسه وفرضياته، حديثا في اتصال وإتمام صياغته وبنائه كمنهج علمي للبحث والدراسة والتحليل والتفسير والتركيب والتأليف بطريقة علمية.

1- إقليدس والديالكتيك (530-470 ق.م):

ظهر المنهج الجدلي على يد الفيلسوف اليوناني هيروقليطس و(إقليدس) عندما أعلن أن كل شيء يتحرك، يجري، ويقول عندما أدخل للنهر مرة ثانية وأضع قدمي في نفس الموضع الأول سألمس ماءا جديدا مختلفا ومغايرا للماء الأول.

2- الديالكتيك ومنطق أرسطو:

الشيء موضوع البحث يختلف عن كل شيء في العالم وكل شيء في العالم له خصائص تميزه تماما (قانون التماثل) la loi d'identité. إن "أ" موضوع البحث لا يكون إلا "أ" ولا يمكن أن يختلط شيء آخر "ب " مثلا (قانون التناقض).

أما القانون الثالث فيقرر أنه لا يوجد بين "أ" و "ب " مراحل وسطى أو مرحلة وسطى (قانون استبعاد المراحل الوسطى).

فالتناقض كان مستجدا، وكانت موضوعات العالم تدرس كل منها على حدى كما لو كانت متصلة بطريقة جامدة، ولكن أمام تطور المعرفة الذي أوضح أن الأشكال شديدة التعقيد تنتج عن أشكال أبسط أو ليست إلا نهاية تطور طويل خاصة إثر ظهور نظرية "دارون" حيث ظهرت الحاجة إلى منطق جديد لأن مبادئ أرسطو الجامدة كانت عاجزة عن التعبير عن هذه الظواهر.

هذا المنهج الجديد تبلور على يد هيغل ثم ماركس وإنجلز ثم الماركسيين من بعدهم.

3- ظهور الجدلية المثالية والجدلية المادية التاريخية:

- **الجدلية المثالية:**

صاغ هذه النظرية هيغل في كتابه "ظاهريات الروح" وأعلن فيه تفوق الروح على العالم المادي.

فالكون المادي ما هو إلا ثمرة لفكرة أو تجلي لفكرة أزلية لذلك فهي جدلية روحية. يبدأ هيغل من الفكر وتأثيره في تطور البشر "فلسفة التاريخ"، فالحياة وتطورها ليست سوى نتائج لحركة الفكرة الشاملة، فالواقع يعتمد عليها لأنها خالقة وصانعة. فنبدأ من الفكر النسبي لنسير منه إلى الطبيعة وهذا ما يثبته التاريخ في تطور الحضارات منذ الحضارة الصينية، الهندية... تطور الفكر أدى إلى تطور الواقع، وهكذا فإن العالم يتطور عن طريق الفكرة ونقيضها والتركيب منها.

وحيث أن التطور غير محدود، فإن معيار المعرفة والفهم غير محدود أيضا، وبالتالي تطور البشر والطبيعة والنشاط الإنساني غير المحدود، وهو يتطور من الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا.

نقد: تلقى نقدا لاذعا من "**فيورباخ**" حيث نادى بضرورة اتصافها بالمادية، حيث أن الطبيعة تؤثر في الفكر أيضا، ويرى العالم ماديا أي لا وجود لشيء خارج الوجود الفيزيائي، ولا يوجد شيء أي شيء خارج المادة، وأن الطبيعة والمجتمع والأفكار في تطور مستمر، وأن أسباب هذا التطور ناتجة عن حركيتها الذاتية، وليس بفعل أي قوة خارجة عن قوة الطبيعة، أما النقد الآخر الذي وجه لهيغل أنه دائما يرى التطور يكون من

الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا، لكنه لم يشر إلى أن التطور قد يكون للأسفل مثل التفكير السلبي... التطور التاريخي لبعض الدول أدى إلى السقوط في الحروب...في التخلف...

- **الجدلية المادية التاريخية:**

إذا كان فيورباخ هو الذي انتقد فكر هيغل المثالي إلا أن كارل ماركس هو من أسس للجدلية المادية التاريخية.

- فالوجود المادي الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي ويرسم إطاره "الواقع" (الطبيعة التي تغير الواقع) وتلعب علاقات الإنتاج دورا حاسما في حركة المجتمع وتطوره، فالحياة الاقتصادية تحقق الصيرورة بأوقاته الثلاث (قضية–نقيض–المركب منها).

فحسب كارل ماركس "أن حركة الفكر ماهي سوى انعكاس للحركة الواقعية منقولة إلى دماغ الانسان في شكل أفكار، فالجدل عند هيغل يسير على رأسه ويكفي إعادته على قدميه لترى له شكلا مقبولا.

ويمكن الإشارة إلى أن كارل ماركس وهيغل يتفقان في:

رفض منهج السكون والهوية المجردة، النظرة محدودة الصيغة، النظرة وحيدة الجانب.

ويختلفان في وجهة النظر وليس المنهج، فهيغل يرى أن الفكر هو الشرط الأساسي وهو المبدأ الأول للكون، فنبدأ من الفكر لنسير منه إلى الطبيعة، في حين يرى ماركس أن الطبيعة هي الأساس وهي الشرط المنطقي لوجود الفكر والحياة الروحية بأسرها.

الفرع الثاني: قوانين الديالكتيك وتطبيقاته

أولا:قوانين الديالكتيك

يحتوي المنهج الديالكتيكي على العديد من القوانين والقواعد والمفاهيم العلمية المترابطة والمتكاملة في بناء هيكل الديالكتيك كمنهج بحث علمي، ومن أهم قوانين المنهج: قانون التغير والتحول، والتغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية في طبيعة الشيء أو الحقيقة أو الظاهرة، وقانون وحدة وصراع المتناقضات والأضداد، وقانون نفي النفي، وهذه القوانين الثلاثة تعد أبرز وأهم قوانين الديالكتيك.

ويجب أن يكون مفهوما أن هذه القوانين متصلة ببعضها البعض اتصالا وثيقا إذ ماهي إلا أوجه لفكرة واحدة، وهي لا تفصل على هذا النحو إلا للإيضاح أثناء تدريسها، لكنها في الواقع تعمل بشكل متشابك.

1- قانون إمكان تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية:

يميز هذا القانون بين نوعين من التغيرات الكمية والتغيرات الكيفية، فالتغير يكون كميا إذا أضفنا حفنة من الرمال إلى حفنة من الرمال، إذ سيظل الرمل رملا ولكن كميته ستزداد.

أما التغيرات الكيفية فتنشأ على إثر تغيرات كمية بحيث يتحول الشيء عندما يصل إلى مرحلة حاسمة فجأة إلى شيء مختلف في كيفيته عن الشيء الذي طرأت عليه التغيرات الكيفية. ومثال ذلك تغير درجة الحرارة كميا الذي يطرأ على الماء، فإذا استمر انخفاض درجة الحرارة (وهو تغير كمي يطرأ على الماء فإنه عندما يصل إلى درجة حاسمة يتحول الماء إلى ثلج تغيرا كيفيا مفاجئا، والأمثلة على ذلك كثيرة، مثلا حياة الانسان تبدأ من خلايا وهكذا... فالشيء الهام بالنسبة للتحول الكيفي هو عدم إمكان تفسيره وإرجاعه إلى التغيرات الكمية وحدها إذ أن هناك شيئا (ربما كان غامضا) يتدخل لإحداث هذا التحول الكيفي، حيث لا تكفي دراسة التغيرات الكمية وحدها لتفسيره.

2- قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات:

يحاول قانون وحدة المتناقضات تفسير التغيرات الكيفية لفكرة هيجل عن الصراع والبناء، فكل شيء يمكن أن تخضعه للملاحظة هو وحدة لعناصر متضادة متناقضة، عمليات إيجابية وسلبية، بعض هذه العناصر يدفعه لكي يتحول إلى شيء آخر جديد، فعلى سبيل المثال. كانت البداية هي الملكية الجماعية، ولكنها تحولت إلى نقيضها في فترة من فترات التطور الحضاري (الملكية الفردية)، ثم تلتها مرحلة الملكية الجماعية مرة أخرى عندما تبين أن الملكية الفردية تعوق الإنتاج، ولكن هذا الرجوع هو: "نقيض النقيض"، لكنه يختلف عن الصورة الأولى في أنها أرقى وأعلى مستوى منه، كل شيء يمكن أن تفحصه للملاحظة هو وحدة لعناصر تدفعه لكي يتحول إلى شيء آخر جديد، وعن هذا الصراع تنشأ حركة (أي داخل الشيء) تكون في بدايتها ثم تتطور وتتغير. فعملية التطور التي أدت إلى ظهور الحياة على الأرض ما هي إلا نتيجة لوحدة المتناقضات ككل، ففي عصر معين لم يكن النظام الشمسي سوى كتلة من الغاز المشتعل وتحت تأثير عملية متناقضة، التبريد والتكثيف نشأت الظروف الملائمة لظهور الحياة، وكذلك الحال بالنسبة للقوانين الاجتماعية، فهذه القوانين في رأي الماركسيين ما هي إلا نتاج الصراع بين القوى المنتجة وشروط الإنتاج.

مثال: المجتمع الدولي تتخلله علاقات تنافر بين الدول وعلاقات تعاون.

- الإنسان خلق بطبيعة الخير والشر روح ومادة.
- كل نواة مشحونة بشحنة موجبة وسالبة.

3- قانون نفي النفي "قانون نقيض النقيض":

حين يصل التناقض داخل الشيء أو النظام إلى درجة لا يمكن معها استمراره بنفي الطبيعة يترتب على ذلك حدوث توفيق أو تآلف بين العناصر المتضادة المتناقضة يؤدي إلى نظام جديد تقدمي ينفي النظاف المتناقض ويقوم على انقاضه في صورة تركيب جديد يتخلص من شوائب وعيوب النظام السابق والتي أدت إلى تناقضه، ويترتب على صراع متناقضات وجود نظم جديدة تتخلص من هذا الصراع والتناقض ويتطور المجتمع من مرجلة مختلفة إلى مرحلة أكثر تقدما ونهضة.

فيقوم هذا القانون ببيان وتفسير نتائج مراحل ديالكتيك تطور الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار، من أفكار وحقائق (thèse) إلى حالة وجود أفكار وحقائق متعارضة متقابلة ومتناقضة داخل الشيء الواحد أو العملية الواحدة (antithèse) ثم ما ينتج عن ذلك من الظواهر والحقائق والأفكار السابقة (synthèse).

سبق الذكر أن من أهم الانتقادات الموجهة للجدليين أنهم يرون أن التطور هو عملية صاعدة ارتقاء من الأسفل إلى الأعلى، من البسيط إلى المعقد، رغم أن الواقع يثبت أن طبيعة الشيء أو النظام قد يتغير إلى الأسوأ مثل المجتمع، حيث يضم عدة فئات وعدة أجناس متناقضة قد تطرأ عليها تغيرات معينة كالثورات، فيتغير النظام، ولكن ليس بالضرورة للأحسن كما حدث في الربيع العربي للدول التي وقع فيها: ليبيا وسوريا نموذجا للتغير الأسوء.

مع الإشارة إلى أن الصورة الجديدة تدخل في صراع جديد مع نقيض جديد.

لقد طبقت النظرية الماركسية المنهج الجديد للتدليل على النقائض الموجودة في النظام الرأسمالي والذي من شأنه القضاء عليه وإقامة النظام الاشتراكي والشيوعي بدلا منه.

ثانيا: تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية

يعد المنهج الجدلي من أكثر مناهج البحث العلمي صلاحية وقدرة على اكتشاف وتفسير الحقائق والنظريات والقوانين العلمية بالظواهر الاجتماعية نظرا للمقومات والخصائص التي يتميز بها هذا المنهج والتي تجعله يتلاءم مع خصائص وطبيعة الظواهر والحقائق والأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية المعقدة والمتشابكة والمترابطة والمتحركة والمتطور إلى الأمام باستمرار، حيث أنه المنهج العلمي الوحيد القادر على الكشف عن العلاقات والروابط الدقيقة القائمة داخل هذه الظواهر الاجتماعية والقانونية والسياسية وتفسيرها.

وفي مجال العلوم القانونية قام ويقوم المنهج الجدلي بقسط كبير في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتنبؤ بالظواهر والحقائق والأمور القانونية والإدارية.

فهكذا يلقى المنهج الجدلي دورا حيويا في اكتشاف القوانين والنظريات العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدولة وأصل وغاية القانون في المجتمع، فبالرجوع إلى كتب فلسفة القانون ومؤلفات المدخل لنظرية القانون والقانون الدستوري ونظرية الدولة والعلوم والسياسة والنظم المقارنة وعلم التنظيم الإداري، يظهر بجلاء دور المنهج الجدلي في تأصيل نظريات تفسير أصل الدولة وأصل القانون، كما أن دور المنهج الجدلي في تأصيل وتفسير ظاهرة السلطة وتحليل وظائفها وعلاقتها بالقانون والحرية دور واضح ومعروف، ويقوم المنهج الجدلي أيضا بدور كبير في تأصيل وتفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية تأصيلا وتفسيرا علميا موضوعيا سليما وصحيحا وواضحا. ويقوم المنهج الجدلي كذلك بدور فعال وقوي في تأصيل وتفسير ظاهرة التغيير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني للدولة والمجتمع تفسيرا وتأصيلا علميا وواضحا.

من أشهر تطبيقات المنهج الجدلي في ميدان العلوم القانونية:

– نظرية الدولة القديمة عند هيغل التي كانت نتيجة جدلية لتصارع القوى الاجتماعية والفكرية الحية لدى الأفراد والجماعات الصغيرة في تطور مستمر إلى أن وصل الحد النهائي وهو الدولة القومية.

– استنباط مبدأ المركزية الديمقراطية نتيجة الصراع وتضاد وتفاعل كل من النظام المركزي والسلطة الرئاسية ونظام اللامركزية والديمقراطية الإدارية.

– دراسة أصل القانون حيث ظهرت المدارس الشكلية، والمدارس الموضوعية والمدارس المختلطة...

– يقوم المنهج الجدلي بدور فعال في تأصيل وتفسير التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع تغييرا وتأصيلا.

– استخدم كارل ماكس المنهج الجدلي في الكشف وتفسير ظاهرة الثورة علميا وظهور دولة البروليتاريا، والتفسير المادي والاقتصادي للتاريخ، وفي الكشف عن ظاهرة القانون في المجتمع من حيث أصله وأهدافه ووظائفه في المجتمع والدولة.

– اعتبر البعض أن الدولة الحديثة هي نتيجة صراع قوتين على حكم المجتمع الأوربي في القرون الوسطى وهما: الكنيسة والحاكم.

– ذهب بعض المفكرين إلى التكهن بوضع مستقبلي للدولة نتيجة صراع بين الشركات متعددة الجنسيات والقوى الاقتصادية التي أفرزتها العولمة قد يفرز نظاما جديدا، ربما يكون في شكل تكتلات سياسية واقتصادية كالاتحاد الأوربي...إلخ

من خلال ما سبق نخلص إلى أن العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة تعتبر الميدان الأصيل لإعمال وتطبيق المنهج الجدلي في الكشف عن الحقائق والنظريات والقوانين المتعلقة بمعالجة الظواهر والأمور الاجتماعية والقانونية والإدارية، إذ يتضح من خلال ما تقدم أن المنهج الجدلي قد ساهم بفضل قوانينه في تطوير الدراسات العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، فهو المنهج الوحيد القادر على كشف وتفسير العلاقات بين مختلف الظواهر الاجتماعية، هذا فضلا عن القيمة الفكرية لهذا المنهج والمنبثقة من الفلسفة القائمة على الاختلاف والتضاد والتصارع بين الأفكار والحقائق والأشياء والمؤدي في الأخير إلى ظهور الحقيقة.

المطلب الثالث: المنهج الاستدلالي

تتم دراسة هذا المنهج من خلال التطرق إلى مفهومه، وتطبيقه في مجال العلوم القانونية والإدارية.

الفرع الأول: مفهوم المنهج الاستدلالي

يتحدد مفهوم المنهج الاستدلالي من خلال: تعريفه، مبادئه، أدواته وتقييمه وفق ما يلي:

أولا: تعريف الاستدلال ومبادئه

1- تعريف الاستدلال:

يقصد بالاستدلال "بأنه البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير على قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ودون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب"

ويعرف الاستدلال كذلك بأنه: "عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها ويسير وفقها إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة.

والاستدلال قد يكون عملية عقلية منطقية أولية، وهو كل برهان دقيق مثل الحساب والقياس، كما قد يكون عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة، وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضة وهو التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها بالضرورة دون استعمال التجربة، عكس المنهج التجريبي أو الاستقرائي القائم على التجربة.

وعلى العموم فالاستدلال عملية منطقية يتم فيها الانتقال من قضايا منظورا إليها في ذاتها إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة ووفقا لقواعد منطقية خاصة، وبعبارة أدق يقوم الاستدلال على موضوعات وقضايا لا تحتاج إلى برهنة، ولهذا فالاستدلال نظام يقوم على مبادئ ونظريات، ويبدأ من قضايا ويسير منها إلى

أخرى تنتج عنها بالضرورة، وقد تكون القضايا الأولى مستنتجة من قضايا سابقة عليها في داخل العلم الواحد الذي تنسب إليه تلك القضية، فالنظرية الاستدلالية تقوم على أساس الابتداء من عدد ضئيل من الموضوعات غير القابلة للتحديد، والقضايا غير القابلة للبرهنة من أجل تركيب موضوعات جديدة موجودة منطقيا بواسطة العمليات المنطقية وحدها، وذلك من أجل استنتاج قضايا جديدة صادقة بالضرورة وفقا لقواعد الحساب المنطقي وحدها، على فرض أن الموضوعات الأولية أو القضايا الأولية ليست متناقضة.

والحقيقة أن منهج الاستدلال يستخدم في مجال الرياضيات لكن تطبيقه انتقل إلى بقية العلوم، ففي مجال العلوم القانونية يعتمد القاضي على الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للمسألة المعروضة عليه، فهو يطبق الاستدلال بناء على ما لديه من قضايا.

2- مبادئ المنهج الاستدلالي:

صنف مفكروا المنطق التقليديون مبادئ الاستدلال إلى ثلاثة أنواع: البديهيات، المصادرات، التعريفات.

أ- البديهيات:

يمكن تعريف البديهية بأنها أي افتراض يكون مقدمة لاستنتاج تصريحات أخرى منطقيا. وتعرف البديهية كذلك بأنها "قضية بينة بذاتها، وليس من الممكن أن يبرهن عليها، وتعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها"

والبديهية هي القضية البينة التي لا تحتاج إلى البرهنة عليها وتتميز بكونها بينة وعامة وأولية.

من خلال هذا يمكن القول أن البديهية تأخذ بشكل أساسي على أنها صحيحة ولا تحتاج إلى أي إثبات، ومن ثم جاءت تسمية "بديهية".

تتميز البديهية بثلاثة خصائص:

أنها بينة نفسية: بحيث تتبين للعقل تلقائيا دون الحاج إلى برهان.

أنها أولية منطقية: بحيث أنها قضية أولية غير مستنتجة من قضية أخرى.

أنها قاعدة صورية عامة: أو قضية مشتركة، لأنها تقبل من كافة العقول ولا تعني فردا واحدا من العلوم، بل تشترك فيها كل العلوم، فكما نجد البديهيات في الرياضيات وهي تستعمل بكثرة في هذا العلم، نجربها أيضا في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ومن أمثلة البديهيات:

- إذا أضيفت أشياء متساوية إلى أشياء متساوية كانت النتائج متساوية.
- الكل أكبر من أي جزء من أجزائه.
- إذا طرحت أشياء متساوية كانت النتائج (البواقي) متساوية.
- الأشياء المتطابقة متساوية.

ب- المصادرات (المسلمات):

المصادرة هي:" فكرة يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما مع عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكننا نتقبلها نظريا لفائدتها ولأنها لا تؤدي إلى تناقض".

فالمصادرات أو المسلمات هي القضايا التركيبية وهي أقل يقينية في البديهيات، فهي ليست بينة نفسية وإنما يصادر على صحتها لأن كل استدلال ينطلق منها يصل إلى نتائج صحيحة غير متناقضة، والانطلاق من عكسها يؤدي إلى تناقض في الاستدلال. وتوجد المصادرات في العلوم الرياضية والعلوم الطبيعية وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية كالمصادرة الأخلاقية القائلة بأن كل إنسان يطلب السعادة. وأن الإنسان يفعل أو لا يفعل دائما ما ينفعه.

ج- التعريفات:

التعريف هو عبارة تصف معنى مصطلح معين، وهذا هو المفهوم العام للتعريف، أما المفهوم الدقيق له فهو تعبير عن ماهية الشيء ويمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه.

والتعريف définition كما ذكرنا توضيح معنى الشيء أو معنى اللفظ، ويلزم لمعرفة المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التعبير عن مشكلة البحث وفهمها ضرورة الوقوف على التعريفات ومعانيها، بمعنى أن يكون التعريف يوضح لنا ما الذي يعنيه لنا المصطلح، ويفهم من ذلك أن التعريف يعتبر بمثابة عبارة تشير إلى كل الطبيعة الجوهرية للشيء المعرف، أو بعبارة أخرى فإن التعريف هو القول الشارح للمفهوم. والتعريفات هي تصورات خالصة تحاول بواسطتها الأبحاث التعبير عن مكنون الأشياء والظواهر التي يبحث فيها.

وإن الجمع والمنع هي الصفتان اللتان تمنحان للشيء المعرف هويته الحقيقية، ومن خصائص التعريف إذن أنه يكون جامعا مانعا ومباشرا أو غير مباشر ويستعمل التجريد والتعميم.

والتعريف قد يكون رياضيا وهو التعريف الثابت غير المتغير، وقد يكون دينيا بحيث يتطور بتطور الشيء ذاته وهذا ما يحصل أحيانا في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية نظرا لخصوصية هذه الدراسات وحركيتها وديناميكيتها.

وعلى العموم فإن هذه المبادئ الثلاثة هي على قدر كبير من التداخل والتكامل في تحقيق العملية الاستدلالية من أجل استخراج النتائج، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى تسمية الواحد باسم الآخر، وقد أصبح التعارض بين هذه الأنواع الثلاثة ضئيلا جدا.

ثانيا: أدوات المنهج الاستدلالي

يعتمد المنهج الاستدلالي كمنهاج علمي على مجموعة من الأدوات أهمها: القياس والتجريب العقلي والتركيب.

1- القياس: هو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها أو من مسلمات إلى نتائج افتراضية غير مضمونة صحتها. ويطلق عليه تحصيل الحاصل، وهو عملية أو قضية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها أو عدة مسلمات إلى نتائج، فالقياس هو تحصيل حاصل.

2- التجريب العقلي:

وهو يختلف عن المنهج التجريبي، والتجريب العقلي هو في معناه قيام الانسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج.

وقد يكون التجريب العقلي تجريبا عقليا خياليا كما هو في حالات مجموع العباقرة والفنانين والشعراء، وهذا النوع من التجريب العقلي ليس له قيمة علمية ولكن له قيم فنية جمالية خلاقة.

وقد يكون التجريب العقلي تجريبا عقليا علميا لأنه يقوم على وقائع يجرب عليها الانسان الأوضاع والفروض العقلية الداخلية العديدة لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض داخل الذهن الإنساني.

3- التركيب:

التركيب هو عملية عكسية تبدأ من القضية الصحيحة معلومة الصحة إلى استخراج النتائج.

الفرع الثاني: تقييم المنهج الاستدلالي وكيفية تطبيقه في مجال العلوم القانونية

أولا: تقييم المنهج الاستدلالي

بالرغم من الدور العلمي الذي أداه ويؤديه المنهج الاستدلالي في تنظيم وضبط العملية العقلية والمنطقية وتوجيهها بواسطة مبادئ وقوانين علمية للوصول للحقيقة وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها في مجال العلوم الطبيعية والرياضية أصلا وبالرغم من الذي أداه ويؤديه هذا المنهج في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة، إلا أنه يؤخذ على هذا المنهج:

- قصور وعجز المنهج الاستدلالي باعتباره منهجا ثابتا ومطلقا في دراسة الظواهر القانونية باعتبارها ظواهر حية ومتحركة ومتطورة وشديدة التعقيد، فمع نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر لم يعد ينظر إلى الظواهر والأشياء نظرة جامدة ومطلقة مثل نظرة المنهج الاستدلالي، بل ظهر إلى جانبه ذكر مناهج علمية تتميز بالواقعية والموضوعية والعلمية في المعالجة للظواهر عن طريق المنهج العلمي التجريبي، والجدلي والتاريخي.
- إن مبادئ المنهج الاستدلالي من :(بديهيات، مصادرات وتعريفات) هي في الأصل مبدأ واحد، وهو مبدأ المصادرات، فهي قضايا يصادر على صحتها، وتتحقق سلامة وصحة نتائجها كلما تعقدت وزادت نتائجها دون وجود تناقض، وهي قضايا غير قابلة للبرهنة.

ورغم هذه الانتقادات، فإن هذا المنهج يبقى صالحا في مجال تفسير وتطبيق المبادئ والنظريات والأحكام العامة والمجردة، حيث استعمل هذا المنهج في دراسة وتحليل الظواهر دراسة سببية جامدة من أجل استنتاج واستخلاص قوانين وقواعد السببية لمختلف المجالات المذكورة، وفي البحث عن القواعد والمبادئ العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدولة، والقانون والسلطة وظاهرة الجريمة وفلسفة العقد.

ثانيا: كيفية تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية

يعتبر المنهج الاستدلالي من أهم المناهج المستعملة في مجال البحث القانوني، ويعتبر الاستدلال بصفة خاصة أحد ركائز الدراسات القانونية نظرا لاستخدامه من طرف القضاة والمحامين والباحثين في مجال العلوم القانونية.

وفي المسائل القانونية التي تطرح على القاضي يستخدم هذا الأخير أداة القياس لتكييف النزاع المعروض عليه، حيث يكيف القاضي المسألة ما إذا كانت مسألة واقع أم مسألة قانون، والفرق واضح بينهما، ففي الحالة الأولى (مسألة واقع) لا رقابة للمحكمة العليا عليها، في حين أن الحالة الثانية تخضع لرقابة المحكمة العليا حيث أن دورها هو مراقبة تطبيق القانون.

إذن من خلال ذلك يعتمد القاضي على الاستدلال في الوصول إلى الحكم وحل النزاع بحيث يتم الربط بين الوقائع المادية والمبدأ القانوني، ويؤدي ذلك إلى الوصول إلى النتيجة المتمثلة في الحكم.

من خلال كل ذلك، فإن الاستدلال ارتكزت عليه الدراسات القانونية في مجال فلسفة القانون وعلم الاجتماع القانوني، والبحث عن أصل الدولة والسلطة والأمة والديمقراطية...إلخ.

بالإضافة إلى ذلك فإن المنهج الاستدلالي له أهمية كبيرة في العمل القانوني من خلال تدقيق كلام الشهود والوثائق لمعرفة صحتها، وفي إعداد الأبحاث والمذكرات القانونية بحيث تلتزم بالقواعد المنطقية وعملية تكييف المسائل القانونية، وبالتالي فقد أسهم هذا المنهج في بناء العلوم القانونية، ومازال يطبق بشكل كبير فيها سواء على المستوى القضائي أو على المستوى التشريعي.

المطلب الرابع: المنهج التجريبي

تعتبر البحوث التجريبية من أهم وأدق أنواع البحوث العلمية بالنظر لما يتسم به النشاط العلمي الدقيق حيث يقصد أسلوب التجربة، والتجارب العلمية يعتمد على نطاق واسع في دراسة الظواهر الفيزيائية والكيميائية حيث يستطيع الباحث أن يتحكم بقدرة كبيرة وبدقة في المتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضوع الدراسة.

غير أن تطبيق المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية يجب التعامل معه بحذر، نظرا لخصوصية الظاهرة وصعوبة التحكم في العوامل المؤثرة في الظاهرة موضوع التجربة.

لدراسة المنهج التجريبي وجب التطرق إلى مفهومه ومكانته في ميدان العلوم القانونية.

الفرع الأول: مفهوم المنهج التجريبي

يعد المنهج التجريبي من أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية الصحيحة والموضوعية واليقينية في البحث عن الحقيقة، واكتشافها وتفسيرها والتنبؤ بها.

فما المقصود بالمنهج التجريبي؟ ماهي خطواته؟ وما أسسه ومراحله؟

أولا: تعريف المنهج وخصائصه

1- تعريف المنهج التجريبي:

يقوم المنهج التجريبي على قاعدة: أن الأمور المماثلة تحدث في الظواهر المماثلة، فهو محاولة من الباحث للتحكم في جميع المتغيرات والعوامل الأساسية المكونة أو المؤثرة في تكوين الظاهرة باستثناء متغير واحد يقوم الباحث بتطويره وترويضه أو تغييره بهدف قياس وتحديد تأثيره في العملية، وهذا يعني أن التجريب ممكن فقط حين يكون بالإمكان ضبط المتغيرات.

يمكن تعريف المنهج التجريبي بأنه: "يتضمن كافة الإجراءات والتدابير المحكمة التي يتدخل فيها الباحث الاجتماعي أو التسويقي عن قصد مسبق في كافة الظروف المحيطة بظاهرة محددة"، ويهدف هذا المنهج

التجريبي إلى قياس أثر أحد المتغيرات المستقلة أو أكثر على متغير تابع محدد وذلك من خلال التحكم أو السيطرة على كافة العوامل المحيطة بالظاهرة موضوع التجربة. وبناء عليه يعد هذا المنهج أكثر المناهج العلمية دقة لتحليل الظواهر والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

يضاف إلى ذلك أن أسلوب التجربة يقوم أساسا على أسلوب التجارب العلمية الميدانية والمخبرية التي تؤدي إلى معرفة العلاقات السببية بين العوامل المختلفة التي تحدث الظاهرة أو المشكلة موضوع الاهتمام.

إن المنهج العلمي يقوم على الملاحظة والتجربة والاستقراء والمقارنة، وهذه العناصر هي مكونات المنهج التجريبي، فالمنهج التجريبي هو أقرب المناهج إلى المنهج العلمي، ويختلف المنهج التجريبي عن المناهج الأخرى التي تقوم على الملاحظة العادية، فهي ملاحظة متحكم فيها من طرف الباحث، أي أنه يفكر في إجرائها في موضوع معين وزمان معين وفقا لأهداف معينة، ويستطيع الباحث إجراء مقارنة بين النتائج المحصل عليها حتى يتمكن بواسطة الملاحظة الاستدلالية المبنية على المشاهدة أي الملاحظة الحسية من استقراء النظريات والقوانين الاجتماعية.

فالباحث الذي يختار المنهج التجريبي في بحثه يبدأ تجربته بوضع عدة تساؤلات للوصول إلى الحلول والنتائج، مثال ذلك:

هل تؤثر برامج التوعية التلفزيونية حول تعاطي المخدرات على الأفراد الذين يتعاطونها؟ هل يؤثر مستوى التعليم على ثبات العلاقة الزوجية؟

هل منح الجوائز للطلبة المتفوقين يزكي روح المنافسة وارتفاع نسب النجاح؟

فيبدأ الباحث بجمع الأدلة بتطبيق قواعد المنهج التجريبي على العينة المحددة سلفا، بحيث لا يقف الباحث عند مرحلة الوصف والتحليل بل يقوم بإجراء التجارب وذلك بمعالجة عوامل معينة في الظاهرة المدروسة أي التحكم في المتغيرات تحت شروط مضغوطة.

إذن فالمنهج التجريبي عبارة عن إجراء بحثي يقوم فيه الباحث بخلق الموقف بما يتضمنه من شروط وظروف محددة، حيث يتحكم في بعض المتغيرات ويقوم بتحريك متغيرات أخرى، حتى يستطيع تبين تأثير هذه المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، أي أن المنهج التجريبي محاولة لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات محددة.

2- خصائص المنهج التجريبي:

من الخصائص العامة للمنهج التجريبي أنه يقوم على الدقة في اختيار شرعية الفرضية التي تم وضعها، وهي ليست مجرد ملاحظة سلبية كما يقول بعض الكتاب، وإنما هي ملاحظة إيجابية هدفها تعرف حجم التغير الذي حدث على العامل المتغير واتجاهه من جهة، بالإضافة إلى تحديد التغير الذي نشأ بين المجموعتين نتيجة تعرض المجموعة الفاحصة لتأثير العامل المستقل، كما يتعين على الباحث إبداء أو ابراز ملاحظاته العلمية الدقيقة عند مقارنة مضمون الفرضيات التي وضعها والوقائع أو النتائج التي توصل إليها بأسلوب تحليل منطقي أو واقعي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المنهج يمتاز عن غيره من مناهج البحث العلمي بأنه يسعى أصلا للكشف عن العلاقات السببية بين العوامل المؤثرة والظاهرة محل الاهتمام.

ثانيا: خطوات وأسس المنهج التجريبي

1- خطوات المنهج التجريبي

معظم الباحثين يتفقون على وجود ثماني خطوات يجب أن تتبع في إجراء أية تجربة وهي:

أ-اختيار مكان التجربة:

كثير من التجارب يفضل اجراؤها في المعمل أو في بيئة تحت تحكم وسيطرة الباحث، بينما توجد تجارب أخرى يفضل إجراؤها في بيئة طبيعية، حيث لا يكون للباحث سيطرة تذكر على الموقف التجريبي.

ب-اختيار التصميم التجريبي:

يتوقف نوع التصميم التجريبي على طبيعة الفرضيات أو التساؤلات البحثية، وأنواع المتغيرات الخاضعة للمعالجة والقياس، ومدى توافر المبحوثين الذين يمكن إجراء التجربة عليهم وكم المواد المتاحة.

ت-وضع تعريفات إجرائية للمتغيرات:

في المنهج التجريبي يتم تعريف المتغيرات المستقلة إجرائيا في ضوء المعالجة التجريبية التي تجرى على هذه المتغيرات، أما المتغيرات التابعة فتعرف إجرائيا من خلال بناء المقاييس أو تحديد الفئات التي يلاحظ في ضوئها سلوك المبحوثين.

ث-تحديد كيفية معالجة المتغير المستقل:

لمعالجة المتغير المستقل توضع مجموعة من التعليمات وتصميم مجموعة من الأحداث والمثيرات لتقدم المبحوثين.

ج-اختيار المبحوثين وتوزيعهم على المجموعات التجريبية والضابطة:

لتحقيق الصدق الخارجي يجب اختيار المبحوثين المشاركين في التجربة اختيارا عشوائيا من مجتمع الدراسة.

ح-إجراء دراسة استطلاعية:

إن إجراء دراسة استطلاعية على عينة صغيرة من المبحوثين ستكشف المشكلات التي يمكن أن تواجه الباحثين أثناء التطبيق الفعلي، وتتيح لهم إمكانية التأكد من كفاءة المعالجة التجريبية وأنها تحدث التأثير المطلوب.

خ-التطبيق الفعلي للتجربة:

يجري الباحث تجربته على وفق التصميمات التجريبية الآتية:

القياس بعد التجربة فقط للمجموعتين التجريبية والضابطة.

قياس مجموعة واحدة قبل التجربة وبعدها.

القياس قبل التجربة للمجموعة الضابطة وبعد التجربة للمجموعة التجريبية.

القياس قبل التجربة وبعدها لكل من المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية.

مجموعة تجريبية ومجموعتان ضابطتان.

مجموعة تجريبية وثلاث مجموعات ضابطة.

تجارب المقارنة أو المفاضلة بين متغيرين تجريبيين.

تجارب المفاضلة بين كثر من متغيرين تجريبيين في وقت واحد.

د-تحليل النتائج وتفسيرها:

يتم في هذه المرحلة جدولة النتائج، وهي الدرجات التي يحصل عليها المبحوثين في المتغير التابع، ثم تخضع هذه البيانات للتحليل الاحصائي.

هذا وإن للمنهج التجريبي أثر واضح في تقدم العلوم الطبيعية الذي يستطيع الباحث بواسطته أن يعرف أثر السبب (المتغير المستقل) على النتيجة (المتغير التابع) وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي أحرزها علماء السلوك من تطبيقهم للمنهج التجريبي إلا أن هناك عقبات كثيرة لا تزال تقلل من أثره في تقدم العلوم السلوكية،

ومن أهم هذه العقبات على الإطلاق تعقد الظاهرة الإنسانية وصعوبة ضبط المتغيرات ذات الأثر عليها مما يزيد بالتالي في صعوبة قياس أثر السبب على النتيجة.

2- أسس (مراحل) المنهج التجريبي:

يتألف المنهج التجريبي من ثلاثة أسس وعناصر أساسية هي:

أ-مرحلة الملاحظة العلمية:

تعد الملاحظة لواقعة معينة متكررة بنفس الأسلوب وبنفس الشكل بحيث تمثل الظاهرة أول خطوة للباحث في المنهج التجريبي، ومن مميزات هذه الواقعة أنها يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، وإذا كانت الظاهرة إيجابية فنقوم بدراسة هذه الظاهرة وملاحظتها ونقوم بإجراء التجارب حتى نعرف الأسباب التي تقف وراءها، ومن ثم ندعم هذه الأسباب التي تقف وراءها حتى تستمر الظاهرة في الاتجاه الصحيح وتزدهر وتتطور وتنمو. أما إذا كانت سلبية فإننا نقوم بدراستها ومعرفة أسباب حدوثها كي نستطيع وضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

وتختلف الملاحظة العلمية عن المشاهدة أو الانتباه العفوي العرضي الذي يحدث دون قصد أو تركيز أو دوافع محددة، ويطلق عليها أيضا الملاحظة الساذجة، فالملاحظة العلمية غير الملاحظة العادية وتتمحور شروطها فيما يلي:

-جمع المعلومات الكافية عن الظاهرة موضوع الملاحظة.

-التركيز على الجوهر دون الأمور العارضة.

-استخدام الأجهزة والوسائل العلمية باعتبار أن الملاحظة المجردة تظل قاصرة.

-ضرورة الحرص والحذر في التفسير واستبعاد العاطفة والأحكام المسبقة والحكم بكل موضوعية.

-ضرورة التسجيل الدقيق المباشر للظاهرة والاستعانة بالأسس الرياضية وبالخبرات السابقة.

ب-مرحلة الفرضيات العلمية:

يمكن تعريف الفرضيات بأنها التوقعات والتخمينات للأسباب التي تكمن خلف الظاهرة والعوامل التي أدت إلى بروزها وظهورها بهذا الشكل، ويعتبر الفرض نظرية لم تثبت صحتها بعد أو هي نظرية رهن التحقيق أو التفسير المؤقت الذي يضعه الباحث للتكهن بالقانون أو القوانين التي تحكم سير الظاهرة، ولذلك تكون المرحلة التالية بعد ملاحظة الظاهرة التي تنزع إلى التكرار هي تخمين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور

الظاهرة، وللفرضيات العلمية أهمية كبيرة للوصول إلى حقائق الأمور ومعرفة الأسباب الحقيقية لها. ومن خصائص الفرض:

-أن يكون الفرض قابلا للتحقق، ذلك أن الفرض الذي تستحيل التجربة عليه يعتبر فرضا غير علمي، وبالتالي لا بد من خضوع الفرض إلى التجربة، كما يجب أن يكون واقعيا ينطبق على الواقع بعيدا عن المستحيل.

-أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية: فيجب رفض واستبعاد الفروض غير المتفقة مع الواقع والحقيقة، أو تلك الفروض الخيالية، وأن تكون الفرضيات خالية من التناقض.

-أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختبار، فيجب وضع أكبر عدد ممكن من الفروض واختبارها الواحد بعد الآخر.

-أن تكون الفرضيات شاملة ومترابطة.

ج-مرحلة التجريب أو تحقيق الفرضيات:

تعد مرجلة التجريب أو تحقيق الفرضيات من أهم مراحل البحث، فالفرض ليس له قيمة علمية ما لم تثبت صحته موضوعا، ويؤدي الفرض إلى إجراء التجارب والقيام بملاحظات جديدة للتأكد من صدقه، والتأكد من صحته، ولا يصح الفرض علميا إلا بشرط أن يختبر بالرجوع إلى التجربة لإثبات صحته، ويجب ملاحظة أن الفرض الذي لم يثبت صحته هو نتيجة مهمة جدا.

من خصائص التجريب:

-ضرورة الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة لأن أصغر الأمور لا يمكن أن يشكل أهمية قصوى.
-ضرورة التركيز على جانب واحد أي التخصيص.
-التكرار، حيث يمكن أن يقوم بها أكثر من عالم أو باحث يختلف في الزمان والمكان.
-التجربة هي التي تؤكد صدق الافتراض، فإن تأكد صدق الافتراض أصبح قانونا.

الفرع الثاني: مكانة المنهج التجريبي في العلوم القانونية وتقديره

اتجه جمهور الباحثين في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى استخدام المنهج التجريبي، مع إسقاط بعض الفروق والخصائص التي تميز علما عن آخر ليبقى في النهاية ما هو مشترك في كل العلوم بغض النظر

عن موضوعه مثل: التحليل، التركيب والتعميم والتنسيق والتصنيف والاحتمال والاستقراء... فكيف طبق علماء الاجتماع المنهج التجريبي؟ وما هو تقديره؟

أولا: تطبيق المنهج التجريبي في العلوم القانونية

ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي، وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية.

من أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، الدراسات التي قامت بها بولندا عام 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات والدراسة التي قام بها الأستاذ "موربيرجر" حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام 1954.

يعد أكثر فروع العلوم القانونية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي حاليا القانون الجنائي والعلوم الجنائية والقانون الإداري نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعلمية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية، فهذه الفروع تتميز بأنها أكثر العلوم القانونية والاجتماعية حيوية وحركية وتغيرا والتصاقا بالواقع المحسوس والمتحرك والمتداخل والمعقد سريع التطور.

1-المنهج التجريبي ودوركايم والقانون:

استخدم "**ايميل دوركايم**" المنهج التجريبي في دراسة واكتشاف وتفسير ظاهرة العلاقة بين القانون والروابط والعلاقات الاجتماعية وعملية التأثير المتبادل والمتطارد بينهما في كتابه المعروف "تقسيم العمل الاجتماعي" المنشور عام 1993، وفي مقاله المعنون بـ " قانون التطور الجنائي" المنشور بدورية علم الاجتماع، واستخلص العديد من النتائج والمبادئ العلمية نتيجة لهذه الدراسة العلمية الموضوعية والتجريبية، ومن النتائج والمبادئ العلمية التي استنبطها دوركايم من هذه الدراسة الاجتماعية القانونية مبدأ حتمية حاجة الحياة الاجتماعية للقانون ليضبط العلاقات والأنساق الاجتماعية ضبطا قانونيا، وليحقق وسائل وعوامل الحماية القانونية والاجتماعية والنفسية عن طريق تحقيق الاستقرار والأمن والسلام الاجتماعي في المجتمع. كما استنتج دوركايم من هذه الدراسة أن الجماعة والمجتمعات البشرية تحتاج في بداية نشأتهما إلى القانون الجنائي الرادع والجزائي الصارم أكثر من حاجتها إلى القانون المدني، وأن قواعد قانون العقوبات تكون شديدة وصارمة في جزءها كلما كان المجتمع بدائيا، ثم تبدأ هذه الصرامة والشدة تخف كلما تقدم المجتمع اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا.

2-المنهج التجريبي وموتنسكيو والقانون:

استخدم **مونتسكيو** المنهج التجريبي في بحوثه ودراساته الاجتماعية السياسية والقانونية التي تضمنها كتابه: "روح القوانين" الصادر عام 1748 عندما انطلق من مقولته الشهيرة: "نحن نقول عما هو كائن لا عما يجب أن يكون". كما طبقت المدارس الوضعية والاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية والعلاج منها وكذا في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب.

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي والطب العيادي، وعلم الوراثة وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية، كما طبق "ماكس فيبر" المنهج التجريبي في دراسة وبحث العلاقة بين المجتمع الصناعي والنمط البيروقراطي والقانون، واستنتج العديد من النتائج العلمية منها أنه كلما اتجه المجتمع نحو اعتماد الصناعة كلما كان بحاجة إلى استخدام النموذج البيروقراطي واتجه إلى استخدام الأنماط والأساليب الرشيدة والعقلانية، ويؤدي ذلك إلى استخدام الأساليب والإجراءات البيروقراطية الرسمية في مجال القانون والعدالة حيث تسود ظواهر الفنيين والتكنوقراطيين المتخصصين في القانون وإجراءات العدالة والتقاضي، وتسود العقلية القانونية البيروقراطية الصارمة والمتشددة في التمسك بالإجراءات والشكليات القانونية الرسمية ونبذ واستبعاد روح وعواطف العادات والتقاليد الاجتماعية.

ثانيا: تقدير المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية

للمنهج التجريبي أثر واضح في تقدم العلوم الطبيعية التي يستطيع الباحث بواسطته أن يعرف أثر السبب (المتغير المستقل) على النتيجة (المتغير التابع)، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي أحرزها علماء السلوك من تطبيقهم للمنهج التجريبي إلا أن هناك عقبات كثيرة لا تزال تقلل من أثره في تقدم العلوم السلوكية، ومن أهم هذه العقبات على الإطلاق تعقد الظاهرة الإنسانية وصعوبة ضبط المتغيرات ذات الأثر عليها مما يزيد بالتالي في صعوبة قياس أثر السبب على النتيجة.

1- مزايا المنهج التجريبي:

-يعتبر المنهج التجريبي بصفة عامة أكثر البحوث صلابة وصرامة.
-القدرة على دعم العلاقات السببية.

-التحكم في التأثيرات المتبادلة على المتغير التابع.

2- عيوب المنهج التجريبي:

-يجري التجريب في العادة على عينة محدودة من الأفراد وبذلك يصعب تعميم نتائج التجربة إلا إذا كانت العينة ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا دقيقا.

-التجربة لا تزود الباحث بمعلومات جديدة إنما يثبت بواسطتها معلومات معينة ويتأكد من علاقات معينة.

-دقة النتائج تعتمد على الأدوات التي يستخدمها الباحث.

-كذلك تتأثر دقة النتائج بمقدار دقة ضبط الباحث للعوامل المؤثرة علما بصعوبة ضبط العوامل المؤثرة خاصة في مجال الدراسات الإنسانية.

-تتم التجارب في معظمها في ظروف صناعية بعيدة عن الظروف الطبيعية، ولا شك أن الأفراد الذين يشعرون بأنهم يخضعون للتجربة قد يميلون إلى تعديل بعض استجاباتهم لهذه التجربة.

-يواجه استخدام التجريب في دراسة الظواهر الإنسانية صعوبات أخلاقية وفنية وإدارية متعددة.

-إن شيوع واستخدام أسلوب تحليل النظم وانتشار مفهوم النظرة النظامية وجهت اهتمام الباحثين إلى أن العوامل والمتغيرات لا تؤثر على الظاهرة على انفراد بل تتفاعل هذه العوامل والمتغيرات وتترابط في علاقات شبكية بحيث يصعب عزل أثر عامل معين على انفراد.

المبحث الثاني: المناهج والأدوات البحثية الفرعية (التبعية)

تسمى المناهج والأدوات البحثية الفرعية بالتبعية أي تبعية لأصلية أي لا تستغني عنها المناهج الأصلية وهي: المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج المقارن والتي ستكون محور الدراسة بالتفصيل كما يلي:

المطلب الأول: المنهج الوصفي

يحظى المنهج الوصفي بمكانة خاصة في مجال العلوم الإنسانية، حيث أن نسبة كبيرة من الدراسات والبحوث الإنسانية المنشورة هي وصفية في طبيعتها، وأن المنهج الوصفي يلاءم العديد من المشكلات في العلوم الإنسانية أكثر من غيرها. فالدراسات التي تعنى بتقييم الاتجاهات أو تسعى للوقوف على وجهات النظر أو تهدف إلى جمع البيانات الديمغرافية عن الأفراد، أو ترمي إلى التعرف على ظروف العمل ووسائله، كلها أمور يحسن معالجتها من خلال المنهج الوصفي، وهو منهج ليس بسهل كما قد يبدو، فهو يتطلب اختيار أدوات البحث المناسبة والتأكد من صلاحيتها، وكذلك الحرص في اختيار العينة والدقة في تحليل البيانات والخروج منها بالاستنتاجات المناسبة. فما هو مفهوم المنهج الوصفي؟ وما أنواعه؟ وكيف يتم تطبيقه في مجال العلوم القانونية؟

الفرع الأول: مفهوم المنهج الوصفي

لبيان مفهوم المنهج الوصفي وجب التطرق إلى تعريفه، أهدافه، مراحله وخطواته.

أولا: تعريف المنهج الوصفي ومراحله

1- تعريف المنهج الوصفي:

يرتكز هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة.

بشكل عام يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه "أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة".

والمنهج الوصفي ليس منهجا علميا بالمعنى الدقيق، وإنما هو منهج ثانوي يستعين به الباحث لمعالجة موضوع بحثه بجوار المنهج الأساسي.

يعتمد المنهج الوصفي على التركيز الدقيق على الوصف، حيث يصف ظاهرة معينة استنادا إلى وضع حالي، ومن خلال ذلك يطرح الباحث مجموعة من الأسئلة:

- ما هو الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟
- ماهي العلاقات بين الظاهرة المحددة والظواهر الأخرى؟
- ماهي النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟

وقد تكون الإجابة على هذه الأسئلة من خلال القيام بعملية جمع الحقائق والبيانات الكمية والكيفية عن الظاهرة المدروسة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا.

إذن يمكن القول أن المنهج الوصفي هو: "مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث. وتكمن أهمية المنهج الوصفي في كونه يوفر بيانات عن واقع الظاهرة المراد دراستها مع تفسير لهذه البيانات، وذلك في حدود الإجراءات المنهجية المتبعة وقدرة الباحث على التفسير. كذلك تكمن أهمية استخدام المنهج الوصفي في البحث العلمي كونه يعطي للباحث حرية في تحليل البيانات وتنظيمها بصورة كمية أو كيفية، واستخراج

الاستنتاجات التي تساعد على فهم الظاهرة المطروحة للدراية وتطويرها، فضلا عن عمل مقارنات وذلك لتحديد العلاقات بين الظاهرة محل الدراسة والظواهر الأخرى ذات الصلة.

ويستخدم المنهج الوصفي التحليلي أسلوب تحليل المضمون كأداة مكملة لتفسير وفهم الظاهرة، لأن فهم أي نص يفترض قراءات ثلاث، الأول: لفهم ذلك الذي قاله الكاتب، والثانية: لتخيل ذلك الذي لم يقله، والثالثة: لاكتشاف الذي أراد أن يقوله ولم يعلن عنه، ولهذا يكاد المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي، ذلك لأن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية، والباحث حينما يستخدم المنهج الوصفي لا يقوم بحصر الظواهر ووصفها جميعها، وإنما يقوم باقتناء الظواهر التي تخدم غرضه من الدراسة ثم يصفها ليتوصل بذلك إلى إثبات الحقيقة العلمية.

ولا يقف هذا المنهج عند وصف الظواهر أو الممارسات السائدة أو الواقع بل يتجاوز كل ذلك للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تسهم في تفسير الظواهر بما يسمح بتغييرها وتوجيهها نحو أهداف مطلوبة. ويتناول المنهج الوصفي الظاهرة النفسية (مثل القلق، الخوف، التسلط، الانطوائية، العدوانية) أو الاجتماعية (دراسة العادات والتقاليد والقيم...)، ويهدف إلى جمع أوصاف علمية كمية وكيفية عن الظاهرة المدروسة كما تحدث في وضعها الطبيعي من دون أن يتدخل فيها الباحث من أجل توضيح العوامل المتسببة فيها، والنتائج المترتبة عليها، ويتم جمع البيانات المطلوبة من خلال عدة أدوات وأساليب.

من خلال ما تقدم يمكننا استنتاج الخصائص التي يتمتع بها المنهج الوصفي من خلال الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، ومن خلال المعلومات التي يحصل عليها، ويمكن إيجازها كالآتي:

- اعتماد الوصف العلمي على التحليل والعقل والموضوعية.
- يرتبط بالواقع قدر الإمكان، ولذلك فهو يهتم بالدراسات ذات الصلة بواقع الأفراد والجهات والجماعات والمؤسسات والدول ووصف الماضي والأنشطة وآثار ذكر ذلك ويكون شاملا.
- يستخدم الأسلوب الكمي أو الكيفي أو الاثنين معا.
- الأكثر انتشارا في العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- يساعد على التنبؤ بمستقبل الظاهرة وذلك عبر متابعة معدلات التغير وواقع الظاهرة.
- جيد في تفسير واقع الظاهرة أكثر من إيضاح أسبابها والمؤثرات عليها.
- يرتبط التعميم فيها بحدود ضيقة ولكن لتبدل المتغيرات مثل تنوع المكان والجمهور والمؤثرات والخصائص إضافة لعامل الوقت وتأثيره.

- تميل البحوث الوصفية لاستخدام الأسئلة بدلا من الفرضيات، وإلى استخدام كل أدوات جمع البيانات.
- يوفر هذا المنهج أقصى حد ممكن من البعد عن التجهيز في طرح الآراء.

أما أهداف المنهج الوصفي فتتلخص فيما يلي:

إن أهم هدف للمنهج الوصفي في البحث هو فهم الحاضر من أجل توجيه المستقبل، فالبحث الوصفي يوفر بياناته وحقائقه واستنتاجاته الواقعية باعتبارها خطوات تمهيدية لتحولات تعد ضرورية نحو الأفضل، ويمكن إجمال أهداف الأسلوب الوصفي في النقاط الآتية:

- القيام بجمع المعلومات ذات العلاقة بموضوع الظاهرة المدروسة بطريقة مفصلة.
- القيام بتوضيح الظواهر الأخرى وعلاقاتها بالظاهرة المدروسة.
- مقارنة الظاهرة محل الدراسة بالظواهر الأخرى المحيطة بها.
- تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من آراءهم وخبراتهم، وفي وضع تصور وخطط مستقبلية واتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة.

2- مراحل البحث الوصفي

يتم إجراء البحوث الوصفية على مرحلتين:

أ- مرحلة الاستكشاف والصياغة:

كون معظم الدراسات تسعى إلى استطلاع مجال محدد للبحث الاجتماعي أو صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق في مرحلة لاحقة.

كما تهدف هذه الدراسات إلى تحقيق غايات أو وظائف أخرى مثل توضيح بعض المفاهيم وتحديد أولويات المسائل والموضوعات الجدية بالبحث، أو حصر المشاكل التي يعدها الناس ذات أهمية خاصة بالنسبة لحياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

وتضم إجراءات الدراسات الاستكشافية ما يلي:

- تلخيص المعلومات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والميادين المختلفة المتصلة بمشكلة البحث.
- استشارة الأفراد ذوي الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة المراد دراستها.
- تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة وتسليط المزيد من الضوء عليها.

ب- مرحلة التشخيص والوصف المعمق:

إن مصطلح البحوث الوصفية التشخيصية نعني به تشخيص الأزمة أو القضية وفقا للمرحلة التي وصلت إليها وتحديد مظاهرها وملامحها العامة والنتائج التي أفرزتها، كوصف الأزمة وعرض أبعادها ومظاهرها. فيتم من خلال وصف الخصائص المختلفة وجمع المعلومات حول موقف اجتماعي أو قضية ما فنحن نستطيع تصوير الخصائص الاجتماعية لقرية من القرى حينما نحصل على كافة البيانات المتاحة عنها مثل: توزيع السن والديانة ونسبة التعلم ونظام الملكية والحيازة والتعرف على طبيعة الخدمات العامة التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع.

ثانيا: خطوات المنهج الوصفي وتقييمه

1- خطوات المنهج الوصفي:

تتمثل خطوات المنهج الوصفي في احترام ما يلي:

-تفحص الموقف المشكل ودراسته دراسة وافية.

-تحديد المشكلة التي يريد دراستها.

-صياغة فرضية معينة لهذه المشكلة بناء على ملاحظاته، ويدون هذه المشكلة ويقرر الحقائق والمسلمات التي يستند إليها في دراسته.

-اختيار عينة مناسبة ويعين مواضيع فحصهم.

-تحديد طرائق جمع البيانات التي ينبغي الحصول عليها.

-تصنيف البيانات التي يريد الوصول إليها وذلك بغرض المقارنة والتوصل إلى أوجه الشبه والاختلاف وتبين العلاقات.

-اختيار أدوات البحث التي يستخدمها في جمع البيانات: كالاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة وفقا لطبيعة المشكلة موضوع الدراسة، ويتحقق من صلاحية هذه الأدوات في جميع البيانات.

-القيام بملاحظات وجمع البيانات بطريقة موضوعية وحقيقة.

-تحديد النتائج التي توصل إليها الباحث، وتصنيفها ثم تحليلها وتفسيرها بدقة وبساطة، ومن ثم وضع توصيات لتحسين الواقع الذي يدرسه.

نستنتج مما ذكرناه أن الباحث الكفؤ ليس مجرد جامع للمعلومات أو مصنف لها، وإنما يقوم بعمله على أساس من فرضية معينة ولغاية محددة يتم الوصول إليها وفق خطوات معينة.

2- تقييم المنهج الوصفي:

على الرغم من شيوع استخدام المنهج الوصفي وأهميته في كافة أنواع المشكلات والظواهر في العلوم الإنسانية، إلا أن إيجابياته تقل عن سلبياته.

أ- إيجابيات المنهج الوصفي:

- يمدنا هذا المنهج بمعرفة واقعية محددة وكمية عن الكثير من الظواهر والقضايا والمشكلات التي تواجهنا في مجال الحياة الإنسانية كافة.
- لا شك في أن تحديد الواقع تحديدا كميا يفيد المخطط السياسي والتربوي وكل من له اهتمام بنمو المجتمع وفق الرؤى السياسية والاجتماعية التي يراها صانعوا القرار والفائدة هنا تأتي من خلال متابعة هذا الواقع في خط ورائي (سنسن مضت) وخط أمامي (سنسن قادمة) وكلا الخطين يفيدان في إحداث التغيير.
- شيوع استخدام هذا المنهج يمكن الباحث في بلاد مختلفة من إجراء المقارنات في ضوء معرفة الواقع إزاء المشكلات والقضايا التي تهم الباحث وفق مجال تخصصه، فمثلا الباحث التربوي يستفيد من هذا المنهج إذ يمده بواقع المشكلات التربوية، نظم التعليم، نوع المقررات، والأنشطة لكل مراحل تعيمه، وبذا تصبح لدى الباحث خريطة معرفية.

ب- سلبيات المنهج الوصفي:

- إن الباحث الذي يستخدم الأسلوب الوصفي في البحث قد يعتمد على معلومات خاطئة من مصادر مختلفة. قد يتحيز الباحث خلال جمعه للمعلومات والبيانات إلى مصادر معينة تزوده ببيانات ومعلومات تخدم وجهة نظره ويرغب بها.
- تجمع البيانات والمعلومات في البحوث الوصفية من الأفراد الذين يمثلون عينة الدراسة موضوع البحث، وهذا يعني أن عملية جمع المعلومات تتأثر بعدد الأشخاص واختلاف آراءهم حول موضوع البحث.
- يتم إثبات الفرضيات في البحوث الوصفية عن طريق الملاحظة مما يقلل من قدرة الباحث على اتخاذ القرارات الملائمة للبحث.
- إن قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ تبقى محدودة وذلك لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وسرعة تغيرها.
- قد يبدو سهلا القول بأن هذا المنهج يجعلنا نعرف واقعنا ونعرف مشكلاتنا في مجالات الحياة عامة وفي مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية خاصة، لكن قد يكون هذا التصور تصوير واقع وهمي لا يعبر عن الواقع الحقيقي إذ غالبا ما ندرك ما نريد إدراكه من خلال خبراتي وأدواتي ووسائل القياس التي استخدمها والعينات التي أجمع منها بياناتي، وبمعنى آخر فالواقع الظاهري قد يتباين إلى درجة كبيرة مع الواقع الفعلي.

– نحن نعيش عالم الصيرورة واللاثوابت والمقصود بهذين المصطلحين أن الحياة بكل ما فيها لا تقف ساكنة ولو لحظة واحدة، ولذلك فإن ما نريد تصويره متحرك دوما ومن ثم يصعب الإمساك به، وإذا تم ذلك فإنما يتم في لحظة ما وهذا غير الأمس أو الغد تماما.

– وبعد تصوير الواقع أو معرفته في هذه الحالة –حالة موقفية في حالة حركة مع التاريخ أو ضد حركته– ولذلك لا بد أن يسبق دراسات الواقع وضع تصور للأهداف المأمولة التي يراد الوصول إليها، وبمعنى أشمل رسم الفلسفة التي يريد الباحث تبنيها.

– لا يمكن الاستغناء عن منهج البحث الوصفي، ولكن يمكن إثراؤه بوجود الأرضية الفلسفية التي يقف عليها راسخا.

الفرع الثاني: أنواع الدراسات الوصفية وتطبيقها في العلوم القانونية:

أولا: أنواع الدراسات الوصفية

تتنوع الدراسة الوصفية من حيث مستوى تعمقها من جمع المعلومات والإحصاء البسيط أو الوصف البسيط للظاهرة، إلى تنظيم العلاقات بين هذه المعلومات إلى دراسة أثر عامل آخر، لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد على دراسة الحالة أو الدراسات المسحية، وهذا ما يتم توضيحه فيما يلي:

أ– منهج الدراسات المسحية:

يعد المنهج المسحي أحد أنواع المناهج المرتبطة بالبحوث الوصفية، وهو المنهج الذي يعرف بأنه الطريقة أو الأسلوب الأمثل لجمع المعلومات من مصادرها الأولية، وعرض هذه البيانات في صورة يمكن الاستفادة منها سواء في بناء قاعدة معرفية أو تحقيق فروض الدراسة أو تساؤلاتها، وعن طريق هذا المنهج يتم تناول الظاهرة العلمية والإعلامية ومتابعة المراحل التاريخية والمعاصرة التي مرت بها الظاهرة، ودراسة صورها وأشكالها المختلفة والسعي لبناء العلاقات السببية بين عناصرها المختلفة في محاولة للوصول إلى استدلالات علمية ومنطقية بشأن مسار الظاهرة ومستقبلها.

ويمكن تعريف المنهج المسحي بأنه: "منهج بحثي يهدف إلى مسح الظاهرة موضوع الدراسة لتحديدها، والوقوف على واقعها بصورة موضوعية تمكن الباحث من استنتاج علمي لأسبابها والمقارنة فيما بينها، وقد تتجاوز ذلك للتقييم تبعا لما تخلص له من نتائج". ويهتم هذا المنهج بتجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسات سواء إدارية أو علمية أو ثقافية أو اجتماعية، كالصحف أو القنوات التلفزيونية أو المواقع الإخبارية أو

الصحف الالكترونية مثلا، وذلك خلال فترة زمنية معينة ومحددة، وأن الوظيفة الأساسية للدراسات المسحية هي جمع المعلومات التي يمكن فيما بعد تحليلها وتفسيرها، ومن ثم الخروج باستنتاجات منها.

يختلف المسح عن البحث التاريخي في عامل الزمن، بينما يهتم البحث التاريخي بالماضي يهتم المسح بالحاضر، ويتميز المسح عن التجريب في الهدف من كل منهما، فمسح الظاهرة يقرر وضعها ولا يبين أسبابها مباشرة، ويختلف المسح عن دراسة الحالة بالعمق والسعة، فدراسة الحالة أعمق والمسح أوسع، يزود المسح الباحث بمعلومات تمكن من التعليل والتفسير واتخاذ القرارات، ويكشف عن العلاقات، ثم إن المسح يجري على الطبيعة وليس في ظروف مخبرية، وعلى نطاق واسع أو نطاق ضيق.

وفي سبيل القيام بالدراسات المسحية لا بد من تحليل الوثائق، وقد تمت الإشارة فيما سبق إلى أن تحليل الوثائق في المنهج التاريخي يتناول الماضي في حين أن تحليل الوثائق في المنهج الوصفي يتناول الحاضر، والوثائق التي تحلل كثيرة الأنواع متعددة الوجوه.

أما أهداف وأغراض المنهج المسحي فيمكن تحديدها كالآتي:

– وصف ما يجري والحصول على حقائق ذات علاقات بشيء ما، مؤسسة أو إدارة أو شيء معين وكذلك الإعلان عن تلك الحقائق والمعلومات المجمعة.
– تحاول الدراسات المسحية تحديد وتشخيص المجالات التي حدثت فيها المشاكل، والتي تحتاج إلى إدخال التحسينات المطلوبة.
– تستخدم الدراسات المسحية للتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية فضلا عن إيضاحها للتحولات والتغيرات الماضية.
وبعبارة أخرى فإننا نستطيع تحديد أهداف وأغراض الدراسة المسحية بأنها تبرير الأوضاع والأنشطة الموجودة في مجتمع المسح المعني، والوصول إلى خطط أفضل بغية تحسين الأداء والأوضاع فيه. ويعد منهج المسح أشهر المناهج الفرعية للوصف وأكثرها انتشارا في العلوم الاجتماعية، ويقوم المسح بشكل أساسي على جمع البيانات بشكل منظم حول ظاهرة معينة ثم تنظيمها وتحليلها للخروج بمؤشرات ونتائج الدراسة.

إن للدراسات المسحية أنواع كثيرة منها: المسح المدرسي، الدراسة المسحية للرأي العام، المسح الاجتماعي.

ب– منهج دراسة الحالة:

لدراسة منهج دراسة الحالة وجب التطرق إلى تعريفه، مميزاته وخطواته كالآتي:

– تعريف منهج دراسة الحالة:

يميل جل الفقهاء إلى اعتبار منهج دراسة الحالة منهجا قائما بذاته، فهو لا يقتصر على جمع المعلومات وتصنيفها، بل يتابع الحالة في مختلف مراحلها، ويحلل المعلومات المجمعة، وينتهي بوضع تقرير هو عبارة عن النتيجة النهائية للبحث، كما أن دراسة الحالة تستعين بأدوات البحث المختلفة من ملاحظة ومقابلة ووثائق شخصية إذا كان الأمر يتعلق بدراسة فرد من الأفراد. ويعرفه ويتني بأنه: "البحث الذي يقوم على التحليل الكامل الدقيق لحالة شخص ما بدراسة جوانب معينة من شخصيته". ويلاحظ أن هذا المنهج يطلق عليه مسميات أخرى حيث يسميه أرمان كوفيليه بمنهج الإحصاء الفردي، أما الفرنسيون فيطلقون عليه المنهج المونوغرافي «la méthode monographique»، ويقصد بالمنوغرافيا: موضوع

مفرد. وهو: المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك يقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة.

ومن خلال ذلك فإن هذا المنهج يتميز بالتعمق في دراسة وحدة معينة سواء كانت هذه الوحدة فردا أو قبيلة أو قرية أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو عاما، يهدف إلى جمع البيانات والمعطيات والمعلومات المفصلة عن الوضع القائم المتعلق بالوحدة المدروسة وتاريخها وعلاقاتها بالبيئة وتحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدة أو الحالة غير أنه يشترط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

- مميزات منهج دراسة الحالة:

تهدف دراسة الحالة إلى إلقاء الضوء على العمليات والعوامل التي تقوم عليها نماذج اجتماعية وذلك لتحديد خصائص موقف اجتماعي معين أو وحدة اجتماعية أو تنظيمية. ومن مميزات دراسة حالة أنها تركز على الوحدة الكلية لمعرفة خصائصها وسماتها وهي أسلوب تنظيم المعطيات الخاصة بوحدة مختارة مثل: "تاريخ الحياة للفرد الواحد أو لجماعة ما أو وحدة اجتماعية معينة.

ويختلف منهج دراسة الحالة عن المناهج السابقة بأنه يتميز بالعمق والتركيز على موضوع معين أكثر مما يتميز بالتركيز على الجوانب الفريدة أو المميزة، وكذلك يشيع استخدامها في الدراسات المتعلقة بالخدمة الاجتماعية وفي الدراسات النفسية.

ويمكن تحديد خصائص منهج دراسة الحالة بما يلي:

-يهدف هذا المنهج إلى الحصول على معلومات شاملة ومفصلة عن الحالة المدروسة.
-القيام بدراسة متعمقة للحالة المدروسة.
-القيام بدراسة الحالة المدروسة من حيث متابعة تطورها تاريخيا وحاليا.
هذا وإن منهج دراسة الحالة لا يعتبر علميا بصفة كلية لأن عنصر الذاتية (subjectivity) والحكم الشخصي موجود في اختيار الحالات وفي تجميع البيانات إضافة إلى عدم صحة البيانات المجمعة أحيانا وصعوبة تعميم النتائج، رغم ذلك فقد أثبتت دراسة الحالة في الوقت الحاضر فعاليتها وقيمتها في مجالات متعددة إلى التعليم والاجتماع، وما يبدو مؤكدا أنه يمكن رؤية العلاقة بين العوامل المعزولة بصورة أكثر وضوحا من مجرد التحليل الكمي.

تشبه دراسة الحالة المسح ولكنها أضيق وأعمق وهي دراسة كيفية بينما المسح دراسة كمية وكثيرا ما تتكامل الطريقتان، ويعتمد الباحث كليهما من أجل الوصول إلى الحقيقة، إذ أنه يمسح أفقا واسعا، ويتعمق الباحث كليهما من أجل الوصول إلى الحقيقة، إذ أنه يمسح أفقا واسعا، ويتعمق في حالات قليلة نموذجية، فيكون قد يجمع بين السعة والعمق، إلا أن دراسة الحالة وإن كانت على جانب كبير من الفائدة، وبخاصة بالنسبة للأفراد والجماعات المحدودة، فإن إمكانية الاعتماد عليها في التعميم محدودة، ومن هنا كان الحرص على انتقاء حالات مماثلة ما أمكن، رغم ذلك فإن التعميم فيها خطير.

- خطوات منهج دراسة الحالة:

يمكن إجمال خطوات منهج دراسة الحالة فيما يلي:

-تحديد الظاهرة أو المشكلة أو نوع السلوك المطلوب دراسته.
-تحديد المفاهيم والفروض العلمية والتأكد من توافر البيانات المتعلقة.
-اختيار العينة المماثلة للحالة التي تقوم بدراستها.
-تحديد وسائل جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة والوثائق الشخصية كتواريخ الحياة والسير والمذكرات...إلخ
-تدريب جامعي البيانات.
-جمع البيانات وتسجيلها ووضع التعميمات.
تبدو خطوات دراسة الحالة وهي: التعريف والتحديد والتفسير شبيهة إلى حد ما بالبحث التاريخي مع فارق هو أننا في دراسة الحالة نتناول الأشخاص الأحياء والجماعات الاجتماعية.

ثانيا: تطبيقات المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية:

لا نكاد نجد بحثا في العلوم القانونية إلا ونجد أن من بين المناهج التي يعتمد عليها هو المنهج الوصفي لأنه نقطة الانطلاق، ثم يتبعه الباحث بمناهج أخرى.

مثال تطبيقي: "... للإجابة عن الإشكالية المطروحة نوظف المنهج الوصفي الذي يمكننا من جمع وتصنيف المعطيات والحقائق المتعلقة ب: "الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة"[2] بطريقة منظمة ودقيقة، والذي يساعد على التمكن من المادة العلمية وتجميعها وانتقاء ما يفيد منها في الموضوع، ثم عرضها عرضا تسلسليا ممنهجا من أجل تحليلها وتفسيرها لاحقا باستخدام المنهج التحليلي من خلال استخلاص الدلالات العلمية التي تم وصفها قصد الوصول إلى معرفة مفصلة لمختلف العناصر البحثية المطروحة.[*]

وبجانب هذين المنهجين نستخدم عملية المقارنة الموضعية أحيانا، وليس المنهج المقارن، لأن ذلك مستوى أصعب يتطلب هيمنة قواعد المنهج المقارن على كامل البحث، وبالأخص على مستوى العنوان والاشكالية والخطة، لذلك نقوم بالمقارنة في بعض المواضع من خلال نقل التجارب الموجودة في بعض الأنظمة الأخرى كلما كان ذلك ضروريا ومتاحا، من أجل التقويم والتحسين لاستدراك النقائص الجسيمة، والرفع من جودة النصوص التشريعية الموجودة، وذلك بشكل متسلسل بعيدا عن الإطناب والتكرار.

المطلب الثاني: المنهج التحليلي

يستعمل مصطلح المنهج التحليلي كثيرا عند الباحثين، ويتردد على ألسنة الدارسين باعتبار أن عملية التحليل تقوم عليها معظم المناهج وتتوزعه العديد من التخصصات. فما المقصود به كمنهج؟ وما هي أهميته؟ ماذا نحلل وكيف يتم التحليل؟ ماهي خطوات وأسس المنهج التحليلي؟.

هذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم المنهج التحليلي

يعتبر المنهج التحليلي منهجا منطقيا مشتركا تستخدمه جميع العلوم، لذا وجب التطرق إلى تعريفه، مضمونه، خطواته ومراحله.

---

[2] مثال تطبيقي مأخوذ من أطروحة دكتوراه، أنظر: حمودي فطيمة الزهراء ليندة، الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2023-2024، ص7.

[*] يرى الباحث ضرورة التمييز بين "المنهج المقارن" وبين "عملية المقارنة الموضعية"، فمن السهل ادعاء استخدام المنهج المقارن، لكن من الصعب تنفيذه وتطبيقه، لأن كلمة "منهج" تقتضي هيمنته على كافة نواحي البحث، وإلا كانت مجرد عملية لا ترقى إلى مستوى منهج.

أولا: تعريف المنهج التحليلي

1- تعريفه:

التحليل لغة: يعني التفكيك والتجزئة، اصطلاحا: "هو تطبيق القواعد العامة على الجزئيات والتطبيقات المتشابهة، فهو المنهج الذي يتبع لفهم القواعد العامة ومعرفة سبب تطبيقها على موضوع معين".

والمنهج التحليلي في مجال القانون معروف باسم المنهج الاستنباطي في العلوم الطبيعية كعلم الفيزياء والكيمياء وبعض العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، حيث يعرف الاستنباط بأنه ذلك الاستدلال التنازلي الذي ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء، أي تنتقل الدراسة بموجب هذا المنهج من العام إلى الخاص، أي الانتقال من الحقائق الكلية لظاهرة معينة وصولا إلى الحقائق الجزئية، لهذا يعرف المنهج الاستنباطي في مجال الدراسات القانونية بالمنهج التحليلي، وهذا المنهج يبدأ من حيث ينتهي المنهج الاستقرائي.

ونقطة البداية في المنهج التحليلي هي دراسة القواعد العامة وفهمها جيدا ومعرفة شروط تطبيقها، ثم بعد ذلك فحص المشكلة المعروضة أمام الباحث ودراستها وتحليلها، وتأملها ثم تطبيقها، ثم بعد ذلك فحص المشكلة المعروضة أمام الباحث ودراتها وتحليلها، وتأملها ثم اختيار القاعدة العامة الملائمة لحلها، وتطبيقها عليها، وأخيرا حصر الآثار المتولدة من تطبيق القاعدة العامة على المشكلة المعروضة.

فمثلا عند دراسة نظرية العقد في القانون المدني الجزائري نجد ضمن قواعدها العامة أن: عيوب الإرادة من الأسباب التي تجعل العقد قابلا للإبطال، وأن هذه العيوب هي: الغلط، التدليس، الإكراه والاستغلال. وقد عرف الفقهاء الغلط بأنه: وهم يقوم في ذهن المتعاقد أثناء إبرام العقد فيدفعه إلى التعاقد، وهذا الوهم يجعل العقد قابلا للإبطال لمصلحة من وقع فيه، بشرط أن يكون الطرف الآخر قد وقع في الوهم نفسه أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه، فإذا كان الباحث يعالج موضوعا يتعلق بهذه القاعدة وعرض أمامه تطبيق أو مشكلة يتوفر فيها شروط تطبيق هذه القواعد، طبقها ليصل إلى حل لها، فمثلا إذا كانت الواقعة المعروضة أمامه تتمثل في أن شخصا اشترى ساعة متوهما أنها ذهبية ودفع فيها مبلغا كبيرا، ثم اكتشف بعد ذلك أنها ليست ذهبية. وإنما مطلية فقط بلون الذهب، وكان البائع يعلم ذلك أو كان من السهل عليه أن يعلم بذلك، عندئذ يطبق الباحث على هذه الواقعة القاعدة العامة فيحكم بقابلية عقد البيع للإبطال لمصلحة المشتري، لأنه قد وقع في غلط عاب إرادته ودفعه إلى التعاقد.

وفي علاقة المنهج التحليلي بالمناهج الأخرى فإنه يذكر دائما المنهج التحليلي مقترنا بالمنهج التركيبي، فالتحليل والتركيب عمليتان عقليتان تقوم عليهما معظم المناهج الأخرى، والتركيب هو إعادة تأليف الجزئيات

المعرفية والعلمية وتركيبها، فهو والتحليل متلازمتان، والعرض والوصف عمليتان تسبقانه، والنقد والمقارنة خطوتان تعقبانه فهو انطلاقة لمراحل متتالية ومتكاملة من العمل وليس غاية في حد ذاته.

2- مضمون المنهج التحليلي:

- يسعى المنهج التحليلي إلى تصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المضمون المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، وإنما الشكلية أيضا مثل تحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية حيث يتم تحليلها من حيث الشكل قبل المضمون.
- يعتمد على تكرارات ظهرت أو ورود جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناء على ما يقوم به الباحث من تجديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.
- يجب أن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية كالصدق والثبات حتى يمكن الأخذ بأحكام نتائجه على أنها قابلة للتعميم.
- ينبغي أن يكون التحليل منتظما، وأن يعتمد أسس الأسلوب الكمي في عمليات التحليل بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.
- يجب أن تكون نتائج تحليل المضمون متطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة والمادة (قيد التحليل) لضمان ثبات النتائج –الاتساق عبر الزمن–أو عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين (التحكيم الخارجي).
- ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية بإطار عام وشامل ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي أنه في هذه الحالة يعد مكملا لإجراءات منهجية أخرى تسبقه أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة.

3- آليات التحليل وشخصية المحلل:

للقيام بعملية التحليل وجب اعتماد آليات وتوفر شروطها في شخصية المحلل:

أ- آليات التحليل:

–العلم الواسع بالموضوع والإحاطة به.

–التحكم في لغة البحث الأساسية.

–التمتع بفطنة وذكاء إلى الأجزاء المكونة للأفكار، وتكتسب هذه المهارة بالترويض والممارسة.

–فسح المجال للفكر وترك الأحكام المسبقة والخلفيات.

–لا يمنع الاستعانة بالأعمال السابقة بشرط عدم الوقوع في التبعية والتقليد.

-التمرس على التفكيك والتجزئة المناسبة للموضوع.

ب- شخصية المحلل:

-قوة الشخصية التي تحرر الفكر والاستقلال.

-عدم النقل وترديد الأقوال.

-خلال التحليل تقاس شخصية الباحث وتبين معتقداته وتتضح قناعته.

-الباحث إذا لم يحلل فهو مقدم مادة خام وجامع للمعلومات فقط.

ثانيا: خطوات وأسس المنهج التحليلي

للمنهج التحليلي خطوات وأسس (مراحل) يتم اتباعها:

1- خطوات المنهج التحليلي: تتمثل خطوات هذا المنهج في:

-تحديد مشكلة البحث أو موضوعه.

-صياغة الفروض: افتراض وجود علاقة بين المتغيرات.

-تحديد مجتمع البحث: المادة أو المواد التي سوف تخضع للبحث والدراسة.

-اختيار العينة: مثلا موقف الصحافة من الانتخابات.

-تحديد رمز التحليل للعينة: مثلا، جريدة الخبر، الشعب، المجاهد.

كما أن التحليل قد يكون كميا كما قد يكون كيفيا.

2- أسس (مراحل) المنهج التحليلي:

يقوم هذا المنهج على عمليات ثلاث: التفسير، النقد والاستنباط. وقد تجتمع هذه العمليات كلها في سياق بحث معين، أو قد يكتفى ببعضها عنها، وذلك بحسب طبيعة البحث، وفيما يلي نتعرف على العمليات الثلاث التي يقوم عليها هذا المنهج:

أ-مرحلة التفسير:

أي شرح موضوعات البحوث العلمية، بتحليل نصوصها وتأويل مشتبهاتها بحمل بعضها على بعض تقييدا وإطلاقا أو تخصيصا وتعميما، لضم المؤتلف وفصل المختلف حتى تتضح مشكلاتها وتتكشف مبهماتها لتبدو بصورة واضحة متكاملة.

ومثاله: بحث عن (المنهج الأصولي لدى الإمام ابن حزم)، سيقوم الباحث بدراسة المفاهيم الأصولية الواردة في كتب ابن حزم، وخاصة في كتابه: "الإحكام في أصول الأحكام"، ثم يدرسها من خلال النظر في مواطن

ورودها واستعمالاتها المختلفة في سياق كتبه الفقهية، خاصة كتابه "المحلى"، ليخلص إلى بناء رؤية متكاملة عن المنهج الأصولي لدى ابن حزم.

ب-مرحلة النقد:

النقد عملية رصد لمواطن الخطأ والصواب في موضوع علمي معين، يستند فيها الباحث إلى الأصول والثوابت العملية المقررة في مجال العلم الشرعي الذي ينتمي إليه هذا الموضوع، وذلك من أجل تقويم وتصحيح بعض المفاهيم والقضايا المتعلقة بذلك الموضوع، ومثاله: كتاب (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) للشيخ عبد الرحمان المعلمي.

وجدير بالذكر أن طريقة النقد تختلف عن طريقة النقض التي تستخدم خاصة ضد المذاهب الهدامة والمنحرفة، ومثالها كتاب (نقض المنطق) لشيخ الإسلام ابن تيمية، وما فعله الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه (نقص أوهام المادية الجدلية).

ج-مرحلة الاستنباط:

تشمل كل عمل يهدف إلى وضع نظرية علمية ما، أو بناء قاعدة في الفقه أو الأصول أو التفسير أو غيره من العلوم الشرعية، أو أي مبحث من مباحثها، ويمكن التمثيل لهذا المنهج بما قام به الإمام الشاطبي من إعادة بناء لعلم أصول الفقه على أساس نظرية المقاصد، ومثالها أيضا في العلوم القانونية:

- تحليل الإجراءات الاستعجالية الإدارية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية والمواد من (919-940) حيث نبدأ بتحليل للإجراءات الاستعجالية وتجزئتها عن طريق تعريفها وذكر أنواعها وشروطها العامة والخاصة عن طريق تفسير المواد، ثم تأتي مرحلة النقد، هل هذه الإجراءات حققت فعلا هدفها المتمثل في السرعة والوقتية، أي حماية الحق مؤقتا طبقا للمفاهيم العامة والأهداف العامة للإجراءات الاستعجالية: السرعة، البساطة والتأقيت.

وفي الأخير الاستنباط هو بناء نظرية عامة في الاستعجال الإداري.

الفرع الثاني: أهمية المنهج التحليلي وتطبيقه في العلوم القانونية

أولا: أهمية المنهج التحليلي

للمنهج التحليلي أهمية بالغة تتجلى فيما يلي:

- يعتبر التحليل آلة تفسيرية حيث يمكن الباحث من التعمق والاندماج في صلب الموضوع ثم التحكم فيه.

- يوصل الباحث إلى الإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي تبدو له غامضة في أول الأمر، فيزيل غموضها ويعتمد على الأفكار المتعلقة على الفهم فيفك انغلاقها، وعند الولوج في الموضوع وتحليله والغوص فيه وتفكيكه يتضح المقصود منه ويتجلى للفكر ما فيه. مثال: تحليل آيات القرآن الذي يعد فرعا من فروع العلوم الشرعية بما يسمى بعلم التفسير.
- ان انعدام التحليل أو ضعفه يؤدي به إلى الانحراف.

ثانيا: تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية:

لقد بدأ المنهج التحليلي يجد طريقه في العلوم السياسية والقانونية كمنهج مهم وصالح لهذه العلوم بعد الحرب العالمية الأولى، وتحليل مبادئ ولسن الأربعة عشر، وفي عام 1696 استخدم منهج تحليل المضمون لدراسة محتوى المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول، ومن هنا تأكد أن تحليل المضمون هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية، وكذلك بعض الدراسات في مجال القانون الجنائي (الجرائم بمختلف أنواعها)، كما يستخدم المنهج التحليلي لخدمة أغراض كثيرة في ميدان العلوم القانونية والإدارية أهمها:

- تحليل أنماط الجرائم وعددها وبيئتها من خلال ما ينتشر في الجرائد الوطنية.
- تحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف من قبل المحامين.
- تحليل محتوى الخطب السياسية والدبلوماسية وخطابات المعارضة السياسية.
- دراسة محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والتغيرات.
- دراسة وتحليل أقوال الشهود أو اعترافات المتهم في مجال التحقيق القضائي.
- استخدامه من طرف النواب في البرلمان في تحليل مشاريع القوانين.
- استخدامه من طرف رجال القانون والسياسة والاقتصاد لتحليل الآراء السياسية والقراءات الإدارية في كل مجالات الحياة، سواء في الاقتصاد، التعليم، القضاء، الحياة العامة...إلخ، وقد يكون ذلك مرئيا (الإعلام المرئي، الإعلام المسموع، الإعلام المكتوب).
- ويعد المنهج التحليلي من أبسط المناهج بالنسبة للطلبة فيستخدمونه في بحوثهم الجامعية سواء كانت البحوث تدريبية أو مذكرات الماستر أو رسائل الدكتوراه عن طريق دراسة الموضوع بنيويا (بنية الموضوع) من خلال دراسة مكوناته ومبانيه والعلاقات القائمة بينهما أو نشوئه تاريخيا أي التسلسل الزمني للموضوع.

ولعل الدارس للمناهج وأنواعها يستقرئ أننا اتبعنا المنهج التحليلي في الدراسة حيث غالبا ما نقوم بتفكيك كل منهج وتحليله للوصول إلى معناه الحقيقي عن طريق تقسيم البحث أو المحاضرة إلى القسم الأول:

المفهوم، والقسم الثاني: تطبيقه أو تكريسه في العلوم القانونية، متطرقين إلى أفكاره الجزئية من: تعريف، أهمية، شروط وخطوات إلى التكريس.

المطلب الثالث: المنهج المقارن

يصلح المنهج المقارن للتطبيق على كافة العلوم الاجتماعية، وعلى كافة علوم الاجتماع، فالبحث السوسيولوجي بطبيعته يقبل المقارنات، بل تعتبر المقارنة من أهم الأسس التي اعتمد عليها علماء الاجتماع المؤسسون في بحوثهم الاجتماعية الأولى وفي وضع أسس علم الاجتماع، حيث رأى دوركايم وغيره من علماء الاجتماع أن المنهج المقارن هو الأداة الأفضل لبحوث الاجتماع، كما أن المنهج المقارن يعالج القصور الذي يتعرض له منهج التجربة باعتبار أن هذا الأخير يواجه صعوبات في العلوم الاجتماعية والقانونية، ويستخدمه علماء الجغرافيا البشرية بالرغم من إمكانية استخدام هذا العلم للمنهج الإحصائي، ويستخدم كذلك في علوم الآداب وتاريخ المذاهب والعقائد، كما يستخدم المنهج المقارن في علم النفس والعلوم الجنائية والإدارية حيث يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بالاختبارات العقلية والتمييز بين الخصائص الفطرية والخصائص المكتسبة، ويستخدم أيضا في دراسة الاختلافات العمرية والجنسية، كما يمكن باستخدامه مقارنة أحياء المدينة بعضها ببعض مما يؤدي إلى التفسير.

يمثل المنهج المقارن في الدراسات القانونية أهمية كبيرة، إذ عن طريقه يطلع الباحث على التجارب القانونية للدول الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية، وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف، والموازنة بين هذا وذاك للتوصل إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقيق.

فما المقصود بالمنهج المقارن؟ وماهي خطواته وشروطه؟ وكيف يتم تطبيقه في مجال العلوم القانونية؟

هذا ما سيتم تناوله من خلال التطرق إلى مفهوم المنهج المقارن، وإلى أهميته وتطبيقه في مجال العلوم القانونية والإدارية.

المطلب الأول: ماهية المنهج المقارن

يتم تحديد مفهوم المنهج المقارن من خلال التطرق إلى تعريف وأهداف المنهج المقارن، شروط وأنواع المقارنة، طرق استخدام ومراحل المنهج المقارن، وتقييمه.

أولا: مفهوم المنهج المقارن

1- تعريف المنهج المقارن:

أ- التعريف اللغوي للمنهج المقارن:

المقارنة تعني شد الشيء وربطه به وجمع الأشياء بعضها إلى بعض الآخر، الموازنة بين الأشياء، وهي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر وذلك بمعرفة الشبه وأوجه الاختلاف.

ب- اصطلاحا:

يعرف المنهج المقارن بأنه مقابلة الأحداث والآراء بعضها بالبعض الآخر للكشف عما بينها من علاقة سواء كانت وجوه شبه أو اختلاف. وهو المنهج الذي يستعمل المقارنة كأداة معرفية ويستعمل أساسا في الدراسات الاجتماعية.

إن المنهج المقارن يدفعنا إلى توضيح معنى المقارنة، فهذه الأخيرة تعني تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر، وهذا يعني أنه لا يمكن أن تجرى المقارنة بين شيئين متناقضين، فالمقارنة إما أن تكون بين ظواهر أو مجموعات معاصرة، وإما بين ظواهر أو مجموعات معاصرة وأخرى ماضية أو هي نفسها في وقت ماضي.

قد يبدو للوهلة الأولى أن المقارنة لا تستدعي أن تكون منهجا قائما بذاته، من منطلق أنها محايثة للبحث العلمي، فالباحث يلجأ للمقارنات مهما كان المنهج الذي يتبعه، بل إن هدف العلم هو دراسة التباين بين الظواهر، وتحديد الظروف التي يظهر فيها التباين بين الظواهر، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالمقارنة بين هذه الظواهر، أيضا فإن عملية المقارنة متضمنة في أي محاولة للتحقق من صحة الفروض، فكيف يمكن التحقق من صحة الفروض إن لم نقم بمقارنتها بواقع الظاهرة أو الظواهر محل البحث؟

يبدو جليا أن المنهج المقارن يقوم على دراسة الأزمات التي تمت في الماضي ومقارنتها بالأزمات في الحاضر، كما يتم تجربة استخدام العلاج فيما اتفق ونجح في الماضي واستحداث علاج فيما اختلف فيه في الحاضر، ويستخدم في مجال القانون لعقد مقارنة بين الأنظمة القانونية الوضعية وبعضها أو بينها وبين التشريعات السماوية أو الدينية.

وعموما فإن المنهج المقارن يعني معالجة موضوع معني في نظامين قانونيين مختلفين أو أكثر، بهدف عرض أوجه الشبه والاختلاف بينها للوصول إلى أفضل القواعد التي تحكم هذا الموضوع، فمثلا موضوع التقادم كسبب من أسباب كسب الملكية يمكن معالجته وفقا للمنهج المقارن بين نظامين قانونيين مختلفين: كالقانون المدني الجزائري والفقه الإسلامي، فيتعرض الباحث وفق هذا المنهج لأوجه الشبه والاختلاف في

مثل هذا الموضوع ليخرج من هذه المقارنة بأفضل القواعد وأعدلها التي تحكمه سواء كانت في القانون المدني الجزائري أو في الفقه الإسلامي.

إذن فالمنهج المقارن يساعد الباحث على اكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة في ماضيها أو حاضرها أو مستقبلها، وذلك عن طريق المضاهاة وإبراز الصفات المتشابهة والمختلفة بين ظاهرتين أو مجتمعين، ومعرفة درجة تطور أو تقهقر الظاهرة عبر الزمن.

2- أهداف المنهج المقارن:

تتمثل أهداف المنهج المقارن في:

- **تحديد أوجه الشبه والاختلاف:** من بين السمات الأساسية للمنهج المقارن المطبق في العلوم القانونية أنه يساعدنا على معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين النماذج الاجتماعية والنظم القانونية، ويسمح بتحديد مستوى الاحتكاك والانتفاع الحضاري.
- **تحديد المحاسن والعيوب:** كذلك يسمح المنهج المقارن بمعرفة الإيجابيات والسلبيات في الظواهر والنماذج المدروسة، وهو ما يسمح بوضع البرامج العلمية المركزة لسد الثغرات وإثراء الجوانب الإيجابية ومحاسن الظواهر والنماذج.
- **معرفة أسباب التطور:** إن الدراسات العلمية التي توظف المنهج المقارن هي التي تمكننا من معرفة قواعد تطور المجتمعات وانتقالها من مراحل بدائية إلى مراحل متقدمة في مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية والقانونية، وهو ما يسمح بمعرفة أسباب التطور والعمل من أجل تحسين المستوى الحضاري للدول والشعوب.
- **يعوض التجريب المباشر في العلوم التجريبية:** رغم أنه يتميز بالنسبية –تنعدم فيه صفة الإطلاق –إلا أنه يحل محل التجربة في العلوم التجريبية.

3- شروط وأنواع المقارنة:

أ- شروط المقارنة:

للقيام بعملية المقارنة، لا بد من توفر شروط معينة:

- يجب أن تتركز المقارنة على حادثة واحدة، فإذا تمت دراسة عدة جوانب لظاهرة واحدة فهي عبارة عن وصف وتحليل، بل لا بد من أن تنطلق من اثنين أو أكثر، بمعنى مقارنة ظاهرتين أو نظامين أو مؤسستين مثل نظام: التروست في القانون الإنجليزي ونظم الوقف في الشريعة الإسلامية، أو ظاهرة أو

مسألة قانونية مثل: العقوبة في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، أو الزواج كظاهرة اجتماعية بين مجتمعات مختلفة.

- يجب أن لا نخلط بين الدراسات التاريخية والدراسات المقارنة، وفي حالة استخدام قواعد المنهج المقارن من قبل عالم الاجتماع وتناول الظواهر الاجتماعية في أمكنة وأزمنة مختلفة...إلخ، فهنا نكون بصدد المنهج التاريخي المقارن وهو محاولة سرد تاريخ في مختلف المجتمعات، فعلم الاجتماع نشأ من المقارنة بين الحضارات (استخدمه دوركايم وابن خلدون)، ويحبذ (دوركايم) استخدام مصطلح المنهج التاريخي المقارن.
- أن يسلط الباحث على الحادثة أو المسألة محل المقارنة أدق ضوء، ويجمع المعلومات الكافية والتحكم في المصطلحات وفي لغة البحث، فإذا كانت المقارنة بين القانون الفرنسي والجزائري، فيجب الإحاطة هنا باللغة الفرنسية والمبادئ العامة للنظام القانوني الفرنسي.

وإذا كانت المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، فيجب التحكم في المبادئ العامة لأصول الفقه الإسلامي، والقواعد العامة للعلم الشرعي.

- أن تكون هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف، فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن (شرط التجانس).
- تبيان مستوى المقارنة أو وحدات المقارنة وعدم عزلها عن إطارها العام، بمعنى يجب القيام بعملية الانتقاء (العناصر الضرورية للمقارنة والعناصر غير الضرورية) كي لا تدخل في فخ الغلو أو تدفق المقارنة فلا تؤدي الغرض المقصود وتجنب المقارنات السطحية.
- يجب أن تكون المقارنة مقيدة بعاملي الزمان والمكان بحيث يجب التمييز بين الوضع السابق والوضع المتزامن أو الحالي للظاهرة.
- التقارب والتمثيل يجب أن يكون طبيعيا وليس اصطناعيا.
- في قاعدة التشابه والاختلاف يجب مراعاة الاختلاف في الشكل عندما يكون التشابه في المضمون أو الاختلاف في المضمون إذا كان تشابها في الشكل.
- يجب التوصل في البحث المقارن إلى توضيح العلاقة بين الظواهر المقارنة أو المسائل القانونية في القوانين المقارنة: هل العلاقة تفاضلية، تكاملية، تفاعلية، ترابطية، التناقض، التواصل، الفعالية، الملاءمة...إلخ.

ب- أنواع المقارنة:

للمقارنة أربع أنواع أساسية هي:

1- المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون فيها أوجه الاختلاف أكثر من أوجه الشبه.

2- المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها البعض.

3- المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة مثل: البطالة أثناء الثورة قد يكون راجعا إلى ضعف النشاط الحربي أو لهجرة السكان، أو تجمعهم في السجون والمحتشدات.

4- المقارنة الاعتيادية: وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف.

ثانيا: طرق ومراحل المنهج المقارن وتقييمه

لاستخدام المنهج المقارن يتم توظيف طرق محددة، وأن هذا المنهج كغيره من المناهج يمر في دراسته بمراحل وخطوات، كما أن لهذا المنهج إيجابيات وسلبيات.

1- طرق ومراحل استخدام المنهج المقارن:

أ- طرق استخدام المنهج المقارن:

البحث وفق المنهج المقارن قد يكون على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي:

- المقارنة الأفقية:

تعني معالجة موضوع معين في نظامين قانونيين مختلفين أو أكثر، بحيث ترد المقارنة في كل فكرة يعرضها الباحث في موضوع بحثه، فيتناولها في الأنظمة القانونية محل بحثه، بحيث تمتزج هذه الأنظمة في كل أرجاء البحث لا يفصل بينها فاصل، فمثلا: موضوع الغلط كعيب من عيوب الإرادة إذا تناوله الباحث وفق المنهج المقارن الأفقي بين القانون المدني الجزائري والفقه الإسلامي، فإنه يعرض فيه تعريف الغلط في كل من النظامين، ثم يعرض شروطه في كل منهما، وأخيرا يتناول الجزاء المترتب عليه أيضا في كل من النظامين، بحيث لا يفصل بين نظام ونظام في كل فكرة يعرضها أثناء بحثه.

- المقارنة الرأسية:

تعني معالجة موضوع معين بكل تفصيلاته في كل نظام قانوني محل الدراسة على حدى، بحيث يقسم الباحث بحثه إلى قسمين كبيرين، يعرض في الأول منهما موضوع بحثه بكل تفصيلاته في النظام القانوني

الأول، ثم يعرض الموضوع نفسه بكل تفصيلاته في النظام القانوني الثاني، فمثلا عند الحديث عمن يختار رئيس الدولة (تكوين هيئة الناخبين) يجب بحث الأمر في النظامين معا، وفي موضع واحد مبينا أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين، وكذلك عند الحديث عن طريقة اختيار رئيس الدولة أو عزله من منصبه، فيجب دراسة الموضوع في النظام وبآن واحد.

يعتبر منهج المقارنة الرأسية أفضل كثيرا وأدق من مثيله على المستوى الأفقي ومرد ذلك أن المقارنة الأفقية تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها، فما يقال هنا يعاد هناك، فضلا عن أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين، فكأن الباحث درس في المثال السابق اختيار رئيس الدولة مرة في النظام الدستوري المصري ومرة أخرى في الشريعة الإسلامية. أما المقارنة الرأسية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاتفاق والاختلاف في الأنظمة المقارنة، فضلا عن منع تكرار الأفكار، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للقارئ والباحث.

ب- مراحل (خطوات) المنهج المقارن:

يتبع الباحث في مجال الدراسات المقارنة في مجال العلوم القانونية الخطوات التالية:

- اثبات وجود الحادثة الاجتماعية: وعلى الباحث أن يتحلى بروح العالم الفيزيائي والكيميائي بمعنى أنه يجب عليه أن يعتبر تعيينا خلال البحث الحوادث الاجتماعية أشياء فيتناولها من الخارج.
- تصنيف مختلف السمات والخصائص والعناصر كل في إطارها لتحديد جملة من المفاهيم.
- يجب على الباحث أن يكشف العلاقات الثانية أي القوانين بين الحوادث الاجتماعية التي أقامها فيتحاشى التفسير بالعلل الغائبة ولا يعتمد إلا التفسير بالعلل الفعالة، ويجب أن يبحث عن علة الحادثة الاجتماعية في الحوادث الاجتماعية السابقة، فيفسر الحادثة محادثة أخرى.
- لكي يتحقق الباحث من الفرض الذي يقدمه لتفسير الحادثة الاجتماعية يجب عليه أن يعمد إلى تحليل الشرح للمعلومات، ومعرفة أسباب الاختلاف والمادة التي يجمعها قصد الحصول على قانون سليم.

وانطلاقا مما سبق، يتم البحث المقارن وفق خطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة:** على الباحث أن يحدد مشكلته بدقة ووضوح، فالمشكلة قد تتمثل في العناصر المتحكمة في عملية صنع القرار في بلدين... ومنه عليه اختيار عينة البحث بحيث تتكون من مجموعتين أو أكثر متكافئتين ومتشابهتين في معظم الخصائص من مجتمع محدد لتمثيله تمثيلا جيدا بحيث تكون إحداهما تجريبية توجد فيها الخاصية المراد دراستها والأخرى ضابطة.

– **وضع الفرضيات وتحديد المتغيرات والمفاهيم والتعريفات:** بعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل يقوم الباحث بوضع الفرضيات وهي عبارة عن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، كما يقوم بتجميع البيانات والمعلومات بواسطة الأدوات المناسبة من استبيانات أو اختبارات أو مقابلات أو تحليل وثائقي.

– **تحليل البيانات وتفسيرها:** هذه المرحلة هي نفسها تمر بمراحل عديدة تبدأ بمراجعة المعلومات وتبويبها وتفريعها على شكل خطة ممنهجة.

– **تبيان أوجه الشبه والاختلاف:** يقوم هذا المنهج على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها ببعضها البعض، من حيث أوجه الشبه والاختلاف، وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة للظاهرة أو الظروف المصاحبة لذلك، والكشف على الروابط والعلاقات وأوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر.

2- تقييم المنهج المقارن:

لقد حكم "أوجست كانط" بعدم كفاية هذا المنهج ووجد أنه لابد من سد أوجه النقص بالمنهج التاريخي، ومن هنا فقد يستخدم علماء العلوم الاجتماعية المنهج التاريخي والمقارن معا وذلك بتتبع الظاهرة الاجتماعية في نشأتها وتطورها، ثم يقوم بمقارنتها عبر العصور في المجتمع الواحد أو في مجتمعات غير متجانسة أو في المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى أخرى.

كما يجب على الباحث اختيار من الحقائق ما هو مناسب وصالح لأن يكون شاهدا، أي يختار المشاكل التي تصلح للمقارنة وذات دلالة بالنسبة للمجتمع والنظام وهو الأمر الذي يتوقف على نوعية التصور

النظري الذي يتبناه الباحث.

الفرع الثاني: أهمية وتطبيق المنهج المقارن في الدراسات القانونية

احتل منهج البحث المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، وبذلك فقط ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة وكعلم قائم بذاته، وأصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، ويرتبط هذا المنهج بدراسات وتفسير مختلف فروع القانون.

أولا: أهمية المنهج المقارن

إن أهمية المنهج المقارن ليست محل نقاش، وما تزال تشهد السنوات المعاصرة نقاشا حيا حول التوجيهات المستجدة، وتكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، وذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، وتكاد تكون معظم الرسائل

الجامعة في العلوم القانونية دراسات مقارنة خاصة بين النظام القانوني الجزائري ونظيره المصري أو الفرنسي، وكثير من الانتقادات التي وجهت للمشرع الجزائري كانت بسبب هذه الانتقادات.

فالمنهج المقارن يحظى بأهمية بالغة بالنظر للفوائد الآتية:

- تعمل دراسة المقارنة على التقريب بين الشعوب، وفي تنمية الروابط السلمية، لأن المقارنة بالقانون الأجنبي من شأنها أن تهيئ فرصة التعارف على عادات أهل هذا البلد وأخلاقه ودرجة تقدمه.
- تستعمل الدراسة المقارنة في توحيد التشريع داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المتعددة، ولهذا أهميته في تقريب أبناء الوطن الواحد، أو بين دولتين أو أكثر.
- تعتبر الدراسة المقارنة أداة فعالة لتقدم القانون الوطني وتطويره وتحسينه، فلا يتصور أن يتجاهل المشرع الوطني التجارب السابقة للدول الأخرى في الميدان الذي يشرع فيه.
- تعمل الدراسة المقارنة على تفهم النظام القانوني الداخلي، ومعرفة اتجاه التشريع الوطني بين التشريعات العالمية السائدة.

ثانيا: تطبيق المنهج المقارن في الدراسات القانونية والإدارية

- تحل المقارنة في مجال العلوم القانونية خصوصا وفي العلوم الاجتماعية والانسانية عموما محل التجربة، فإذا كانت العلوم الطبيعية تستخدم التجربة وتعتمد عليها في أبحاثها، فإن المقارنة هي البديل في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويصنف عالم الاجتماع "إميل دوركايم" المنهج المقارن بأنه: "نوع من التجريب غير المباشر".
- إن الدراسات العلمية التي توظف المنهج المقارن هي التي تمكننا من معرفة قواعد تطور المجتمعات وانتقالها من مراحل بدائية إلى مراحل متقدمة في مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية والقانونية، وهو ما يسمح بمعرفة أسباب التطور والعمل من أجل تحسين المستوى الحضاري للدول والشعوب.
- يتيح استخدام المنهج المقارن التعمق والدقة في الدراسة، والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو الموارد البشرية... ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.
- تجرى على مستوى العلوم القانونية الكثير من الأبحاث التي تستعمل المنهج المقارن من خلال مقارنة مؤسسات قانونية (مؤسسة الرقابة على دستورية القوانين، مؤسسة وظيفة السلطة التنفيذية) مع مؤسسات قانونية في نظم قانونية أخرى، مثلا مقارنة القانون السائد في دولة وبين القانون السائد في دولة أخرى من الناحية السياسية كنظام الحكم السائد في كل دولة، أو مقارنة مسألة قانونية منظمة بين القانون

والشريعة الإسلامية، مقارنة مسألة قانونية منظمة بين القانون التجاري وقانون الأسرة والقانون المدني، مثال: قضايا الأهلية. وكثيرا ما تؤدي هذه الدراسات المقارنة إلى تعديل وتغيير المنظومة القانونية بما يتوافق مع التطورات الجديدة.

إن للمنهج المقارن مجالات رئيسية يمكن أن تخضع للبحث المقارن وتتمثل في:

- دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الأنماط الرئيسية للسلوك الاجتماعي مثل دراسة السلوك السياسي كالتصويت أو دراسة السلوك المنحرف في أوضاع اجتماعية متباينة.
- دراسة نمو وتطور مختلف أنماط الشخصية أو الأنماط الدافعة والاتجاهات السيكولوجية والاجتماعية في مجتمعات مختلفة وثقافات متعددة مثل دراسة الثقافة، الشخصية، الطابع القومي.
- دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات مثل: نقابات العمال، التنظيمات السياسية...إلخ
- دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات مختلفة كالأسرة والقرابة، المعتقدات الدينية، والعادات...إلخ
- دراسة مجتمعات كلية، حيث تتم المقارنة بين المجتمعات وفقا للنمط الرئيسي السائد فيها: رأسمالية أو ديمقراطية أو دكتاتورية.

سبق القول أن الفرق بين المقارنة والمنهج المقارن يتمثل أساسا في كون عملية المقارنة المستخدمة في بعض جزئيات البحوث ليست الهدف، بينما المنهج المقارن هو الهدف، أي جملة الأهداف هي المقارنة ووجودها في جميع مراحل البحث وفي كافة أجزاءه، وهو ما سيتم توضيحه كالآتي:

- **العنوان:** يجب أن تظهر الدراسة المقارنة في العنوان مثال: الرقابة على دستورية القوانين –دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الجزائري –مبدأ المشروعية –دراسة مقارنة بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية.
- **الإشكالية:** كما أظهرنا في شروط المقارنة محل الدراسة يجب دائما أن يحتوي على ظاهرتين أو نظامين قانونيين فأكثر، حيث يجب أن يظهر المنهج المقارن في طرح الإشكالية، مثال: هل تعد الرقابة الدستورية على القوانين أكثر فعالية من القانون الفرنسي؟ ما مدى فعالية الرقابة على دستورية القوانين في كلا النظامين القانون الجزائري والفرنسي؟
- **التقسيم والتبويب:** الذي يقوم على بحث المسألة في كل قانون على حدى، بحيث لا يعرض لموقف القانون الآخر حتى ينتهي من بحث المسألة في القانون الأول وهو منهج المقارنة الأفقية، مثال:

العنوان: الغلط كعيب من عيوب الإرادة –دراسة مقارنة بين القانون المدني الجزائري والفقه الإسلامي.

المبحث الأول: الغلط كعيب من عيوب الإرادة في القانون المدني الجزائري.

المطلب الأول: تعريف الغلط وأنواعه.

المطلب الثاني: الفرق بين الغلط والتدليس.

المطلب الثالث: الأثر القانوني المترتب على الغلط وموقف المشرع الجزائري.

المبحث الثاني: الغلط كعيب من عيوب الإرادة في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف الغلط وأنواعه في الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: الفرق بين الغلط والتدليس في الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: الجزاء المترتب على الغلط في ظل أحكام الشريعة الإسلامية.

أو يتناول الباحث كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد وهو منهج المقارنة الرأسي –كما سبق شرحه –وبالمثال السابق يكون التقسيم كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للغلط.

المطلب الأول: مفهوم الغلط.

الطلب الثاني: أركان الغلط وأنواعه.

المبحث الثاني: أحكام الغلط وتطبيقاته.

المطلب الأول: أثر الغلط وتطبيقاته وموقف المشرع الجزائري منه.

المطلب الثاني: أثر الغلط وتطبيقاته في الفقه الإسلامي.

ولا يشترط هنا إعادة العنوان في كل مطلب بأن تكون المقارنة في القانون المدني الجزائري والفقه الإسلامي، المهم أن تكون مذكورة في العنوان الرئيسي للبحث.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الدراسة المقارنة التي تشمل الشريعة الإسلامية ونظام قانوني آخر –كما في المثال السابق –يكتفى فيها برأي جمهور العلماء أو بالرأي المعتمد في مذهب معين دون الولوج في الاتفاق والاختلاف بين الأحكام في الفقه الإسلامي.

- **المتن:** هو الإجابة على الإشكالية، ويتم وضعه بعد استيعاب الموضوع ومعرفة أقسامه الرئيسية كما سبق وأن أوضحنا –أي وضع وحدات المقارنة في العناوين الرئيسية التي تكون محلا للمقارنة وتجنب

المقارنات السطحية، وعدم عزلها عن إطارها العام، والتعرف على أوجه التشابه والاختلاف، هذه النتائج تكون على عدة أشكال مثلا: تحديد العام من الخاص، المطلق والنسبي، القاعدة والاستثناء، ما هو أساسي وما هو ثانوي، المفاضلة، الفعالية...إلخ.

كما يجب أن تعم الدراسات كل مصادر القانون وأن لا تقتصر على ما يسمى بالقانون الرسمي واعتبار الفقه الإسلامي وحدة متكاملة عن طريق الاكتفاء برأي واحد أو رأيين في المسألة.

- **الخاتمة:** فيها تتم بلورة النتائج والأجوبة التي توصل إليها الباحث على ضوء تحليلاته المتضمنة في صياغة الموضوع، وفيها يجب على الباحث إظهار العلاقة بين القوانين المقارنة (الأفضلية، الفعالية، الشمول...) كل ذلك من أجل إصلاح المنظومة القانونية.

منهجية البحث العلمي والذكاء الاصطناعي

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، أصبح الذكاء الاصطناعي عنصرا محوريا يعيد تشكيل منهجية البحث العلمي وطرقه التقليدية، فقد انتقل الباحث من الاعتماد على الوسائل اليدوية في جمع المعلومات وتحليلها إلى الاستفادة من قدرات خوارزمية قادرة على معالجة كم هائل من البيانات بدقة وسرعة. هذا التغير لم يحدث فقط تغييرا في أدوات البحث، بل كان له تأثيرا عميقا على بنية المنهج العلمي نفسه في حين صياغة اشكاليات وأساليب تحليل النتائج. وبذلك لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد تقنية مساعدة، بل أصبح أداة تساعد في توسيع آفاق البحث، ويدعم اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة، ويتيح إمكانات جديدة للتجريب والمحاكاة، وفي هذا السياق تبرز الحاجة الى دراسة العلاقة بين منهجية البحث العلمي والذكاء الإصطناعي وتحليل كيف تسهم هذه التقنيات في الارتقاء بجودة البحث وما تطرحه من تحديات أخلاقية ومنهجية، ينبغي التعامل معها بمسؤولية.

الذكاء الاصطناعي وأثره على البحث العلمي :

يعد التحرير والكتابة العلمية عنصرين أساسيين لإجراء البحوث، وتتطلب قدرة ذهنية وكفاءة واهتمام كبير بالتفاصيل، ويجب أن تنطوي هذه العملية على وضوح في التعبير والتزام بالمعايير المنهجية للكتابة العلمية المعمول بها. ورغم أهمية الكتابة العلمية الجيدة فإنها تمثل عملية شاقة وتستغرق وقتا طويلا.

إلا أنه مع بروز الذكاء الاصطناعي مؤخرا وتعدد أدواته أصبح يمثل أداة واحدة لتبسيط وتحسين عملية الكتابة العلمية، تمت خلال الاستفادة من خوارزميات التعلم الآلي ومعالجة اللغة، واستخدام أدوات

الترجمة، أصبح من الممكن تحسين جودة وكفاءة الكتابة العلمية، وفي وقت قياسي، حيث أصبحت هذه الأدوات توفر الجهد والوقت على الباحث.

أ- **<u>إيجابيات استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي</u>**

<u>1- تسريع الوصول الى المصادر القانونية:</u>

يمكن للذكاء الاصطناعي مسح قواعد قانونية ضخمة في ثواني معدودة تشمل قواعد البيانات هذه:

- تشريعات وطنية ودولية.

-أحكام قضائية.

- كتب فقهية.

وهذا في جميع المجالات: ... حقوق الانسان، القانون الجزائي، الملكية الفكرية، ... إلخ

- مواد اتفاقيات دولية، تقارير أممية ووثائق دولية.

- مقالات ومجلات أكاديمية قانونية.

ولا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على جمع هذه المصادر فقط بل يتجاوز ذلك إلى استخلاص النقاط المحورية وربطها موضوعيا بـ: "إشكالية البحث: مما يختصر على الباحث قراءة آلاف الصفحات، وتمنحه

مدخلا سريعا ودقيقا إلى جوهر المعلومات ذات القيمة العلمية التي تخدم بحثه.

وبذلك، يتحول الذكاء الاصطناعي إلى أداة استراتيجية يمكن للباحث القانوني من بناء قاعدة معلومات قوية في فترة زمنية قصيرة مع المحافظة على جودة التحليل ودقته.

وهذا عادة ما يخدم الباحث من حيث:

1-ربح الوقت الذي يستغرقه الباحث في مراجعة الأدبيات القانونية.

2-اكتشاف اجتهادات قضائية لم يكن الباحث ليصل إليها بسهولة يدويا وبالاعتماد على الطرق التقليدية.

3-سد فجوات معرفية عبر ربط نصوص قانونية من أنظمة مختلفة.

وأهم أدوات الذكاء الاصطناعي والأكثر استخداما في هذه المرحلة هي:

- أدوات المحادثة الذكية: (ومن أمثلتها :LLMS

Chat GPT- Claude - Gemini - Llama - Capilot -

2-رفع دقة البحث وجودته: الأنظمة المتقدمة قادرة على استخراج النتائج الأكثر صلة بإشكالية البحث وتجاوز البحث التقليدي.

3-تحليل الاحكام والوثائق بعمق: توفر الخوارزميات المتقدمة أدوات قادرة على تحليل الأحكام القضائية واستنباط المبادئ منها، كما تساعد في تتبع الاتجاهات القضائية عبر الزمن، مما يمكن الباحث من فهم تطور الإجتهاد وتقدير التأثير المحتمل لقرارات معينة على القضايا المستقبلية.

4-تحسين الصياغة القانونية: تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي انتاج نصوص قانونية وبحوث قانونية أكثر إحكاما، سواء تعلق الأمر بالعقود أو بالمذكرات فهي تقترح:

- تعديلات لغوية وهيكلية وتكشف الغموض أو التعارض المحتمل بما يعزز الوضوح ويحد من الأخطاء

5-**دعم اتخاذ القرار:** يساعد الذكاء الاصطناعي على تقييم المراكز القانونية عبر تحليل الوقائع والقوانين ذات الصلة وتقديم تقديرات مبنية على بيانات ضخمة، هذا يعزز قدرة الباحث أو المحامي على اختيار الاستراتيجية الأنسب وتحديد المخاطر القانونية المحتملة بفعالية أكبر.

6-متابعة آخر التعديلات القانونية: تتبع الأنظمة الذكية المتابعة التلقائية للتعديلات والتشريعات الجديدة واصدار تنبيهات فورية للمستخدم، هذا ما يعين بقاء الباحث على اطلاع دائم بالتطورات القانونية ، ويحد من الوقوع في خطأ الاعتماد على مصادر وقوانين قديمة غير معدلة أو محينة.

ومن أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في هذه المرحلة:

LEXIS+Ai – Westlaw Edge – Casetext – Bloomberg law AI.

7-ومن إيجابيات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي هو أنه يوفر أدوات للترجمة القانونية الذكية التي تسهل على الباحث الكثير من العناء والجهد عند اعتماده في بحثه على مراجع محررة بلغات أجنبية لا يتحكم فيها بشكل جيد. ومن أمثلة الأدوات المستخدمة في الترجمة هي:

Deepl translator Google Translate-

النسخة المحسنة المدمجة بخوارزميات قانونية متقدمة

8-تحسين جودة الكتابة القانونية: ويمكن للنماذج المتقدمة من الذكاء الاصطناعي، مراجعة الصياغة

وازالة التكرار وتقديم الترابط المنهجي وتحسين الأسلوب بما يتوافق مع طبيعة الكتابة الأكاديمية القانونية، كما تساعد على انتاج فصول منظمة وموثقة.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يظهر بأن الذكاء الاصطناعي له أثرا إيجابيا ملحوظ على منهجية البحث العلمي عموما والبحث القانوني خصوصا من خلال الارتقاء بفعالية جمع البيانات والمعلومات وبدقة، حيث أتاح للباحثين تحليل كميات ضخمة من البيانات في وقت وجيز، وتقديم النتائج مبنية على فهم سياقي مقدم، بدل الاكتفاء بالبحث التقليدي القائم على الكلمات المفتاحية.

كما ساعد في تحسين منهجية التحليل من خلال أدوات قادرة على استخلاص الأنماط والعلاقات داخل النصوص العلمية والقانونية.

مما يعزز قدرة الباحث على بناء استنتاجات أعمق وأكثر دقة وفي المجال القانوني تحديدا، مكن الذكاء الاصطناعي من تتبع الاجتهادات القضائية وتحليل النصوص التشريعة بشكل منهجي وتوليد صيغ قانونية محكمة. اضافة الى تسهيل ادارة المعرفة القانونية ومتابعة المستجدات بصفة مستمرة، وكل ذلك ساهم في رفع جودة البحث وتوسيع نطاقه وتخفيف الجهد واختزال الوقت مع إتاحة فرص جديدة لتطوير المنهج العلمي وتحسين ممارسات البحث القانوني.

عيوب وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي:

في الوقت الذي يقدم فيه الذكاء الاصطناعي مزايا كثيرة للبحث العلمي، إلا أن استخدامه يطرح مجموعة من الإشكالات والتحديات التي يجب التعامل معها بحذر لضمان الحفاظ على جودة البحث وموثوقيته ومن أبرز هذه التحديات ما يلي :

1-محدودية الفهم السياقي العميق: رغم التطور الكبير في نماذج الذكاء الاصطناعي، إلا أن قدرتها على إدراك السياق المعقد أو الإشارات الضمنية تظل محدودة، مقارنة بالفهم البشري مما قد يؤدي الى تفسيرات غير دقيقة أو اختزالية للبيانات.

2-مخاطر المعلومات غير الموثوقة: تعتمد العديد من الأنظمة على بيانات قد تكون ناقصة أو غير معنية، مما قد يؤدي الى نتائج مظللة أو غير دقيقة خصوصا في المجالات التي تتغير بسرعة كالقانون والعلوم الاجتماعية.

3-ضعف القدرة على التمييز بين الصحيح والخاطئ: الذكاء الاصطناعي لا يملك القدرة على النقد، فهو يعتمد على الأنماط دون تحليل فلسفي أو منطقي للمعطيات، مما يجعله معرض لإعادة انتاج الأخطاء الموجودة في البيانات التي استخدمها.

4-تهديد مهارات الباحث الأساسية: الاعتماد المفرط مع الأنظمة الذكية قد يضعف قدرة الباحث على صياغة الأسئلة النقدية والتحليل المستقل والاستنباط العلمي، الأمر الذي قد يؤثر على جوهر العملية البحثية.

5-محدودية الشفافية: تعمل العديد من النماذج بطريقة "الصندوق الأسود" مما يجعل من الصعب فهم كيفية توصيلها الى النتائج أو توصيات. هذا ما يطرح تحديات للباحثين الذين يتطلب عملهم تفسيرا دقيقا للمناهج والنتائج.

6-غياب الأسس الاخلاقية والضوابط التنظيمية الكافية: انتشار الذكاء الاصطناعي يسبق غالبا وضع أطر أو ضوابط قانونية، مما يخلق فراغا قانونيا وأخلاقيا قد يعرض الباحثين والمؤسسات إلى مشكلات تتعلق بالمسؤولية والموثوقية.

7-انتاج معلومات غير دقيقة أو مختلفة: يعد هذا العيب من أخطر التحديات، إذ يمكن للنماذج أن تقدم:

- مفاهيم غير صحيحة تشبه الحقائق، اذ أن أدوات الذكاء الاصطناعي تولد مراجع وأحكام قضائية، أو نصوص تشريعية غير موجودة فعليا، أو تقتبسها بشكل غير دقيق (أرقام قضايا خاطئة -أسماء غير صحيحة -اقتباسات محرفة).
- هذه الاخطاء تشكل خطرا كبيرا في الأبحاث القانونية لأن من يعتمد عليها قد يبني تحليلا أو مرافعة غير سليمة – كما أن عرض مراجع وهمية أو مغلوطة قد يضر بمصداقية البحث أو يساهم في إضعاف الموقف القانوني.

8-الحاجة إلى مهارات مزدوجة: يواجه الباحث تحديا منهجيا يتمثل في ضرورة فهم أساسيات الذكاء الاصطناعي والخوارزميات الى جانب تخصصه الأصلي، لأن ضعف الإلمام بالتقنيات، قد يؤدي الى سوء توظيف الأدوات أو تغيير منحرف للنتائج.

9-غياب معايير واضحة لاستخدام الذكاء الإصطناعي في البحث العلمي: لا تزال المؤسسات العلمية تعمل على وضع مدونات ومعايير تضبط دمج الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، لسد الفراغ المنهجي، مما يجعل من الصعب تحديد ما هو مقبول وما هو مرفوض خلال انجاز الدراسات.

التحديات المنهجية والأخلاقية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي:

أ. **التحديات المنهجية:**

يمكن أن نلخص التحديات المنهجية عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي وبالأخص البحث القانوني في النقاط التالية:

1-هشاشة موثوقية النتائج:

نتائج الذكاء الاصطناعي قد تكون مبنية على أنماط لا على الفهم العلمي مما يؤدي إلى:

- استنتاجات خاطئة أو غير دقيقة

-تكرار بيانات غير صحيحة

- دمج مصادر غير موثوقة ضمن التحليل.

هذا ما يخلق مشكلة في الالتزام بالثقة العلمية.

2-غياب الشفافية في كيفية توليد الإجابات:

النماذج المقدمة عن طريق استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لا تكشف للباحث عن:

- مصادر المعلومات.

- كيفية اختيارها.

- ودرجة حداثها أو صحتها، وهذا ما يعرقل أهم مبدأ في البحث العلمي: قابلية التحقق وإعادة إنتاج النتائج.

3-خطر التبسيط المفرط للمفاهيم:

بعض المفاهيم العلمية المعقدة أو المتخصصة قد يتم اختزالها بطريقة مبسطة كثيرا، بحيث تكون خارج سياقها النظري، ولا يتم التطرق أو معالجة مختلف التفسيرات العلمية لها. مما يؤثر على جودة الإطار النظري أو التحليل.

التحديات الأخلاقية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي

1-حماية الخصوصية والبيانات الشخصية: تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على تحليل بيانات قد تكون حساسة، مما يثير مخاوف حول جمعها وتخزينها، واستخدامها دون موافقة صريحة قد يؤدي سوء ادارة البيانات الى انتهاك خصوصية المشاركين واخلال بالمبادئ الأخلاقية للبحث العلمي.

2-غياب المساءلة عن الأخطاء: يصعب تحديد المسؤولية الاخلاقية عند وقوع خطأ ناتج عن استخدام الخوارزميات. سواء تعلق الأمر بالنتائج أو بمنهج البحث، فهذا الغموض يثير إشكالية تتعلق بتحديد الطرف المسؤول: هل هو الباحث، أم مطور النظام -أم الجهة التي وفرت البيانات.

3-مخاطر التحيز والتمييز: يمكن للذكاء الاصطناعي إعادة انتاج أو تعزيز التحيزات الموجودة في البيانات المستخدمة في تدريبه وينطوي ذلك على خطر اصدار نتائج أو استنتاجات غير عادلة، وخلق انحرافات أخلاقية تتعارض مع مبادئ العدالة والحياد.

4-الاعتماد المفرط على الآلة: الاستخدام غير المتوازن للأدوات الذكية قد يقلص دور الباحث في التفكير النقدي والتحليل المستقل، ما يؤثر ذلك على مسألة أخلاقية تتعلق بمدى التزام الباحث بالجهد العلمي الشخصي، بدل الاستعانة الكلية على الذكاء الاصطناعي. وهذا ما يطرح تساؤلات حول مدى استقلالية الباحث في قراراته ومنهجه العلمي.

5-تطرح المصنفات المولدة عن طريق الذكاء الاصطناعي تساؤلات حول من هو مالك المصنف، هل هو الباحث الذي استخدم الآلة؟ أم مطور النظام؟ أم يجب اعتبار العمل بلا مؤلف بشري واضح؟ وهذا ما يخلق إشكاليات تتعلق بمن يملك الحق في استغلالها اقتصاديا (الحقوق المادية للمصنفات الأدبية)، إذ تتعدد أطراف العلاقة (الباحث، المطور، المؤسسة، مزود الخدمة)، مما يعقد ضبط الحقوق المالية بطريقة أخلاقية وعادلة. إذ لا توجد قواعد موحدة على المستوى الدولي تحدد وضعية المصنفات المولدة بالذكاء الاصطناعي من حيث الملكية الفكرية.

6–في الأخير يمكن القول أيضا أن الاعتماد المتزايد على أدوات الذكاء الاصطناعي لتوليد المصنفات والبحوث يؤدي الى الحد من قيمة الابداع البشري، مما يثير نقاشا أخلاقيا حول مستقبل الابداع وإمكانية استبدال الجهود الفكرية للباحثين بعمليات آلية.

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة مناهج البحث العلمي أن اختيار المنهج المناسب يعد خطوة أساسية لضمان جودة البحث ودقته. فلكل منهج خصائصه وطرق استخدامه، ويختلف مجال تطبيقه باختلاف بحسب طبيعة الظاهرة المدروسة. وقد أثبتت المناهج العلمية أهميتها في تطوير العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية، كما يحتل المنهج القانوني مكانة خاصة لما يتطلبه من تحليل واستنباط وتفسير دقيق. إن الجمع بين المناهج المختلفة بما يتناسب مع موضوع البحث يتيح للباحث رؤية أعمق ونتائج أكثر مصداقية.